



الإقتصاد الجزئي

ملزمة/ سمية العبدلي



مادة الاقتصاد الجزئي مادة مفهومة عكس ما هو منتشر عنها ..

عشان تفهم بيبي لها :

١- وقت لانها مو من المواد اللي تذاكر قبل الاختبار بيومين

٢- تقسيم على مراحل للإستيعاب

٣- ربطها بالواقع

والأخير هو اهم عنصر وهذا الشي اللي كنا نفتقده في اللقاءات الحية
كلمة حق للدكتور الفاضل هو طيب ومتفهم ومخلص و يفيد جداً في الجزء الخاص بالمسائل في
المادة

أما (بعض) الجزء النظري للأسف كان يحتاج له تفكيك واسقاط امثلة عليه من الواقع ..
كان يعطينا المادة علمية جامدة مثل ما هي من الملزمة ..

الاقتصاد بشكل عام يتكلم عن واقع عن حياتنا

الدخل (الراتب)

العرض (المنتجين و البانعين والشركات او المصانع)

الطلب (المشتهلك-المشتري-عموم الناس)

الإيراد الكلي للمنتج (الفلوس اللي يحطونها الناس قيمة للسلعة يعني اللي يدخل جيب المنتج)

و مثلاً النظام الاشتراكي (الشيوعي) هو ماكانت عليه روسيا ايام الاتحاد السوفيتي نظام مستبد

أو مثل دروس الانتاج الحدي والمتوسط والكلي وغيرها

وهكذا في كل المادة لازم على الطالبة إذا مافهمت هي تدور على المعنى بنفسها

يأما ترجع لليوتيوب او تبحث في قوقل

حقيقة انا مااسعفني الوقت إنني افصل كل شي و لأنني ماكتشفت طريقة دراسة المنهج إلا بعد

ماعديت ربعه

لان أغلب الشرح كلام وسوالف الطريقة الافضل لإيصالها الفيديو او الصوت

خواطر بسيطه لكن تمنيت أحد قالها لي قبل ماابندي في هذي المادة وإن شاء الله إنها تفيدكم

في الأخير هذا اجتهاد شخصي و ارد فيه الخطأ

حاولت اعدد واجمع فيه الخلاصة من الطلاب اللي سبقونا بالتلخيص

مثل (سارة الناصر + modi_sa) و فيديوات من اليوتيوب



البند	الموضوعات	رقم الشريحة
الباب الأول	مدخل إلى الاقتصاد الجزئي	
الفصل الأول	مفهوم علم الاقتصاد و أهمية دراسته	٥-١
الفصل الثاني	المشكلة الاقتصادية والانظمة الاقتصادية	١٢-٦
الفصل الثالث	منحنى امكانيات الانتاج	١٦-١٣
الفصل الرابع	مفهوم السوق وأنواعه	١٩-١٧
الباب الثاني	الطلب والعرض والتوازن	
الفصل الأول	الطلب ومحدداته	٢٧-٢٠
الفصل الثاني	مرونة الطلب	٣٦-٢٨
الفصل الثالث	العرض ومحدداته	٤٢-٣٧
الفصل الرابع	مرونة العرض	٤٨-٤٣
الفصل الخامس	توازن السوق	٥٩-٤٩
الباب الثالث	نظرية سلوك المستهلك	
الفصل الأول	نظرية سلوك المستهلك في الاختيار بين السلع	٨٢-٦٠
الباب الرابع	الانتاج والتكاليف	
الفصل الأول	سلوك المنتج (نظرية الإنتاج)	٩١-٨٣
الفصل الثاني	تكاليف الإنتاج في الأجل القصير والأجل الطويل	١٠٠-٩٢
الفصل الثالث	ايرادات الانتاج	١٠٢-١٠١
الباب الخامس	هيكل السوق	
الفصل الأول	سوق المنافسة الكاملة	١٠٨-١٠٣
الفصل الثاني	سوق الاحتكار التام (المطلق)	١١١-١٠٩
مراجعة	ملخص القوانين وتطبيقات عليها	١٢٠-١١١



أولاً: مفهوم علم الاقتصاد Economics

عرف الإغريق القدامى كلمة اقتصاد بأنه الإدارة الرشيدة الواعية المنظمة للبيت والأسرة ، أو هو عبارة عن القواعد والقوانين التي يتمكن من خلالها رب الأسرة من إدارة شئون بيته وأسرته. ثم اتسع هذا المفهوم ليشمل تسيير شئون الدولة أو وضع القواعد والقوانين المنظمة لشئونها على اعتبار أن الدولة بيتاً وجميع المواطنين أفراد أسرة واحدة. قام آدم سميث في كتابه ثروة الأمم بتعريف الاقتصاد بأنه ذلك العلم الذي يسعى إلى تحقيق الثراء للشعب والدولة. هناك تعريفات كثيرة ومتعددة لعلم الاقتصاد وفقاً لتعدد الكتب والباحثون وبشكل عام يمكن تعريف علم الاقتصاد على النحو التالي:

والإنسانيه

الاقتصاد هو ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يبحث في كيفية استخدام الموارد المحدودة لإنتاج السلع والخدمات من أجل إشباع حاجات إنسانية متعددة وغير محدودة. ويصنف بالشغل

فروع علم الاقتصاد:

لا التي ندرسه الآن

(١) التحليل الاقتصادي الجزئي (الاقتصاد الجزئي): (Micro-economic Analysis)

يهتم بدراسة الوحدات الاقتصادية الفردية (على مستوى الفرد) مثل سلوك المنتج كفرد وسلوك المستهلك كفرد. ودررس

(٢) التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي): (Macro-economic Analysis)

سلة ملاحظة وسوق واحد

يهتم بدراسة الاقتصاد على مستوى الدولة مثل الطلب الكلي على جميع السلع والخدمات.

كالم البطالة والخصم

ثانياً: الحاجات الإنسانية وخصائصها:

تمثل الحاجات الإنسانية Human Needs في شعور بالحرمان مصحوباً برغبة Desire معينة لدى الفرد في الحصول على وسائل لإشباع المختلفة لإزالة هذا الحرمان ، والحاجات الإنسانية إما حاجات فطرية يولد بها الإنسان ويحتاجها تلقائياً ، كالحاجة إلى الغذاء والمأوى والملبس . وإما حاجات مكتسبة تتطور وتظهر وتختلف مع نمو الإنسان وتغير ظروفه ، كالحاجة إلى مختلف السلع الكمالية والخدمات. ويقوم الفرد باستهلاك تلك السلع أو الخدمات التي تشبع لديه رغبة أو حاجة معينة والتي تحقق له منفعة اقتصادية.

خصائص الحاجات الإنسانية:

(١) التعدد: أي أن الحاجات والرغبات الإنسانية التي يسعى الفرد لإشباعها غير محدودة العدد (لا نهائية العدد) فهناك الحاجة إلى

مختلف أنواع الطعام أو الشراب إضافة إلى الملابس والمسكن وخدمات أخرى يصعب حصرها.

(٢) التنافس: وهي خاصية تنتج عن محدودية وسائل الإشباع ، حيث تتنافس الرغبات فيما بينها حول الموارد المحدودة وذات

الاستعمالات البديلة ، فالرغبة في شرب القهوة قد تنافس الرغبة في شرب الشاي ، والحاجة إلى العمل مثلاً تنافس مع الحاجة إلى وقت إضافي للراحة ، والحاجة إلى السفر اقضاء العطلة الصيفية مثلاً تنافس الحاجة إلى شراء سيارة جديدة هذا العام ... وهكذا.

(٣) التكرار: تميل معظم الحاجات الإنسانية إلى التكرارية ، فبعد كل إشباع نحتاج إلى آخر ، فالحاجة إلى الطعام لا تشبع مرة واحدة

وإنما تتكرر وبصفة دورية مستمرة وكذلك الحاجة إلى الملابس والتعليم وغير ذلك.

(٤) التجدد: تتجدد الحاجات الإنسانية وتغير من فترة لآخرى مع نمو الإنسان وتطور رغباته وميوله وذوقه، وإشباع حاجات معينة تظهر

في النفس حاجات أخرى جديدة.

٥) **التكامل**: هناك رغبات تتماشى مع بعضها البعض ، حيث تؤدي كل منها إلى الرغبة في الأخرى أو أن إشباع رغبة معينة لا يحدث إلا بإشباع رغبة أخرى فالرغبة في الشاي قد لا تشبع بدون وجود السكر ، والحاجة إلى السيارة لا تشبع إلا بوجود البنزين وهكذا.

٦) **القابلية للإشباع**: أي أن الحاجات الإنسانية عادة تكون قابلة للإشباع ، وإن كانت الطاقة الإشباعية تختلف من فرد لآخر. وتشبع الحاجة بمجرد استعمال السلعة أو الخدمة المعنية سواء مباشرة أو باستهلاكها لعدة مرات.

١) **النسبية**: تتصف الحاجات الإنسانية بالنسبية لكونها تختلف من شخص لآخر ومن مكان لآخر ومن زمان لآخر . فالحاجة إلى ملابس الصوفية قد تكون أكثر إلحاحاً في البلدان الباردة منها في الحارة ، وفي فصل الشتاء أكثر منها في الصيف بل وما يحتاجه شخص منها قد لا يكون كذلك بالنسبة لشخص آخر.

الثالث: الموارد الاقتصادية: أي وجود الشئ مع عديم كفايته

الموارد الاقتصادية (تعني كل ما يحقق منفعة مباشرة أو غير مباشرة للإنسان) وأهم خصائص الموارد أنها محدودة أو نادرة أي أنها موجودة في العالم ولكنها بشكل غير كاف لتلبية حاجات البشر الحالية والمستقبلية. ويمكن اعتبار **النسب** مقياساً للندرة فمثلاً الهواء لا لمن له رغم أنه ضروري للحياة لأنه غير نادر (موجود بكميات وفيرة) بينما هواء التكييف له من ولهذا يتصف بالندرة. ونظراً لكون الموارد محدودة فإنه لا بد من توجيهها التوجيه الصحيح والمحافظة عليها وصيانتها وتمييزها والاستخدام والاستغلال الأمثل أو الرشيد لها لإشباع الحاجات والرغبات الإنسانية المتعددة وغير المحدودة.

مثال على ان الندرة **الثلث مقياس للندرة** ، الذهب والحديد ← الذهب أغلى من الحديد لندرته
دائماً السلعة النادرة تكون أغلى من المتوفرة

* **الموارد الاقتصادية** أو عناصر الإنتاج هي أربعة: العمل - الأرض - رأس المال - التنظيم

رابعاً: السلع وأنواعها:

تستخدم الموارد في إنتاج السلع Goods والخدمات Services المختلفة لإشباع الحاجات الإنسانية. كل شيء له القدرة على الإشباع يسمى في العرف الاقتصادي سلعة بغض النظر عن نوعها. والسلع منها ما هو مادي أو ملموس يمكن توصيفه كما وكيفاً فنطلق عليه عموماً «السلع» كالمواد الغذائية والملابس والأدوات ومنها ما هو غير مادي وغير ملموس ويعرف بـ «الخدمات» كالتهذيب والصحة والنقل وغيرها.

تقسيمات السلع: هناك تقسيمات عديدة للسلع منها: **٦ تقسيمات**

٣) يكون لها سعر وثمن

خصائصها

١) السلع الاقتصادية والسلع الحرة:

السلع الاقتصادية Economic Goods هي تلك السلع التي لا توجد في الطبيعة إلا بكميات محدودة بالنسبة للرغبة فيها ويخصص في سبيل إنتاجها قدر معين من الموارد. أما السلع الحرة Free Goods فهي تلك السلع التي توجد في الطبيعة بكميات كبيرة ، ولا يبذل الإنسان أي جهد في سبيل الحصول عليها ، كما لا يخصص لإنتاجها أي قدر من الموارد كالهواء والماء (أحياناً).

٢) السلع الضرورية والسلع الكمالية:

السلع الضرورية Necessary Goods هي تلك السلع التي تشبع حاجات الإنسان البيولوجية (الضرورية)، مثل الطعام والشراب والملبس والسكن. أما السلع الكمالية Luxury Goods فهي السلع التي يرى غالبية الناس أن الحاجة إليها على أدنى درجة من الإلحاح. التفرقة بين ما هو ضروري وما هو كمالي ليس بالأمر السهل ، فما هو كمالي لشخص قد يكون ضرورياً لآخر والعكس صحيح بل إن ما يكون كمالياً لشخص في وقت معين قد يصبح ضرورياً في وقت آخر.

٣) السلع العادية والسلع الدنيا (الرديئة):

السلع العادية Ordinary Goods هي السلع التي تشبع حاجة إنسانية مباشرة وعلى درجة عالية من الجودة يزيد الاقبال (الطلب) عليها كلما ارتفع دخل المستهلك ويقل الطلب عليها عندما ينخفض دخل المستهلك أي أن هناك علاقة طردية بين الطلب عليها والدخل. أما السلع الدنيا (الرديئة) Inferior Goods فهي السلع التي تشبع حاجة إنسانية مباشرة ولكنها على درجة منخفضة من الجودة يقل اقبال الفرد (الطلب) عليها عندما يرتفع دخله ليتحول إلى استهلاك سلعة أخرى أكثر جودة ويزيد الطلب عليها عندما ينخفض دخل المستهلك أي أن هناك علاقة عكسية بين الطلب عليها والدخل.

٤) السلع الفانية والسلع المعمرة:

السلع الفانية Perishable Goods هي السلع التي تستنفذ قدرتها الإشباعية بمجرد استعمالها مرة واحدة كالمواد الغذائية. أما السلع المعمرة Durable Goods فهي السلع التي تحقق سلسلة من الإشباعات دون أن تفقد قدرتها الإشباعية دفعة واحدة إنما تدريجياً كالملابس والآلات والمعدات، تشبع الحاجات الإنسانية لفترات زمنية طويلة.

٥) السلع المكملة والسلع البديلة:

السلع المكملة Complementary Goods هي السلع التي لا تستخدم إحداها إلا بوجود الأخرى لإشباع حاجة معينة كالورق والقلم، السيارة والبنزين، الشاي والسكر. أما السلع البديلة Substitute Goods فهي السلع التي يمكن إحلال أحدها محل الأخرى لإشباع حاجة معينة مثل الشاي والقهوة، اللحوم والأسماك.

٦) السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية:

السلع الاستهلاكية Consumption Goods هي السلع التي تنتج بغرض الاستهلاك النهائي، أو هي التي تشبع الحاجة الإنسانية مباشرة دون إجراء عمليات تحويله عليها كالملابس والغذاء. أما السلع الرأسمالية Capital Goods فهي السلع التي لا يمكن استخدامها مباشرة في إشباع الحاجات الإنسانية إلا بطريق غير مباشر، كآلات والمعدات المختلفة.

اللقاء الثاني بتاريخ ١١/١٣/١٤٢٨م



مشكلة الاقتصادية ومشكلة الندرة ومشكلة الاختيار:

في الواقع هناك جانبين (شقين) للمشكلة الاقتصادية هما:

١) أن الحاجات الإنسانية المراد إشباعها متعددة وغير محدودة.

٢) أن الموارد المتاحة لإشباع الحاجات الإنسانية محدودة (نادرة نسبياً)

بالتالي فإن المشكلة الاقتصادية تتمثل في أن الموارد الاقتصادية المتاحة محدودة (نادرة نسبياً) وبالمقابل فإن الحاجات الإنسانية متعددة وغير محدودة.

أي وجود الشيء مع عدم كفايته

يقصد بالندرة هنا الندرة النسبية Proportional Scarcity وليست الندرة المطلقة Absolute Scarcity فالمشكلة

الاقتصادية (هي مشكلة ندرة نسبية للموارد الاقتصادية وليست ندرة مطلقة)، أي أن الموارد متوفرة ولكن بشكل غير

كافي (فإن زيادة الحاجات الإنسانية أصبحت الموارد الاقتصادية نادرة بالنسبة للحاجة إليها).

أن تزايد الحاجات وتعددتها مع محدودية الموارد يضع حدوداً أمام ما يمكن للفرد الحصول عليه من سلع وخدمات مما

يجعل عملية الاختيار أمراً لا مفر منه، فإذا واجهت الفرد مشكلة الاختيار وتمكن من اختيار أحد البدائل المتاحة، فقد

تخذ قراراً اقتصادياً واختيار سلعة أو خدمة معينة يعني التضحية بأخرى، وتسمى تكلفة الاختيار المتمثلة فيما تم

التضحية به «تكلفة الفرصة البديلة» Opportunity Cost

التساؤلات الاقتصادية (الأسئلة الأساسية) التي تواجه المجتمع: عندما تكون الموارد محدود

ولغير كافية وعين كافيته: لحل المشكلة الاقتصادية ينبغي الإجابة على الأسئلة الأساسية التالية التي تواجه أي مجتمع:

٣) لمن ننتج؟

٢) كيف ننتج؟

١) ماذا ننتج؟

* الاختيار مشكله لان فيه

تضحية

(١) ماذا ننتج؟ تحديد السلع والخدمات التي يتعين على المجتمع إنتاجها. فمثلاً هل هي الملابس؟ أم المواد الغذائية؟ أم الآلات؟

(٢) كيف ننتج؟ تحديد الكيفية التي ينتج بها تلك السلع أي تحديد الطريقة أو الأسلوب الفني والتقني الأمثل لإنتاج السلع والخدمات المطلوبة.

(٣) لمن ننتج؟ تحديد كيفية توزيع الإنتاج على أفراد المجتمع وتحديد المنتفعين منه.

حلها
الأنظمة الاقتصادية أو المشكلة الاقتصادية:

(١) النظام الاقتصادي الرأسمالي (٢) النظام الاقتصادي الاشتراكي (٣) النظام الاقتصادي المختلط (٤) النظام الاقتصادي الإسلامي

كيف واجهت الأنظمة الاقتصادية المشكلة الاقتصادية؟

أولاً: النظام الاقتصادي الرأسمالي:

من أسس النظام الاقتصادي الرأسمالي أنه يعطي الحرية الاقتصادية للفرد والملكية الفردية (الخاصة) لعناصر الإنتاج وحافز الربح على الإنتاج. ويعتمد على جهاز الثمن في حل المشكلة الاقتصادية أي أن الاجابة على التساؤلات الاقتصادية الثلاثة (ماذا ننتج؟ كيف ننتج؟ لمن ننتج؟) يتم من خلال جهاز الثمن أو نظام الأسعار حيث أن آلية السوق (تفاعل قوى العرض والطلب في السوق) تؤدي إلى توزيع أمثل للموارد الاقتصادية أي إتجاه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدام الذي يحقق رغبات المجتمع (أصحاب المال القوة الشرائية) إذ عن طريق نظام الأسعار يتم ترتيب الأولويات وتوجيه الموارد إلى أهم الرغبات. النظام الرأسمالي يعطي الحرية المطلقة للفرد ويجعل لديه الحافز على الإبداع والإنتاج فكل ما يستطيع أن يكسبه الفرد هو حق له وبالتالي فإن حافز الربح والتركيز على النمو والإنتاجية من بديهيات هذا النظام.

عيوب النظام الاقتصادي الرأسمالي:

(أ) التفضيلات الاجتماعية التي تحدد الطلب ليست تفضيلات كل أفراد المجتمع ولكنها مجموع تفضيلات أولئك الذين يمتلكون القوة الشرائية لدفع الثمن (وهم طبقة الأغنياء) أي أن الذين يحددون ماذا ينتج المجتمع من السلع والخدمات هم من لديهم القوة الشرائية (الأغنياء) والنتيجة الطبيعية أو الحتمية لهذا النظام اتجاه الموارد الاقتصادية لإنتاج السلع الكمالية وبيع الترف والرفاهية التي تلبى حاجات الأغنياء بعيداً عن (أو على حساب) إنتاج السلع الضرورية التي يحتاج إليها بقية أفراد المجتمع.

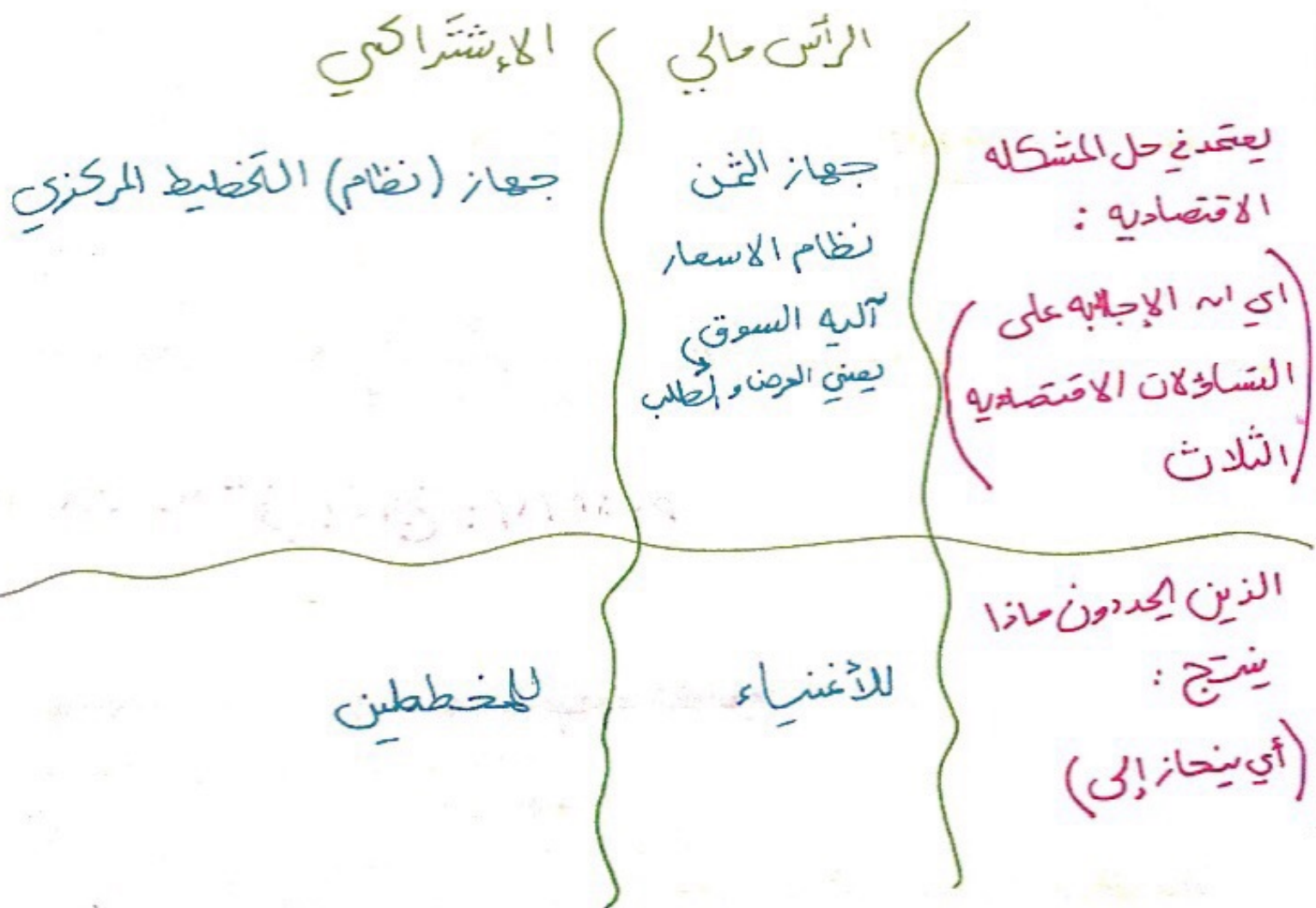
(ب) رغم أن النظام الرأسمالي يؤكد على أهمية وجود أسواق تنافسية تعمل وفق جهاز الاسعار من أجل توجيه الموارد الاقتصادية نحو ما يطلبه المجتمع إلا أن الأسواق الاحتكارية لا يمكن إنكار وجودها في الدول المطبقة لهذا النظام ، وهذا يعني أن نظام الأسعار في ظل سيادة الاحتكار لن يستطيع أن يقوم بترتيب الأولويات وتوجيه الموارد إلى أهم الرغبات.

ثانياً: النظام الاقتصادي الاشتراكي (الشيوعي) :

النظام الاقتصادي الاشتراكي يجعل الدولة تمتلك الموارد الاقتصادية وتقوم بترتيب أولويات الإنتاج أي أن الدولة هي التي تحدد ماذا ينتج المجتمع فما ترى الدولة أنه يمثل مصلحة للمجتمع تقوم بإنتاجه ، ثم تقوم بتوجيه الموارد نحو الاستخدام الذي يحظى بالأولويات وذلك لأن الدولة ممثل للسواد الأعظم والذين هم مواطنيها ، حيث يتم في هذا النظام الاجابة على التساؤلات الاقتصادية الثلاثة (ماذا ننتج؟ كيف ننتج؟ لمن ننتج؟) من خلال نظام التخطيط المركزي (وضع الدولة خطة مركزية) أي أنه يتم الاعتماد على نظام التخطيط المركزي في حل المشكلة الاقتصادية.

فالدولة (الحكومة) تحدد السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع وتحدد كيفية أو أسلوب (طريقة) الإنتاج تلك السلع والخدمات ، وعملية توزيع الإنتاج تكون بالتساوي بغض النظر عن بذل جهداً وأبدع في العملية الإنتاجية أو المتقاعس عن العمل.

مقارنه بين النظام الراس حالي والاشتراكي :



عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي:

(١) القضاء على حوافز الإنتاج والإبداع. لأنه لا يوجد حافز للربح وهو أحد أهم أسباب انهيار النظام
(٢) ترتيب الأولويات يخضع لمصالح وريجات ونفوذ المخططين في الدولة والذي بطبيعته سيكون منحازاً لفئة على حساب الفئات الأخرى.

ثالثاً: النظام الاقتصادي المختلط:

إن النظام المساند في هذا العصر هو نظام مختلط يجمع بين مزايا النظامين الرأسمالي والاشتراكي.

رابعاً: النظام الاقتصادي الإسلامي:

هو نظام اقتصادي مستقل وليس له علاقة بالأنظمة الاقتصادية الأخرى لأنها أنظمة وضعية (أي من وضع البشر) وبالتالي فهي تخضع لأهواء البشر. بينما النظام الاقتصادي الإسلامي مستمد من التشريعات الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وبالتالي فهو لا يخضع لأهواء البشر وإنما يتوافق مع طبيعة البشر كما أن النظام الاقتصادي الإسلامي لم يقتصر على معالجة الندرة بل تعدى ذلك إلى تهذيب الحاجات الانسانية المتعددة.

هل القول بوجود المشكلة الاقتصادية يتنافى مع الاعتقاد الصحيح للمسلم؟

هناك آراء حول الاعتقاد بوجود مشكلة اقتصادية:

لرأي الأول: يعتقد البعض بأن القول بوجود المشكلة الاقتصادية يستلزم وجود شبهة فحواها - معاذ الله - أن الله سبحانه وتعالى عندما خلق الكون قصر فلم يخلق على الوجه المطلوب. ويستدلون بعدم جواز القول بوجود المشكلة الاقتصادية بقوله تعالى (وَأَسْبِغْ عَلَيْكُمْ نِعْمَةً ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً) لقمان (٢٠) وقوله تعالى (وَأَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا) إبراهيم (٣٤) وقوله تعالى (وَبَارِكْ فِيهَا وَفَرِّ فِيهَا أَقْوَامَهَا) فصلت (١٠). ولقد انطلقوا من القول بوجود المشكلة الاقتصادية يعني بوجود ندرة مطلقة في الموارد.

الرأي الثاني: القول بوجود المشكلة الاقتصادية انطلق من أن الندرة في الموارد هي ندرة نسبية وبناء على ذلك فهناك أدلة شرعية وعقلية تقتضي وجود المشكلة الاقتصادية ومن ذلك:

(١) هناك أدلة على اتصاف هذا العالم بالندرة النسبية في الموارد. قال تعالى (وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَّوا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ نُنزِلُ بِقَدْرِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ) الشورى (٢٧) وقوله تعالى (وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا جَعَلْنَا خَزَائِنَهُ وَمَا نُنزِّلُهُ إِلَّا بِقَدْرِ مَعْلُومٍ) الحجر (٢١) فدل على أن الموارد في الأصل غير متاحة لبني البشر بالطبيعة ولكن الله ينزل ما يشاء وكيف يشاء ومتى شاء ينزلها بقدر معلوم وهذا وصف قريب لواقع الموارد في فرضية الندرة النسبية.

(٢) ان الأوامر الشرعية التي تنظم الاستهلاك تحث على الاقتصاد في الموارد والابتعاد عن التبذير والاسراف حتى ولو كان المسلم يتوضأ من نهر جار. ولو كانت الموارد غير محدودة لما برزت الحاجة إلى مثل هذا السلوك. ان التبذير والاسراف في استخدام الموارد بدون حاجة سيؤدي إلى تخصيص غير أمثل لها وحرمان أشخاص آخرين أو أجيال أخرى منها. وهذا يدل على أن الموارد محدودة ويجب فعلاً استغلالها بلا اسراف ولا تقتير، والتوسط (الاعتدال) في الاستهلاك مطلب من مطالب الاقتصاد الإسلامي. **الرد على: كلوا واشربوا ولا تسرفوا - إنه المميزين كانوا ضوان السياطين**
(٣) من ناحية عقلية، نجد أن القتي لا يستطيع توفير الموارد لتحقيق كل رغباته فلو كان لابن آدم واد من ذهب لتمنى أن يكون له واد آخر.

(٤) المشكلة الاقتصادية هي مشكلة الندرة النسبية: فالموارد الاقتصادية الكامنة وإن كانت بشكل إجمالي كافية لكل الناس لكن الأمر يختلف عندما تؤخذ حالة كل مجتمع خلال فترة زمنية على انفراد.

(٥) لو كانت الموارد الاقتصادية متاحة بلا حدود لما احتاجت المجتمعات إلى تعيين حدود الملكية ولما اقتضى الأمر تبني ترتيبات منظمة لتوزيع الموارد وتوزيع الإنتاج.

على اعتبار أنها مشكلة الندرة نسبية (على المراتب الثاني) وليست مطلقة

علاج (حل) النظام الاقتصادي الإسلامي للمشكلة الاقتصادية:

تبنى النظام الاقتصادي الإسلامي طرقاً متميزة لمواجهة المشكلة الاقتصادية لم تقتصر على جانب الموارد كما هو الحال في الأنظمة الوضعية بل تخطى ذلك إلى جانب الرغبات بالتهذيب والتقويم كما يلي:

(١) المحافظة على الموارد:

الدليل قوله تعالى (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) البقرة (١٨٨) لأن في ذلك تظلماً وإضاعة للمال. وقال تعالى (ولا توثوا السفهاء أموالكم) النساء (٥) لأنهم سيستخدمونها بما لا ينفع.

(٢) تنمية وتطوير الموارد: ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

(أ) حث الإسلام على إقامة المرافق العامة: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (سبع يجري أجرهن للعبد يعد موته) فقد منهن (من كرى نهراً أو حفر بئراً أو غرس نخلاً.... الحديث) وكذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من إحدى ثلاث ذكر منها صدقة جارية) وهذا ما يعرف بالوقف في الإسلام.

(ب) حث الإسلام على عمارة الأرض: قال تعالى (هو أنشأكم من الأرض واستغفركم فيها) هود (٦١) المسلم ليس مأمور بالمحافظة على الموارد فحسب بل تحسين قدرة المجتمع على الإنتاج بعمارة الأرض وتحقيق التنمية.

(ج) شجع الاقتصاد الإسلامي على صيانة الموارد الاقتصادية وذلك بإحياء الأرض (من أحيأ أرضاً ميتة فهي له) رواه أحمد.

(د) حصر الموارد الموجودة في باطن الأرض بملكية عامة لكي توجه لخير المجتمع كله.

(هـ) حفظ الأصول المنتجة قال صلى الله عليه وسلم في حديث الذي أخرجه مسلم (إياك والخلوب) لمن أراد أن يذبح شاة.

(٣) حرية السوق: وتتضح هذه الحرية من خلال النقاط التالية:

(أ) الأصل عدم التسعير وذلك لأن حرية السوق تؤدي إلى تحقيق الكفاءة والتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية وذلك كطريقة فعالة لمواجهة المشكلة الاقتصادية. جهاز الثمن يوجه الموارد نحو الاستخدام الذي يحقق رغبات المجتمع ضمن القيود والضوابط التي حددها الإسلام على أنواع السلع وأنماط الاستهلاك.

* جميع الأدلة من القرآن والحديث مطلوب فهمها وليس حفظها

(ب) والأصل عدم الاحتكار، يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (من احتكر حكرة يريد أن يغلي بها على المسلمين فهو خاطئ).

(ج) نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تلقي الركب (وذلك لأنه يناهى توافر المعلومات الكافية لأطراف العقد عن أحوال السوق ومستويات الأسعار أي الزمن لقضوا حرج السوق لاستغلال من يريد أن يبيع السلعة بنتيجة جهله بالسعر

إن ما يميز حرية السوق في النظام الاقتصادي الإسلامي عن حرية السوق في النظام الاقتصادي الرأسمالي هي أنه في النظام الاقتصادي الإسلامي يتم توجيه الموارد للتوجيه الأمثل الذي يلبي طلبات كافة أفراد المجتمع دون استثناء، ففي النظام الاقتصادي الإسلامي يتم إنتاج السلع والخدمات التي تلبي احتياجات جميع أفراد المجتمع (الأغنياء والفقراء على حد سواء) لأن الطبقة الفقيرة تكون لديها قدرة شرائية من خلال ما تحصل عليه من نظم التوزيع في الاقتصاد الإسلامي وعلى رأسها الزكاة بالإضافة إلى الصدقات وغيرها وبالتالي يكون للطبقة الفقيرة دور في تحديد ماذا ينتج المجتمع من سلع وخدمات. أما في النظام الاقتصادي الرأسمالي فيتم توجيه جميع الموارد لإنتاج السلع والخدمات التي يطلبها بعض أفراد المجتمع الذين لديهم قدرة على الشراء (طبقة الأغنياء فقط) ويضحي بحاجة ورغبة الطبقة الفقيرة التي ليس لديها القدرة على الشراء.

الحرام

الصلوات والمباح

(٤) تكيف الحاجات وعدم المبالغة في الرغبات، من خلال: يحل لهم (الصلبان) ويكرم عليهم (الخبائث)

(أ) اقتصار الاستهلاك على الطيبات والدريل (الزينة) يقول الله تعالى (والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً) الفرقان (١٧)

(ب) النهي عن الإسراف والتبذير، يقول الله تعالى (ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين) الأعراف (٣١). يقول الرسول صلى الله عليه وسلم (ليس

الغنى عن كثرة العرض ولكن الغنى غنى النفس) وذكر الراغب الأصفهاني (إن غنى النفس شوقاً للحاجات) ويضحي ذلك أن

الغنى هو المقدرة على التحكم بالطلب وعدم المبالغة فيه.

(٥) الاستعانة بالتقوى والدعاء:

الدعاء سلاح ماض ضد الندرة، قال تعالى (فقل استغفروا ربكم إنه كان غفاراً يرسل السماء عليكم مدراراً) نوح (١٠، ١١)

وقال تعالى (ولو أن أهل الأرض آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض) الأعراف (٩٦). ربط الله سبحانه

وتعالى بين الإيمان والتقوى وبين ما ينزل المولى من خيرات مباركة من السماء والأرض.

منحنى امكانيات الانتاج PPF

يوضح أقصى ما يمكن انتاجه من السلعتين (X) و (Y) عند توظيف جميع عناصر الانتاج المتوفرة والمتاحة بأقصى كفاءة ممكنة

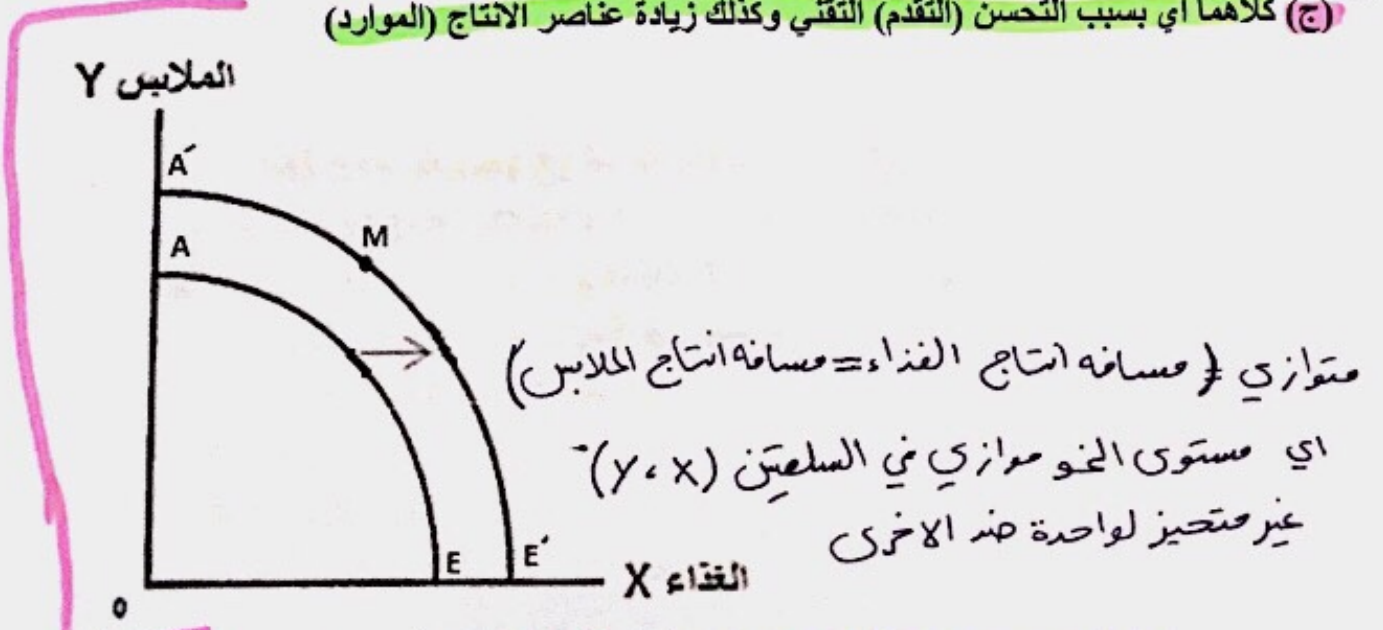
- النقاط الموجودة على نفس المنحنى (A,B,C,D,E) تعني أقصى ما يمكن إنتاجه من السلعتين X و Y (من الغذاء والملابس) عند توظيف (استخدام) جميع عناصر الانتاج المتوفرة والمتاحة بأقصى كفاءة ممكنة
- النقطة K التي تقع داخل منحنى إمكانيات الانتاج تعني أحد (٣) احتمالات وهي:
 - (أ) لم يتم توظيف جميع عناصر الانتاج المتاحة أي أن هناك بطالة
 - أو
 - (ب) تم توظيف جميع عناصر الانتاج المتاحة ولكن لم تستخدم عناصر الانتاج المتاحة بأعلى كفاءة ممكنة (هدر للموارد)
 - أو
 - (ج) كلاهما أي لم يتم توظيف جميع عناصر الانتاج المتاحة (هناك بطالة) وكذلك لم تستخدم عناصر الانتاج المتاحة بأعلى كفاءة ممكنة



- النقطة M التي تقع خارج منحنى إمكانيات الانتاج تعني:
 - أن المجتمع لا يمكن انتاجها (لا يمكن الوصول إلى ذلك الانتاج في ظل استخدام جميع الموارد المتوفرة والمتاحة حالياً وفي ظل المستوى التقني المستخدم حالياً في عملية الانتاج)

يمكن الوصول للنقطة M في حال:

- انتقال منحنى امكانيات الانتاج إلى اليمين (الأعلى) يكون بسبب:
 - (أ) التحسن (التقدم) التقني -> لصني جودة الآلات والتعديلات المستخرجة
 - أو
 - (ب) زيادة عناصر الانتاج (الموارد)
 - أو
 - (ج) كلاهما أي بسبب التحسن (التقدم) التقني وكذلك زيادة عناصر الانتاج (الموارد)



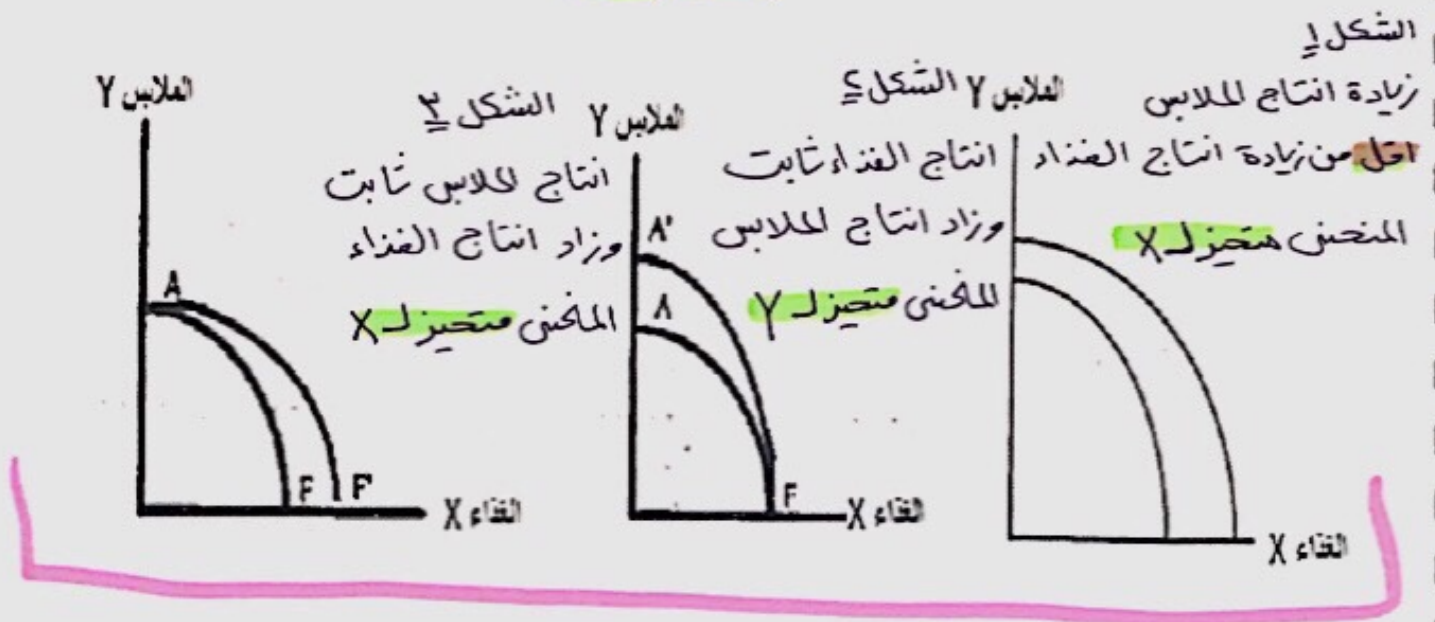
انتقال منحنى امكانيات الانتاج بشكل متوازي (غير متحيز)

أي انتقل انتاج الغذاء والملابس لليمين بنفس المقدار

أي لا يتقل بشكل متوازي مع Y

والعكس

انتقال منحنى امكانيات الانتاج إلى اليمين (الأعلى) بشكل غير متوازي
(متحيز)



جدول إمكانيات الانتاج

∴ مثلاً لا يمكن انتاج ١٠ اغذاه مع ٤ ملابس لانهم ليسوعلى نفس النقطه

0 مع 12	4 مع 9	6 مع 7	8 مع 4	9 مع 2	10 مع 0	الغذاء X الملابس Y
---------------	--------------	--------------	--------------	--------------	---------------	-----------------------

في الجدول السابق يوضح الانتاج الكلي (توليفات أو مزيج) من الغذاء والملابس التي يمكن انتاجها بافتراض الاستخدام الأمثل للموارد (استخدم جميع الموارد بأعلى كفاءة ممكنة) فمثلاً يمكن انتاج ١٠ وحدات من الغذاء وصفر من الملابس لأنها تقع على نفس النقطة وهذه نقطة ممكنة على منحنى امكانيات الانتاج ويمكن انتاج ٩ وحدات من الغذاء و ٢ وحدة من الملابس لأنها تقع على نفس النقطة وهكذا في حين أنه لا يمكن انتاج ١٠ وحدات من الغذاء و ٢ وحدة من الملابس لأنها لا تقع على نفس النقطة ولا يمكن انتاج ٩ وحدات من الغذاء و ٤ وحدة من الملابس لأنها لا تقع على نفس النقطة وهكذا

مفهوم السوق وأنواعه:

Market: مفهوم السوق:

هو عبارة عن التقاء قرارات البائعين والمشتريين بشأن تبادل السلع ، وهو العملية التي يتم من خلالها تحديد الأسعار والكميات المتبادلة من السلع والخدمات المختلفة . ولا يلزم أن يكون للسوق مكاناً محدداً خصوصاً في الوقت الحاضر حيث يتزايد حجم التجارة الإلكترونية والتبادل للسلع والخدمات والأوراق المالية والعملات وغيرها إلكترونياً.

أهم العوامل التي تؤثر في مقدرة المنشأة في التأثير في السعر:

(١) تجانس السلعة تشابه السلعة

(٢) عدد البائعين والمشتريين

أنواع (أشكال) هيكل السوق: Market Structure

(١) سوق المنافسة الكاملة (التامة) Perfect Competition

(٢) سوق الاحتكار التام Monopoly

(٣) سوق المنافسة الاحتكارية Monopolistic Competition

(٤) سوق احتكار القلة Oligopoly

مميزات

أولاً: خصائص سوق المنافسة الكاملة (التامة)

(١) كثرة عدد البائعين والمشتريين

حيث لا يؤثر أي من البائعين أو المشتريين على سعر السلعة أي يكون كل منهما آخذاً أو متلقياً للسعر). أي أن المنشأة تكون آخذة أو متلقية للسعر Price Taker. المرض والطلب هو الذي

كدر السعر

(٢) تجانس السلع يصعب على المستهلك التفريق بيني

(٣) حرية الدخول والخروج من السوق السلاح لأنها متشابهة

(٤) العلم التام بأحوال السوق توفر المعلومات

ثانياً: خصائص سوق الاحتكار التام للبائع والمشتري الأسعار والحكومات مكان التصنيع وتاريخ الانتماء

(١) هناك منتج واحد للسلعة أو الخدمة مثل عندنا شركة الكهرباء والرامكو

أي تكون المنشأة (المنتج) صانعة للسعر Price Maker وشركة المياه

(٢) يقوم المنتج ببيع سلع ليس لها مثيل في السوق

(٣) عدم امكانية دخول منتجين آخرين للصناعة والسوق لان منه يعود لإدارته وقانونيه

يمنح دخول منتجين آخرين

ثالثاً: خصائص سوق المنافسة الاحتكارية مميزة تأخذ من سوق المنافسة والاحتكار

- (١) وجود عدد كبير من المنتجين والبائعين مثل شركات السيارات عددهم كبير والسلع التامة
- (٢) تماثل السلع مع شيء من التمايز بينها متشابهة ولكن بينهم امتيازات
- (٣) حرية الدخول والخروج من السوق ^{بسهولة} _{بسهولة} كل نوع يفرض نفسه

رابعاً: خصائص سوق احتكار القلة مثال: شركات الاتصالات: شركات الاتصالات ^{STC} ^{زين} ^{كل} ^{موبايل} ^{وحدة} ^{اردى} ^{عن الشائبة}

- (١) وجود عدد محدد من المنتجين بحيث كل منهم يؤثر على الأسعار
- (٢) تكون السلع والخدمات المباعة متماثلة أو متنوعة
- (٣) يستأثر كل من المنتجين بنسبة كبيرة من الانتاج أو الصناعة، ويؤثر كل منهم تأثيراً مباشراً بقرارات وسياسات باقي المنتجين (سواء السياسات الانتاجية أو التسويقية السعرية).

الطلب والعرض والتوازن:

تعريف الطلب: Demand (D)

هو الكميات من السلعة أو الخدمة التي يكون المستهلكون راغبين وقادرين على شرائها عند مختلف الأسعار أو هو الكميات من السلعة أو الخدمة التي يرغب ويستطيع المستهلكون شرائها عند الاسعار المختلفة.

يشترط لحصول الطلب توفر الرغبة المدعومة بالمقدرة على الشراء. ^{المال} ^{لا بد من توفر الشرطين معاً اذا توفر واحد فقط لا يتم الشراء}

القانون العام للطلب:

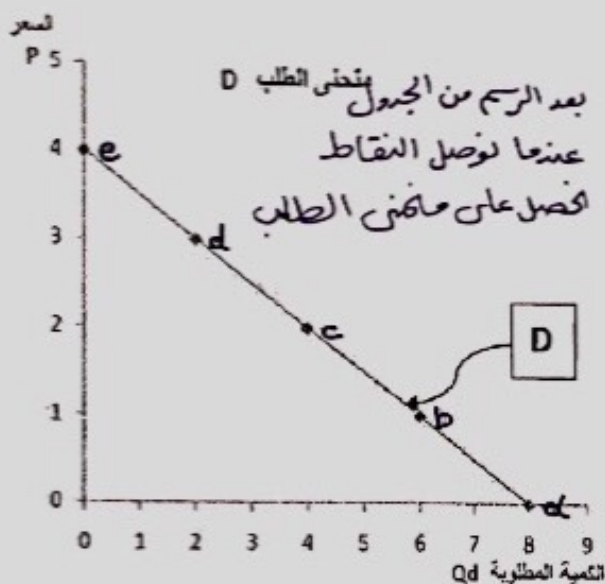
هناك علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة وسعر السلعة نفسها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة (على حالها).

(بندرسهاغ الدروس ايجابه)

يعني لو كان سعر السلعة مرتفع ^{بمقل} شرادها ^{العلاقة عكسية} والعكس لو سعر السلعة رخيص ^{بزييد} شرادها

جدول ومنحنى الطلب دائماً يتكون من سر ومكثه مطلوبه والعلاقه بينهم عكسيه

جدول الطلب على سلعة معينة



النقطة	سعر السلعة P	الكمية المطلوبة Qd
A	0	8
B	1	6
C	2	4
D	3	2
E	4	0

نلاحظ في الجدول كلما زاد سعر السلعة في العمود P تقل الكمية المطلوبة في العمود Qd

في الرسم: دائماً المنحنى السيني هو الكمية المطلوبة الأفقي

دائماً المنحنى الصادي هو السعر العمودي

خصائص منحنى الطلب: 1) ينحدر من الأعلى إلى الأسفل نزولاً ومن اليسار لليمين 2) دائماً ميله

الفرق بين التغير في الكمية المطلوبة والتغير في الطلب: سالب لأن العلاقة عكسيه

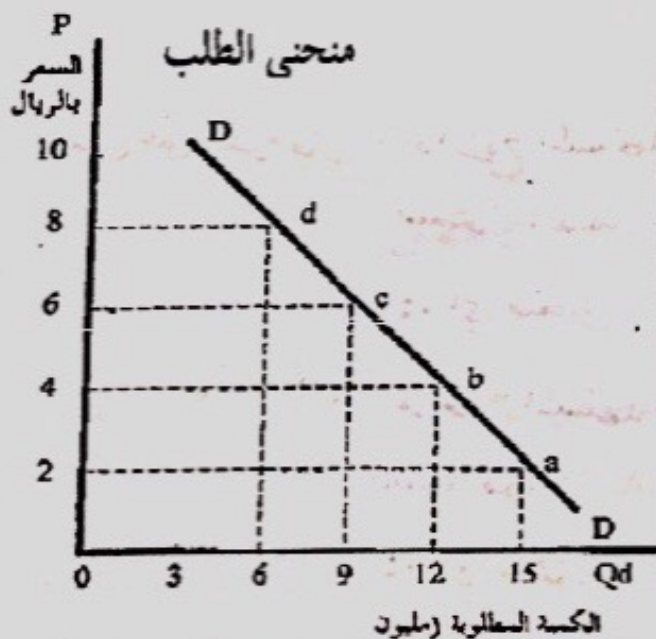
التغير في الكمية المطلوبة: الانتقال من نقطة إلى نقطة أخرى على

نفس منحنى الطلب نتيجة لتغير ثمن السلعة مع ثبات العوامل الأخرى

نأخذها في الدرس الجاي

التغير في الكمية المطلوبة:

مثال: جدول الطلب على الدجاج



النقطة	سعر الكيلو (بالريالات) P	الكمية المطلوبة (ملايين الكيلوغرامات) Qd
a	2	15
b	4	12
c	6	9
d	8	6
e	10	3

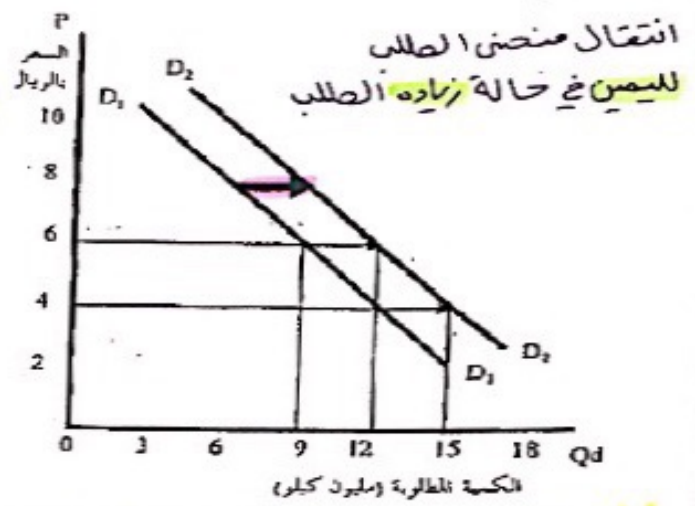
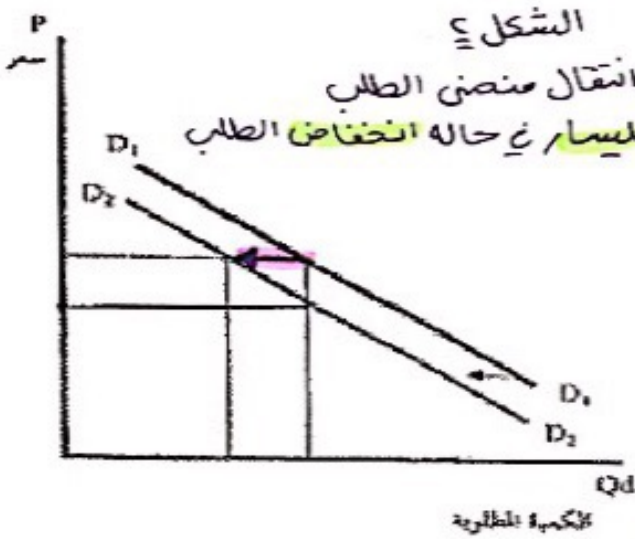
مقارنته بين التخصير في **الحيز المطلوب** ⁽¹⁾ والتخصير في **الطلب** ⁽²⁾

(2)	(1)
انتقال مخزن الطلب بأمله	ننتقل من نقطة لاخرى على نفس المخزن
السعر ثابت	السعر متغير
وباقي العوامل متغيره	وباقي العوامل ثابتة

التغير في الطلب:

انتقال منحنى الطلب بأكمله إلى اليمين (الأعلى) في حالة زيادة الطلب أو إلى اليسار (الأسفل) في حالة انخفاض الطلب بسبب العوامل المؤثرة في الطلب ما عدا سعر السلعة.

الشكل ١:



١٤٣٨ / ١ / ٢٤ اللقاء الرابع بتاريخ

نقسم المحددان لقسامين: سعر السلعة في قسم كماله ومنه إلى لا في قسم كماله تسمى عوامل أخرى السعر يؤثر على القيمة المطلوبة / أما باقي العوامل تؤثر على الطلب

محددات الطلب: (العوامل المؤثرة في الطلب):

- (١) سعر السلعة هو العامل الذي يؤثر على الانتقال من نقطة إلى نقطة على المنحنى لأنه يؤثر على الكمية المطلوبة
- (٢) دخل المستهلك
 - سلع عادية: علاقة طردية بين الدخل والطلب
 - سلع دنيا أو رديئة: علاقة عكسية بين الدخل والطلب
- (٣) أسعار السلع الأخرى
 - سلع بديلة: ارتفاع سعر السلعة X يؤدي إلى زيادة الطلب على السلعة Y أخذنا بالتفصيل في اللقاء الأول
 - سلع مكملة: ارتفاع سعر السلعة X يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلعة Y
- (٤) التوقعات علاقة طردية مع الطلب
- (٥) الذوق أو تفضيلات المستهلكين
- (٦) عدد المستهلكين (عدد السكان)
- (٧) السياسات الحكومية (الضرائب والرسوم والإعانات)
 - أ- إذا فرضت ضرائب يقل الطلب
 - ب- إذا منحت إعانات يزيد الطلب

مثال من الواقع : الآن بعد التوقعات بنزول اسعار الاراضي والعقارات مستقبلاً
من عهدي
للموضح
صار فيه ركود في البيع والشراء يحث قلة الطلب
إلى حين نزول الاسعار الفعلي

مثال على التوقعات : اذا توقع المستهلك ارتفاع سلعه في المستقبل القريب
سيكون الطلب عليها مرتفع في الوقت الحالي قبل ارتفاع سعرها
: اي منحنى الطلب سينتقل للمين او الاعلى

والعكس : لو توقع المستهلك انخفاض سلعه في المستقبل القريب
سيخفض الطلب عليها في الوقت الحالي إلى حين نزول سعرها
: اي منحنى الطلب سينتقل للسار أو الاسفل

* العلاقة بين التوقعات و الطلب طردية

دالة الطلب السعرية: هي العلاقة الرياضية التي تربط الكمية المطلوبة من السلعة بثمنها (سعرها).

$$Q_d = a + bp$$

حيث:

Q_d : الكمية المطلوبة من سلعة معينة.

a : مقدار ثابت ويعبر عن الكمية المطلوبة من السلعة عندما يكون ثمنها صفرًا ← نسميها الكمية المجانية

b : ميل دالة الطلب السعرية وهو مقدار التغير في الكمية المطلوبة من السلعة نتيجة لتغير الثمن بمقدار ريال واحد (ويكون ميل دالة الطلب السعرية سالب لوجود علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة وثمنها). فكلما ارتفع الثمن نقل الكمية المطلوبة والعكس

p : ثمن السلعة نفسها.

* في هذا المثال اعطانا دالة الطلب والاسعار والمعادلة ونحن نوجد الكمية المطلوبة

مثال تطبيقي (١) على دالة الطلب السعرية

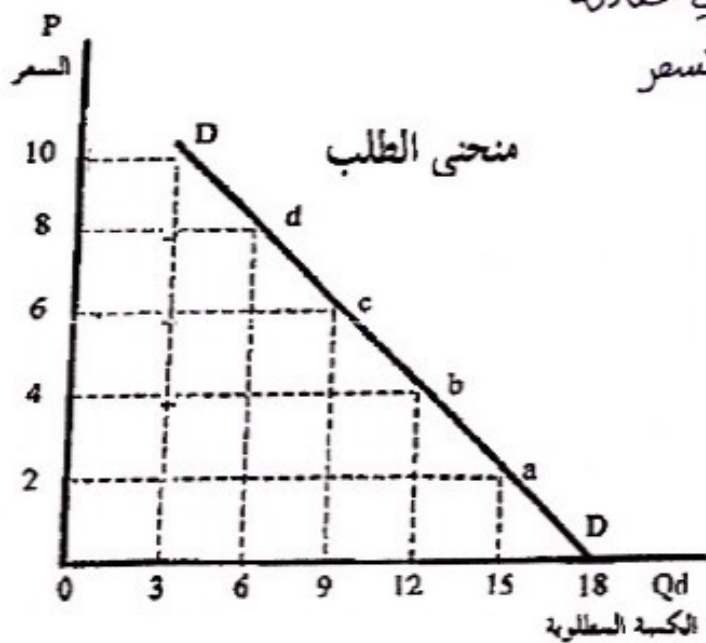
اذا كانت دالة الطلب السعرية $Q_d = 18 - 1.5p$ → كيف نعرف انها دالة طلب ؟

تكون اشارة الميل سالب

في جدول الطلب التالي:

أوجد الكمية المطلوبة عند مستويات الاسعار المختلفة ثم ارسم

منحنى الطلب فوجدتها بالتعويض في المعادلة



السر	السر
الكمية المطلوبة Q_d	P
18	0
15	2
12	4
9	6
6	8
3	10

من صطيان
الجدول كيف
نرون انها
دالة طلب
السر يرتفع
والكمية المطلقة
تقل
لان العلاقة
عكسية

Q_d دائماً يكون المصدر الافقى
 P دائماً يكون المصدر الرئسي

✳️ في هذا المثال احطنا الاسعار والكمية المحلولة و نحن نوجد دالة الطلب المعادلة

مثال تطبيقي (٢) ما هي الدالة التي تمثل البيانات الواردة في الجدول التالي

العلاقة في الجدول عكسية
هو جدول طلب

الثلث P	صفر	١٠	٢٠	٣٠	٤٠	٥٠
الكمية المطلوبة Qd	٦٤	٥٦	٤٨	٤٠	٣٢	٢٤

الحل:

الصيغة الخطية لدالة الطلب هي $Qd = a + bp$ المطلوب إيجاد قيمه a و b
 إيجاد الدالة الممثلة لبيانات الجدول أعلاه يتم من خلال إيجاد قيمة a , b في المعادلة السابقة كما يلي:
 a هو الجزء الثابت ويمثل الكمية المطلوبة في الجدول عندما يكون السعر صفر وبالتالي فإن $a = 64$
 b هو ميل دالة الطلب . والميل = التغير في الكمية / التغير في السعر
 لإيجاد b نختار من الجدول أي كمتين متتاليتين مثل الكمية ٤٨ والكمية ٥٦ وناخذ الفرق بينهما $(٥٦ - ٤٨ = ٨)$
 ثم نأخذ الفرق بين سعري هاتين الكمتين $(١٠ - ٢٠ = -١٠)$
 نقسم ناتج التغير في الكمية وهو (٨) على ناتج التغير في السعر وهو (١٠) أي $(٨ / -١٠ = -٠.٨)$ وبالتالي فإن
 $(b = -0.8)$
 ثم نضع في المعادلة بدل الحرف a رقم 64 وبدل الحرف b رقم -0.8
 وبناءً على ما سبق فإن دالة الطلب السعرية الممثلة لبيانات الجدول أعلاه هي:
 $Qd = 64 - 0.8p$

مرونة الطلب السعرية

تعريف المرونة السعرية: **Price Elasticity** هي درجة إستجابة الكمية المطلوبة أو المعروضة للتغير في السعر.

أنواع المرونة:

- مرونة الطلب السعرية: توضح درجة إستجابة الكمية المطلوبة للتغير في سعر السلعة. **تغير الطلب على سلعة بمرسكع سعرها**
- مرونة الطلب الدخلية: توضح درجة إستجابة الكمية المطلوبة للتغير في الدخل. **تغير الطلب على سلعة لتغير دخل المستهلك**
- مرونة الطلب المتقاطعة (التقاطعية): توضح درجة إستجابة الكمية المطلوبة للتغير في سعر السلعة الأخرى. **تغير الطلب على سلعة لتغير سعر سلعة أخرى**

مرونة الطلب السعرية (E_p):

تعريف مرونة الطلب السعرية: هي درجة (مدى) إستجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغيرات في سعرها.

$$\text{مرونة الطلب السعرية} = \frac{\text{النسبة المئوية للتغير في الكمية المطلوبة}}{\text{النسبة المئوية للتغير في السعر}}$$

$$P = \text{السعر}$$

$$Q = \text{الكمية}$$

$$\Delta = \text{دلتا}$$

$$E_p = \frac{\Delta Q}{\Delta P} \times \frac{P_1}{Q_1} = \frac{Q_2 - Q_1}{P_2 - P_1} \times \frac{P_1}{Q_1}$$

مرونة الطلب السعرية إشارتها سالبة لوجود علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة وسعر السلعة.

مثال (1): احتساب مرونة الطلب

السعر P	الكمية المطلوبة Qd	مرونة الطلب السعرية Ep
70	100	-
50	300	-7
40	400	-1.7
30	500	-1
10	700	-0.6

دائماً يكون خط لاننا ما نعرف الكمية التي قبل 100 والسعر الذي قبله

المطلوب حساب مرونة الطلب السعرية عند الأسعار المختلفة

الحل:

$$E_p = \frac{Q_2 - Q_1}{P_2 - P_1} \times \frac{P_1}{Q_1}$$

$$E_p = \frac{300 - 100}{50 - 70} \times \frac{70}{100} = -7$$

$$E_p = \frac{400 - 300}{40 - 50} \times \frac{50}{300} = -1.7$$

$$E_p = \frac{500 - 400}{30 - 40} \times \frac{40}{400} = -1$$

$$E_p = \frac{700 - 500}{10 - 30} \times \frac{30}{500} = -0.6$$

بالآلة الحاسبة

الجواب سالب

مثال (2): احسب قيمة المرونة السعرية اذا انخفض سعر السلعة من 50 ريال الى 40 ريال وزادت الكمية من 300 طن إلى 400 طن. وما هو نوع المرونة؟

الحل:

$$E_p = \frac{400 - 300}{40 - 50} \times \frac{50}{300} = -1.7$$

بالآلة الحاسبة

قيمة المرونة السعرية = -1.7

نوع المرونة: مرونة طلب سعرية لأن إشارتها سالبة لوجود علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة وسعر السلعة.

حالات مرونة الطلب السعرية (Ep): نتائج المرونة التي استخرجناها

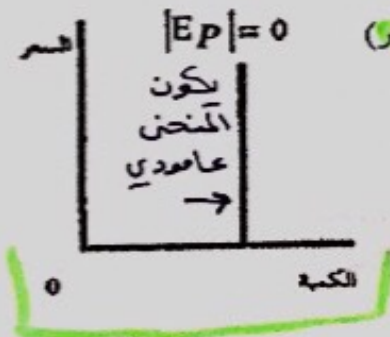
عند دراسة حالات مرونة الطلب السعرية نأخذ القيمة المطلقة لمرونة الطلب السعرية أي نحمل الإشارة السالبة

(1) طلب عديم المرونة: اذا كانت القيمة المطلقة لمرونة الطلب السعرية تساوي صفرًا $|E_p| = 0$

أي اذا كان التغير في السعر لا ينتج عنه تغير في الكمية المطلوبة. وبمعنى آخر مهما تغير سعر السلعة

تبقى الكمية المطلوبة منها ثابتة لا تتغير (أي أن التغير في الكمية المطلوبة = صفر)

كما هو مبين في الشكل المجاور

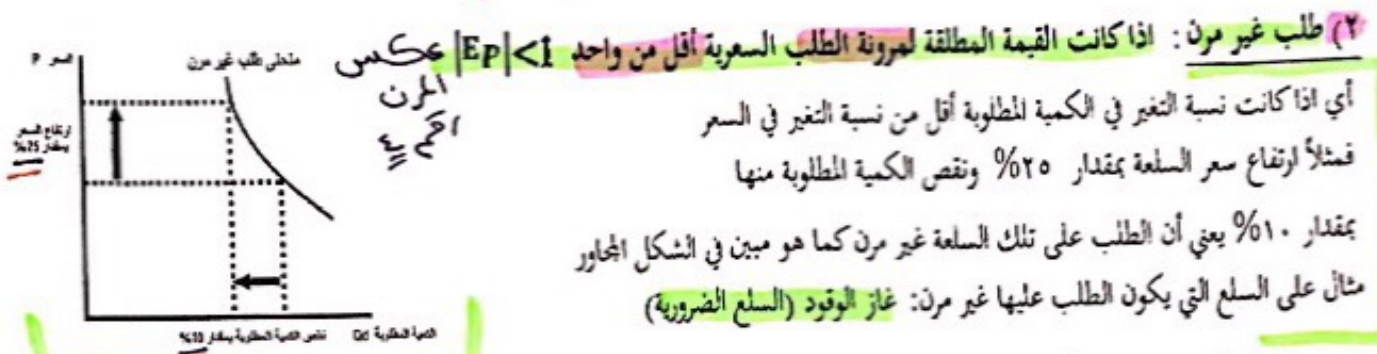


مثال على السلم التي يكون الطلب عليها عديم المرونة: الدواء.

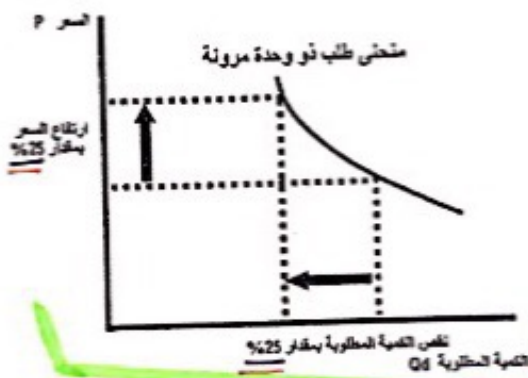
يعني لو ارتفع سعر الدواء لا تتأثر الكمية المطلوبة

لأنه ضروري لا يؤثر سعره على الكمية المطلوبة

* جميع الرسومات التوضيحية معنا .. لازم نفهم

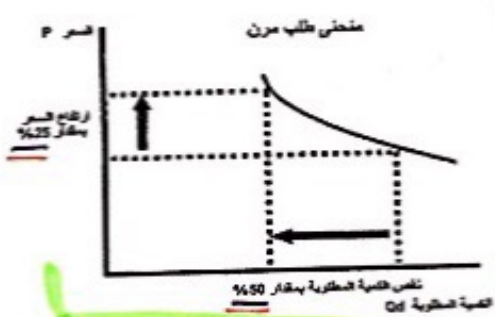


(٣) طلب متكافئ المرونة: إذا كانت القيمة المطلقة لمرونة الطلب السعرية تساوي واحد $|E_p| = 1$ أو ذو وحدة مرونة



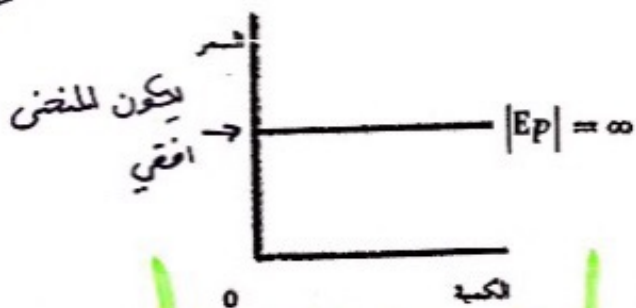
أي إذا كانت نسبة التغير في الكمية المطلوبة تساوي نسبة التغير في السعر فمثلاً ارتفاع سعر السلعة بمقدار ٢٥% ونقص الكمية المطلوبة منها بمقدار ٢٥% يعني أن الطلب على تلك السلعة ذو وحدة مرونة (متكافئ المرونة) كما هو مبين في الشكل المجاور مثال على السلع التي يكون الطلب عليها متكافئ المرونة: لحم الغنم

(٤) طلب مرن: إذا كانت القيمة المطلقة لمرونة الطلب السعرية أكبر من واحد $|E_p| > 1$ عكس المرن أصح



أي إذا كانت نسبة التغير في الكمية المطلوبة أكبر من نسبة التغير في السعر فمثلاً ارتفاع سعر السلعة بمقدار ٢٥% ونقص الكمية المطلوبة منها بمقدار ٥٠% يعني أن الطلب على تلك السلعة مرن كما هو مبين في الشكل المجاور. مثال على السلع التي يكون الطلب عليها مرن: الموز، الفراولة (السلع الكمالية)

(٥) طلب لا نهائي المرونة (تام المرونة): إذا كانت القيمة المطلقة لمرونة الطلب السعرية تساوي ما لا نهاية $|E_p| = \infty$ عكس عدم المرنة رقم ١



أي أن التغير في الكمية المطلوبة بكميات لا نهائية لا يتبع عنه تغير في السعر. وبمعنى آخر مهما تغيرت الكمية المطلوبة بكميات لا نهائية يبقى السعر ثابت (لا يتغير) (أي أن التغير في السعر = صفر)، كما هو مبين في الشكل المجاور مثال على السلع التي يكون الطلب عليها تام المرونة: بعض أنواع الصابون ومعجون الأسنان

العوامل المؤثرة في مرونة الطلب:

الأسباب التي تخلي السلع عليها
إقبال أو لا

(١) أهمية السلعة ومدى ضرورتها للمستهلك

كلما كانت السلعة ضرورية كان الطلب أقل مرونة وكلما كانت السلع كمالية كان الطلب عليها أكثر مرونة ، أي أن:

- السلع الضرورية الطلب عليها يكون غير مرن ، وهذا يعني أن التغير في أسعار السلع الضرورية (مثل الخبز والأرز والسكر) لن

يؤدي إلى تغير كبير في استهلاكها. يعني حتى لو ارتفع سعرها راح يبقى عليها إقبال

- السلع الكمالية يكون الطلب عليها مرن ، وهذا يعني أن التغير في أسعار السلع الكمالية (مثل المناجخ والفراولة والموز) يؤدي إلى

تغير كبير في استهلاكها (أي أن ارتفاع أسعارها يؤدي إلى انخفاض شرائها وانخفاض أسعارها يؤدي إلى زيادة شرائها).
المستطيع الاستغناء عنها

(٢) مدى توافر بدائل للسلعة

الطلب على السلعة التي يوجد لها عدة بدائل أكثر مرونة من السلع ذات البدائل القليلة ، أي أن:

- الطلب على السلعة يكون مرن إذا كان هناك عدة بدائل للسلعة (مثل السيارات والملابس)

- الطلب على السلعة يكون غير مرن إذا لم يكن هناك بدائل للسلعة (مثل البنزين والأسمت) والماء

(٣) نسبة ما ينفق على السلعة من الدخل

يكون الطلب أكثر مرونة بإزدياد نسبة ما ينفقه المستهلك من دخله على السلعة ، أي أن:

سعرها عالي جداً

- الطلب على السلعة يكون مرن إذا كانت نسبة المنفق على السلعة من الدخل كبيراً (مثل السيارات والبيوت).

- الطلب على السلعة يكون غير مرن إذا كانت نسبة المنفق على السلعة يمثل نسبة ضئيلة جداً من الدخل (مثل ملح الطعام).

سعرها خفيف جداً

(٤) تعدد استعمالات السلعة

- الطلب على السلعة يكون غير مرن إذا كان هناك عدة استخدامات للسلعة. مثل الماء

- الطلب على السلعة يكون مرن إذا كان هناك استخدام وحيد للسلعة.

(٥) مستوى الدخل

كلما زاد مستوى الدخل تقل المرونة فمرونة الطلب على السلع المختلفة لدى الأغنياء أقل

منها لدى الفقراء . خاصة وأن ما يعتبره الأغنياء ضرورياً قد يكون كمالياً بالنسبة للفقراء

أي أن ارتفاع سعر سلعة معينة لا يتأثر به الأغنياء (ذوي الدخل المرتفعة) فقد تنخفض

الكمية المطلوبة بمقدار بسيط. أما الفقراء (ذوي الدخل المنخفضة) فإن ارتفاع ثمن

السلعة يؤثر على الكمية المطلوبة منها بشكل واضح.

٦) الفترة الزمنية

الطلب على السلعة يكون أكثر مرونة كلما كانت الفترة الزمنية أطول ، أي أن:

- الطلب على السلعة يكون مرن كلما طالت الفترة الزمنية (في الفترة الزمنية الطويلة).

- الطلب على السلعة يكون غير مرن كلما قصرت الفترة الزمنية (في الفترة الزمنية القصيرة).

مثال: في حالة ارتفاع أسعار البنزين ، فإن الكمية المطلوبة لن تتأثر كثيراً في الأجل القصير ، ولكن مع مرور للذة بلجاً الأفراد إلى شراء

السيارات التي تستهلك كميات أقل من البنزين مما يجعل الطلب على البنزين أكثر مرونة في الأجل الطويل.

عبارة عن الملاقة بين مرونة الطلب السعرية والإيراد الكلي

ي الانفاق الكلي للسلعة من قبل المستهلكين

الإيراد للمنتج من بيع السلعة

أهمية حساب المرونة:

مرونة الطلب والإيراد الكلي للمنتج:

الإيراد الكلي = السعر \times الكمية لأن الكمية = سعر أي شئ \times عدد وحداته / يعني عدد

- في حالة الطلب (لا نهائي المرونة) ارتفاع ثمن السلعة يؤدي إلى انخفاض الإيراد الكلي إلى الصفر ليشترى لأنه لن يكون هناك طلب (شراء) للسلعة ، وانخفاض ثمن السلعة يؤدي إلى زيادة الإيراد الكلي إلى ما لا نهاية مثل

- في حالة الطلب المرن: ارتفاع ثمن السلعة يؤدي إلى انخفاض الإيراد الكلي ، وانخفاض ثمن السلعة يؤدي إلى زيادة الإيراد الكلي (علاقة عكسية بين الثمن و الإيراد الكلي). لها بدلي

- في حالة الطلب متكافئ المرونة: لا يتغير الإيراد الكلي سواء ارتفع أو انخفض ثمن السلعة.

- في حالة الطلب الغير مرن: ارتفاع ثمن السلعة يؤدي إلى زيادة الإيراد الكلي ، وانخفاض ثمن السلعة يؤدي إلى انخفاض الإيراد الكلي (علاقة طردية بين الثمن و الإيراد الكلي). ليس لها بدلي مثل البنزين

- في حالة الطلب عديم المرونة: يزداد الإيراد الكلي بنفس نسبة زيادة الثمن وينخفض بنفس نسبة انخفاضه وذلك لأن الكمية المباعة أو المطلوبة ثابتة (لا تتغير) مثل الدواء الضروري



الهيئة حساب الموزنة لسريه

* اذا كان الطلب من على اسلمه يكون من مصلحة المنتج تخفيض السعر لزيادة
الايراد (يعني يسوون تخفيضات و ضومان)

* اذا كان الطلب على اسلمه غير من يكون من مصلحة المنتج رفع السعر لزيادة
ايراداته من ابيع (لان عليه اقبال)

* اذا كان الطلب متكافئ الموزنه فان تخير من السعر لن يؤدي الى تخير من الايراد الكلي
لان تخير من الصيه المطلوبه تساوي نفسه التخير من الثمن وما يكون من مصلحة
المنتج تخير لسعر

العرض (S): Supply

تعريف العرض: هو الكميات التي يكون المنتجون مستعدون لبيعها فعلاً في السوق من السلعة أو الخدمة عند مختلف الأثمان.

الطلب يمثل سلوك المستهلك (المشتري) بينما العرض يمثل سلوك المنتج (البائع).

القانون العام للعرض:

هناك علاقة طردية بين الكمية المعروضة من السلعة وسعر السلعة نفسها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة → عكس قانون الطلب

محددات العرض (العوامل المؤثرة في العرض):

- (1) ثمن السلعة نفسها إذا زاد السعر تزداد الكمية المعروضة والعكس / لعلاقة طردية بينهم
- (2) → أثمان عناصر الإنتاج
- (3) → أثمان السلع الأخرى (سلع بديلة و سلع مكملة) العلاقة مع السلع البديلة
- (4) → حالة الفن الانتاجي تسمى بالمستوى التقني
- (5) توقعات الأسعار لدى المنتج
- (6) → الإعانات والضرائب

دالة العرض السعرية: هي العلاقة الرياضية التي توضح العلاقة بين الكمية المعروضة من السلعة و ثمنها مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها

$$Q_s = a + bp$$

حيث:

Q_s : الكمية المعروضة من سلعة معينة.

a : مقدار ثابت ويعبر عن الكمية المعروضة من السلعة عندما يكون ثمنها صفرأ. أي الكمية المجانية

b : ميل دالة العرض السعرية وهو مقدار التغير في الكمية المعروضة

من السلعة نتيجة لتغير الثمن بمقدار ريال واحد (ويكون ميل دالة العرض السعرية موجب لوجود علاقة طردية بين الكمية المعروضة

من السلعة و ثمنها). • دائماً دالة العرض صليها موجب

p : ثمن السلعة نفسها. • دالة الطلب صليها سالب

رقم 7

الضرائب

الاعانات

خصم من المولة

منح من الدولة

خصم الضرائب يؤدي إلى زيادة
التكاليف بالتالي ينقص العرض

منح الاعانة يؤدي إلى تقليل
التكاليف بالتالي يزيد العرض



العلاقة طردية

شرح لمحددات العرض :-

الارض
راس المال
العهد
التنظيم

اقيم في اثمان عناصر الانتاج : اولا عناصر عناصر الانتاج

اذا زادت اثمان عناصر الانتاج تزيد تكاليف عناصر الانتاج وبالتالي تقل الكميه المروضه والعكس

↑ الاعثمان ↑ التكاليف ↓ العرض

العلاقه عكسيه :-

والعكس

↓ الاعثمان ↓ التكاليف ↑ العرض

اقيم في اثمان السلع الاخرى :

- السلع البديله
- السلع المكملة

مثال : الغاز و البترول
الكليب و البقر
البيض و الدواجن

تكلها مرتبطه فيها

مثال عليها القمح والشعير → عادي وصحة نقل
عند الثانيه
بدلها
والعكس

ارتفاع سعر السلعه المنتجه يؤدي إلى
انخفاض السلعه البديله والعكس

ارتفاع سعر السلعه المنتجه يؤدي إلى
ارتفاع عرض السلعه المكملة والعكس

↑ سعر السلعه المنتجه ↓ عرض السلعه البديله
↓ " " " " ↑
العلاقه عكسيه :-

↑ عرض السلعه المنتجه ↑ عرض السلعه المكملة
والعكس

↓ سعر السلعه المنتجه ↓ عرض السلعه المكملة

اقيم في حالة الفز الانتاجي :

كلما اكمن المستوى الانتاجي زادت الكميه المروضه والعكس

↑ المستوى الانتاجي ↑ الكميه المروضه
العكس

↓ المستوى الانتاجي ↓ الكميه المروضه

العلاقه طرديه :-

اقيم في

التوقع بانخفاض الاسعار بالمستقبل القريب يؤدي إلى زيادة العرض والعكس

↑ توقع الاسعار ↓ العرض
↓ توقع الاسعار ↑ العرض
العلاقه عكسيه :-

العلاقه طرديه :-

نعرف انهما دالة عرض لان الميل موجب

جدول العرض ومنحنى العرض:

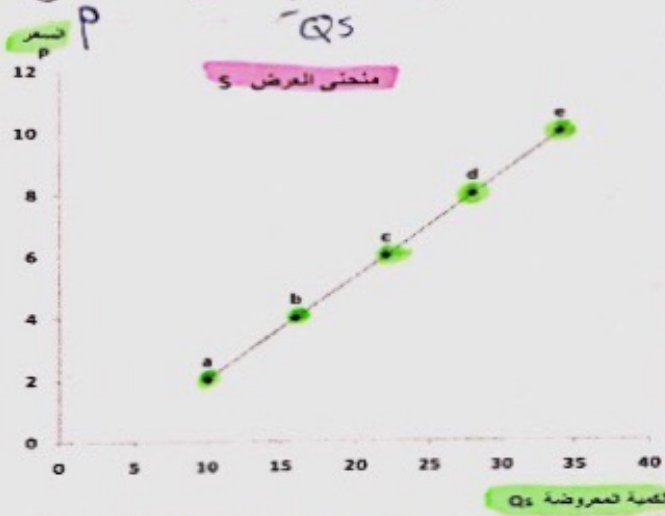
مثال (1): اذا كانت دالة العرض السعرية لسلعة معينة $Q_s = 4 + 3p$

أكمل الفراغات في جدول العرض التالي ثم ارسم منحنى العرض لتلك السلعة؟ (ملاحظة الفراغات في

الجدول المطلوب حسابها تمثل عمود الكمية المعروضة). لايجاد القيمة نفوض السعر بالمعادلة

جدول العرض على سلعة معينة

النقطة	سعر السلعة P	الكمية المعروضة Qs
a	2	10
b	4	16
c	6	22
d	8	28
e	10	34



في رسم السعر دائماً يكون المحور العمودي
اما الكمية المعروضة المحور الافقي

↑ السعر في ازدياد
↑ الكمية في ازدياد
∴ هذا جعله والعلاقة بينهم طردية عرض

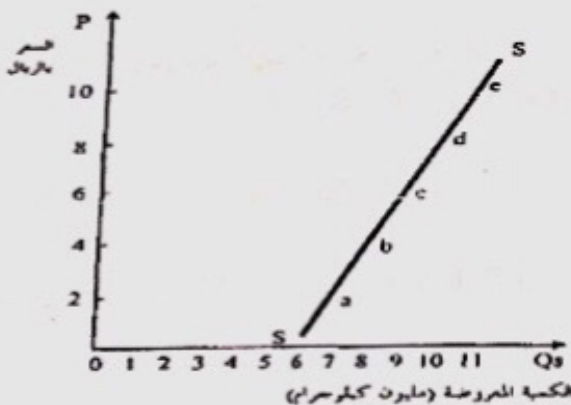
الفرق بين التغير في الكمية المعروضة والتغير في العرض:

التغير في الكمية المعروضة: الانتقال من نقطة إلى نقطة أخرى على نفس منحنى العرض نتيجة لتغير ثمن السلعة مع ثبات العوامل الأخرى

التي دزنا صاحب

مثال: جدول العرض من الدجاج

منحنى العرض (S)



النقطة	الثمن P	الكمية المعروضة Qs
a	2	7
b	4	8
c	6	9
d	8	10
e	10	11

هذا الجدول للعرض ام للطلب
ج / نفس التي فوق ↑

مميزات حاكس العرض والطلب :

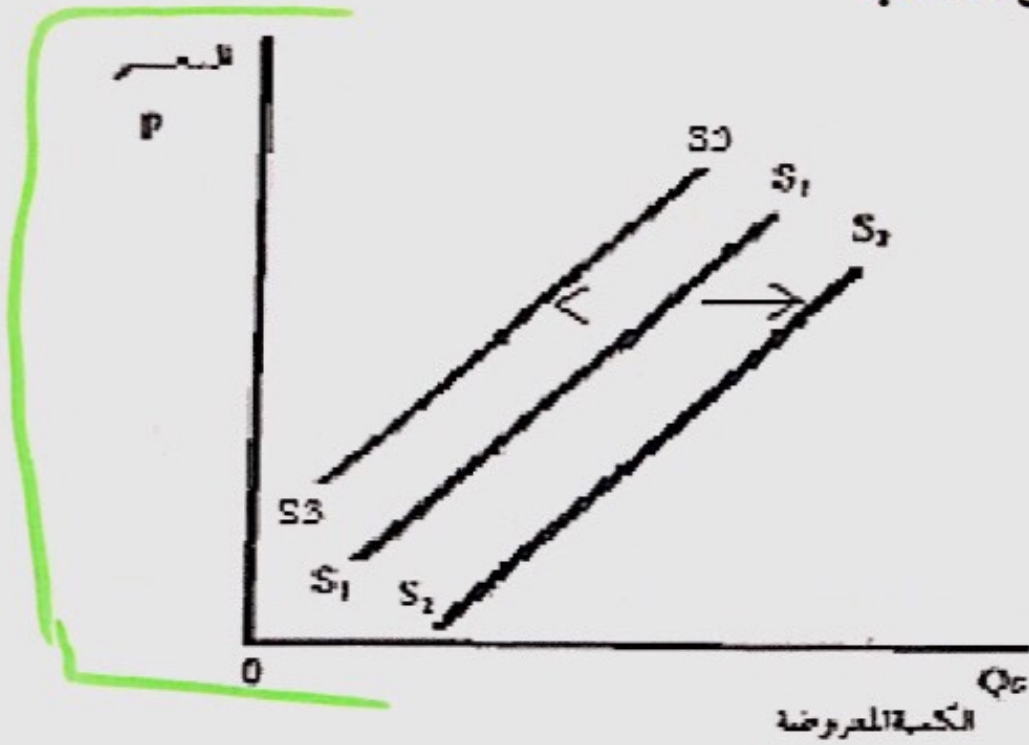
منفض الطلب D ← ينحدر من أعلى لأسفل ↘

منفض العرض S ← يتجه من أسفل لأعلى →

وكلاهما يبدأ من اليسار لليمين



التغير في العرض:
 انتقال منحنى العرض بأكمله إلى اليمين في حالة زيادة العرض أو إلى اليسار في حالة انخفاض العرض بسبب العوامل المؤثرة في العرض ماعدا ثمن السلعة.



مثال تطبيقي ما هي الدالة التي تمثل البيانات الواردة في الجدول التالي:

في تزايد في حصول العرض
 والعلاقة عكسية

الثلث P	صفر	١	٢	٣	٤	٥
الكمية المعروضة Qs	٣-٩	صفر	٣	٦	٩	١٢

الحل: لكل نوجد قيمة a و b | * في جدول الطلب السريكون في ازدياد والعلاقة عكسية

الصيغة الخطية لدالة العرض هي $Qs = a + bp$ تنخفض والعلاقة بينهم عكسية
 ايجاد الدالة الممثلة لبيانات الجدول اعلاه يتم من خلال ايجاد قيمة a , b في المعادلة السابقة كما يلي:
 a هو الجزء الثابت ويمثل الكمية في الجدول عندما يكون السعر صفر وبالتالي فإن $a = -3$
 b هو ميل دالة العرض . والميل = التغير في الكمية / التغير في السعر
 لايجاد b نختار من الجدول أي كمييتين متتاليتين مثل الكمية ٦ والكمية ٩ ونأخذ الفرق بينهما $(٩ - ٦ = ٣)$ ثم
 نأخذ الفرق بين سعري هاتين الكمييتين $(٤ - ٣ = ١)$
 نقسم ناتج التغير في الكمية وهو (٣) على ناتج التغير في السعر وهو (١) أي $(٣ = ١ / ٣)$ وبالتالي فإن
 $(b=3)$

ثم نضع في المعادلة بدل الحرف a رقم 3- وبدل الحرف b رقم 3 وبناءً على ما سبق فإن دالة العرض السعري الممثلة لبيانات الجدول اعلاه هي:

$$Qs = -3 + 3p$$

مرونة العرض السعرية (Es) أو (م ع):

تعريف مرونة العرض السعرية:

هي درجة (مدى) إستجابة الكمية المعروضة من سلعة معينة للتغيرات في سعرها.

بالرصيد

$$E_s = \frac{\text{النسبة المئوية للتغير في الكمية المعروضة}}{\text{النسبة المئوية للتغير في السعر}} = \text{مرونة العرض (Es)}$$

$$E_s = \frac{\Delta Q}{\Delta P} \times \frac{P_1}{Q_1} = \frac{Q_2 - Q_1}{P_2 - P_1} \times \frac{P_1}{Q_1}$$

مرونة العرض السعرية إشارتها موجبة لوجود علاقة طردية بين الكمية المعروضة من السلعة وسعر السلعة.

نأخذ من الجدول ونطبق بالمعادن :

الحل:

$$E_s = \frac{600 - 800}{50 - 60} \times \frac{60}{800} = 1.5$$

$$E_s = \frac{400 - 600}{40 - 50} \times \frac{50}{600} = 1.7$$

$$E_s = \frac{200 - 400}{30 - 40} \times \frac{40}{400} = 2$$

$$E_s = \frac{0 - 200}{20 - 30} \times \frac{30}{200} = 3$$

مثال (١): إحتساب مرونة العرض السعرية

السعر P	الكمية المعروضة Qs	مرونة العرض السعرية Es
60	800	-
50	600	1.5
40	400	1.7
30	200	2
20	0	3

المطلوب: حساب مرونة العرض السعرية عند الأسعار المختلفة

مثال (٢): احسب قيمة المرونة السعرية اذا انخفض سعر السلعة من 50 ريال الى 40 ريال وانخفضت الكمية من 600 طن إلى 400 طن. وما هو نوع المرونة؟

$$E_s = \frac{400 - 600}{40 - 50} \times \frac{50}{600} = 1.7$$

الحل:

قيمة المرونة السعرية = 1.7 نوع المرونة: مرونة عرض لأن إشارة المرونة موجبة.

وإذا اطلعنا سالبه تكون إشارة طلب سريع

حالات مرونة العرض السعرية (E_s):

١) عرض عديم المرونة: إذا كانت مرونة العرض السعرية تساوي صفراً $E_s = 0$

أي إذا كان التغير في السعر لا ينعجم (ينتج) عنه أي تغيير في الكمية المعروضة. وبمعنى آخر مهما تغير سعر السلعة تبقى الكمية المعروضة منها ثابتة لا تتغير (أي أن التغير في الكمية المعروضة = صفر)
مثال على السلع التي يكون العرض عليها عديم المرونة: الفقع (الكماة).

٢) عرض غير مرن: إذا كانت مرونة العرض السعرية أقل من واحد $E_s < 1$

أي إذا كانت نسبة التغير في الكمية المعروضة أقل من نسبة التغير في السعر ^{أي كسور}
فمثلاً ارتفاع سعر السلعة بمقدار ٥٠% وزيادة الكمية المعروضة منها بمقدار ١٠% يعني أن العرض على تلك السلعة غير مرن

٣) عرض متكافئ المرونة: إذا كانت مرونة العرض السعرية تساوي واحد $E_s = 1$

أي إذا كانت نسبة التغير في الكمية المعروضة تساوي نسبة التغير في السعر
فمثلاً ارتفاع سعر السلعة بمقدار 50% وزيادة الكمية المعروضة منها بمقدار 50% يعني أن العرض على تلك السلعة متكافئ للمرونة

٤) عرض مرن: إذا كانت مرونة العرض السعرية أكبر من واحد $E_s > 1$

أي إذا كانت نسبة التغير في الكمية المعروضة أكبر من نسبة التغير في السعر
فمثلاً ارتفاع سعر السلعة بمقدار ١٠% وزيادة الكمية المعروضة منها بمقدار ٥٠% يعني أن العرض على تلك السلعة مرن

٥) عرض لا نهائي المرونة: إذا كانت مرونة العرض السعرية تساوي ما لا نهاية $E_s = \infty$

أي أن التغير في الكمية المعروضة بكميات لا نهائية لا ينتج عنه تغير في السعر.
وبمعنى آخر مهما تغيرت الكمية المعروضة بكميات لا نهائية يبقى السعر ثابت (لا يتغير)
(أي أن التغير في السعر = صفر)

مثال على السلع التي يكون العرض عليها لا نهائي المرونة: تثبيت الحكومة سعر الكهرباء وللإيه.

* نلاحظ أننا لم نضع علامة القيمة المطلقة (مثل مرونة الطلب) لماذا؟

لأن الناتج صاحب أي لا داعي لإيجاد القيمة المطلقة

العوامل المؤثرة في مرونة العرض:

(١) القابلية للتخزين:

كلما كانت السلعة قابلة للتخزين وبتكلفة معقولة كان عرضها أكثر مرونة (عرضها يكون مرناً) ولكن إذا كانت السلعة سريعة التلف وغير قابلة للتخزين (كالخضراوات) فإن عرضها يكون غير مرناً

(٢) قابلية النقل:

عندما تكون السلعة قابلة للنقل من مكان لآخر وبتكاليف مناسبة فهذا يعني أن مرونتها تكون أكبر. فإذا انخفض سعر السلعة في المنطقة وكانت السلعة قابلة للانتقال تمكن المنتج من نقلها وبيعها في منطقة أخرى لم تنخفض فيها الأسعار

(٣) طبيعة العملية الإنتاجية:

كلما كان هناك إمكانية لتغيير حجم الإنتاج بنفقات أقل وبطريقة أسهل كلما كان عرض السلعة أكثر مرونة. كما أن سهولة تغيير عوامل الإنتاج المستخدمة وسهولة إحلالها ببعضها البعض وتعدد أوجه استخدامها يزيد من مرونة عرض السلعة.

(٤) التوقعات المستقبلية للأسعار:

إذا كانت التوقعات توحى بأن الارتفاع الحالي في الأسعار سيستمر، فإن العرض يكون أكثر مرونة مما لو كانت التوقعات تشير إلى أنه ارتفاع مؤقت يتبعه انخفاض في الأسعار

٤٧

(٥) الفترة الزمنية: لازم نفرق بينه وبين صتره الإنتاج لانهم عكس بعض

- في حالة فترة زمنية طويلة يكون العرض مرناً

- في حالة فترة زمنية قصيرة يكون العرض غير مرناً

مثلاً: إذا ارتفعت إيجارات الشقق السكنية في إحدى العنواين فإننا لا نتوقع زيادة كبيرة في عدد البيوت والشقق مما يجعل العرض في

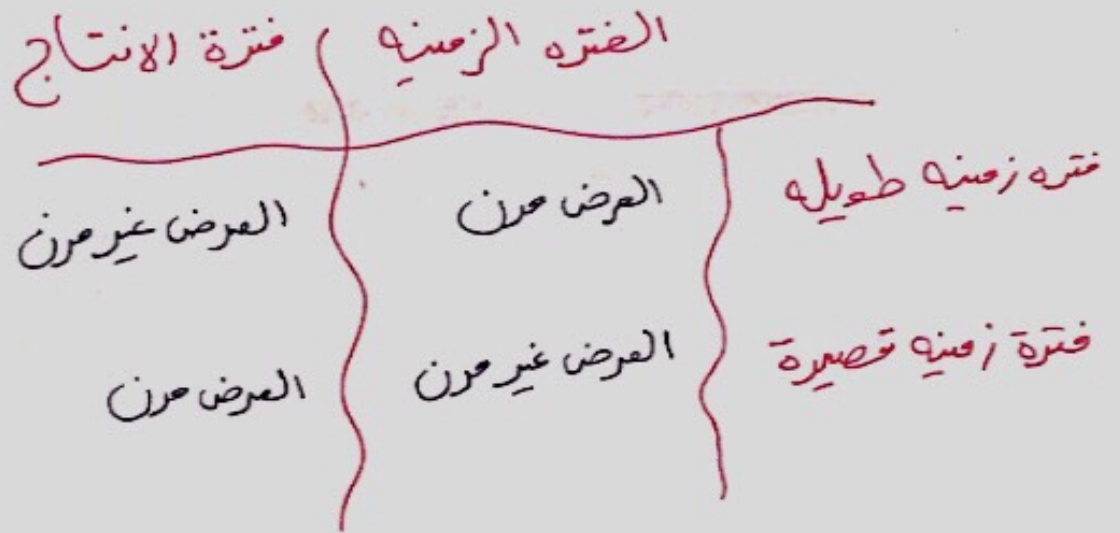
الزمن القصير (سنة مثلاً) غير مرناً ولكن مع مرور المدة يزداد العرض من خلال ما يجعل العرض أكثر مرونة (مرناً).

- كلما قصرت فترة إنتاج السلعة يكون عرض السلعة مرناً

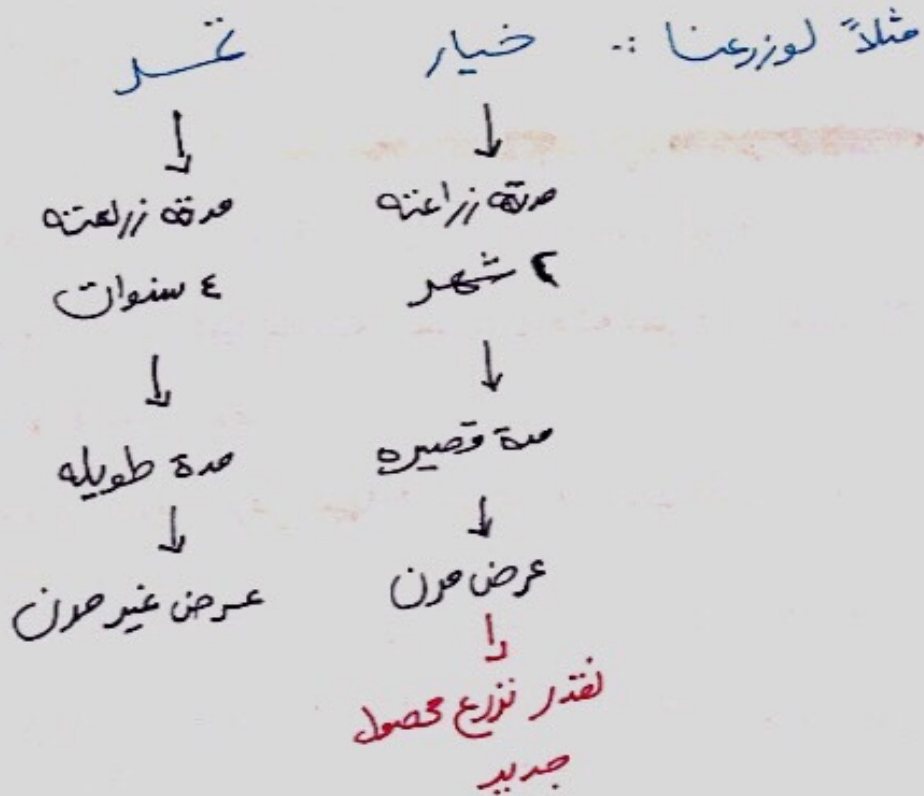
- كلما طالت فترة إنتاج السلعة يكون عرض السلعة غير مرناً

٤٨

مقارنه بين الضره الزمنيه وفتره الانتاج



مثال على فترة الانتاج للفهم اكثر ::



توازن السوق:

الأجل (المدى) القصير Short-Run: هو الفترة الزمنية التي يمكن للمنتجين تغيير حجم الانتاج (الكمية المعروضة) من سلعة معينة ويكون فيها حجم المشروع وآلاته ثابتاً، أي تكون جميع عناصر الانتاج ثابتة (كالارض ورأس المال) باستثناء عنصر انتاجي واحد متغير (كالعمل). وتوجد في الأجل القصير تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة.

الأجل (المدى) الطويل Long-Run: هو الفترة الزمنية التي تستطيع المنشأة خلالها تغيير جميع عناصر الانتاج أي تكون جميع عناصر الانتاج (مثل الأرض، العمل، رأس المال.... الخ) متغيرة. وتكون في الأجل الطويل جميع التكاليف متغيرة أي لا توجد في الأجل الطويل تكاليف ثابتة.

توازن السوق: هو الوضع أو الحالة التي تتساوى عندها الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة من سلعة معينة عند سعر معين (هي الحالة التي لا يوجد فيها اتجاه نحو التغيير).

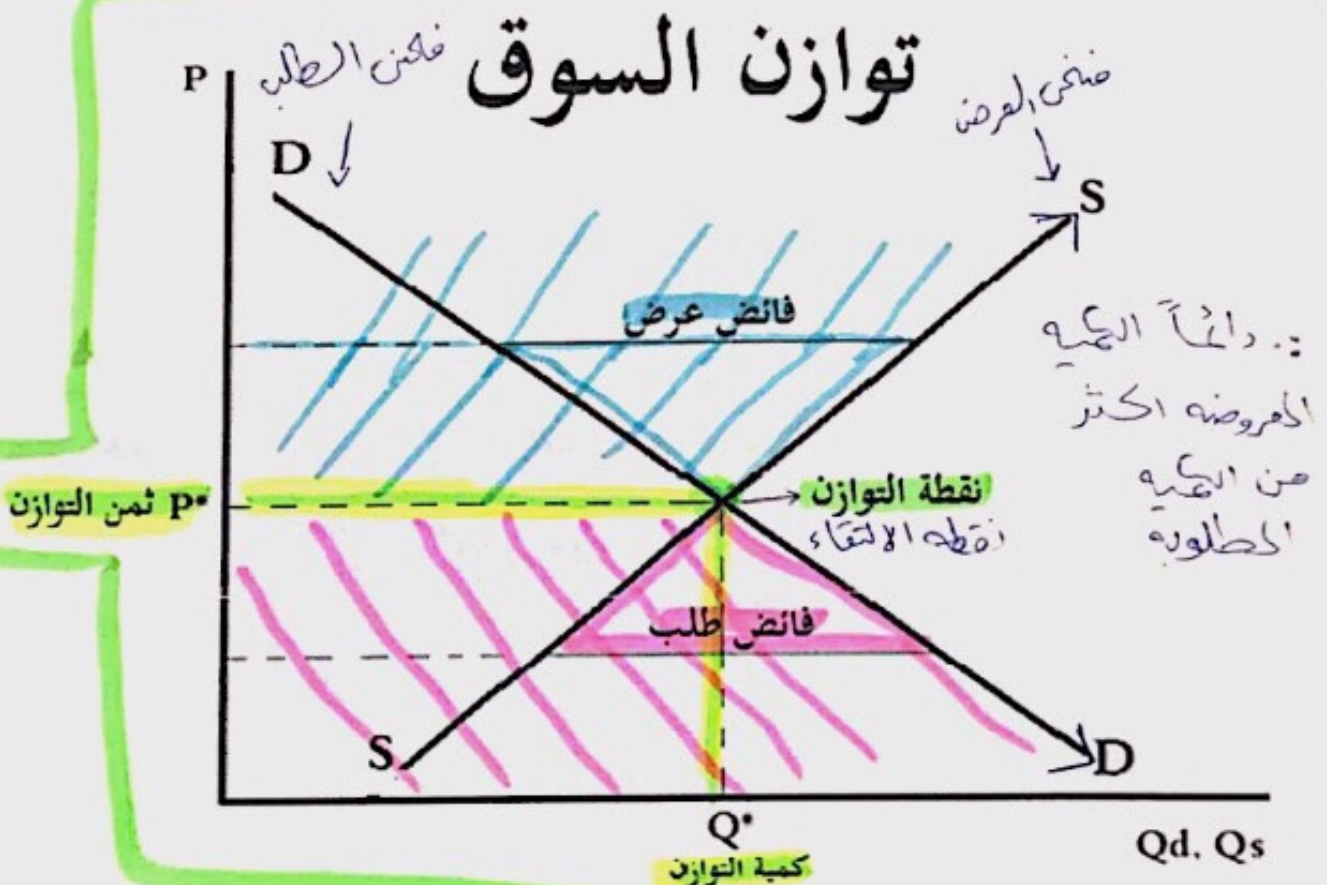
قيمة الفائض = الكمية المعروضة (Qs) - الكمية المطلوبة (Qd) كَيْفَ فطلع قصيه الفاض

فائض العرض: اذا كانت الكمية المعروضة (Qs) < الكمية المطلوبة (Qd)، أي اذا كانت قيمة الفائض اشارته موجبة (+)

فائض الطلب: اذا كانت الكمية المعروضة (Qs) > الكمية المطلوبة (Qd)، أي اذا كانت قيمة الفائض اشارته سالبة (-)

توازن السوق: اذا كانت الكمية المعروضة (Qs) = الكمية المطلوبة (Qd)، أي اذا كانت قيمة الفائض صفر

$$Q_d = Q_s \text{ توازن السوق}$$



مثال (1): اذا كانت دالتي الطلب والعرض لسلعة معينة كما يلي:

$$Q_d = 12 - 2P \quad \text{دالة الطلب هي}$$

$$Q_s = -3 + 3P \quad \text{دالة العرض هي}$$

أوجد كل من ثمن التوازن وكمية التوازن جبرياً؟

الحل:

عند التوازن تكون الكمية المعروضة تساوي الكمية المطلوبة ($Q_d = Q_s$) وبالتالي يمكن

ايجاد ثمن التوازن (P) جبرياً كما يلي: **الحل** ← تساوي دالة الطلب مع دالة العرض

$$12 - 2P = -3 + 3P$$

$$12 + 3 = 3P + 2P$$

$$15 = 5P$$

$$P = 15 / 5 = 3$$

لإيجاد كمية التوازن جبرياً نعوض ثمن التوازن الذي تم إيجاده ($P=3$) في أحد الدالتين كما يلي:

$$Q_d = 12 - 2(3) = 6$$

$$Q_s = -3 + 3(3) = 6$$

ثمن التوازن 3 وكمية التوازن 6

اللقاء السابع بتاريخ ٢٠/٤

مثال (2): اذا كانت دالتي الطلب والعرض لسلعة معينة كما يلي:

$$Q_d = 160 - 24P \quad \text{دالة الطلب هي}$$

$$Q_s = -20 + 6P \quad \text{دالة العرض هي}$$

أوجد كل من ثمن التوازن وكمية التوازن جبرياً ثم أكمل الجدول التالي؟

ثمن السلعة P	12	10	8	6	4	2	0
الكمية المطلوبة Qd	-128	-80	-32	16	64	112	160
الكمية المعروضة Qs	52	40	28	16	4	-8	-20

لايجاد ثمن التوازن

الحل: عند التوازن تكون الكمية المعروضة تساوي الكمية المطلوبة ($Q_d = Q_s$) وبالتالي يمكن ايجاد ثمن التوازن (P) جبرياً كما يلي:

$$160 - 24P = -20 + 6P \quad \text{تساوي الدالتين}$$

$$160 + 20 = 6P + 24P \quad \text{الجائز في طرف والارقام في طرف مع الانبات}$$

$$180 = 30P \quad \text{نقسم الطرفين على عامل P (30)}$$

$$P = 180 / 30 = 6$$

لإيجاد كمية التوازن جبرياً نعوض ثمن التوازن الذي تم إيجاده ($P=6$) في أحد الدالتين كما يلي:

$$Q_d = 160 - 24(6) = 16$$

$$Q_s = -20 + 6(6) = 16$$

للموضيح عوضنا في الشئتين

ثمن التوازن 6 وكمية التوازن 16

يتم تعبئة الفراغات في الجدول التالي عن طريق عملية التعويض في دالتي الطلب والعرض حيث يتم ايجاد الكمية المطلوبة عن طريق تعويض الأسعار الموجودة في الجدول في دالة الطلب وهي $Q_d = 160 - 24P$ ويتم ايجاد الكمية المعروضة عن طريق تعويض الأسعار الموجودة في الجدول في دالة العرض وهي $Q_s = -20 + 6P$ (ملاحظة: الفراغات في الجدول تمثل الأرقام الموجود تحتها خط)

ثمن السلعة P	12	10	8	6	4	2	0
الكمية المطلوبة Qd	-128	-80	-32	16	64	112	160
الكمية المعروضة Qs	52	40	28	16	4	-8	-20

$$Q_d = 160 - 24 \times 12$$

$$= 160 - 288$$

$$= -128$$

كوضنا
في دالة
الطلب

الضرب
أولاً
ثم الطرح

$$Q_s = -20 + 6 \times 12$$

$$= -20 + 72$$

$$= 52$$

الضرب
ثم
الطرح

مثال (3): إذا كانت دالتي الطلب والعرض لسلعة معينة كما يلي: مثل ضغوط حل مثال ٤ مع اختلاف الأرقام

دالة الطلب هي $Q_d = 100 - 5P$

دالة العرض هي $Q_s = 20 + 3P$

(1) أوجد كل من ثمن التوازن وكمية التوازن جبرياً؟

الحل:

عند التوازن تكون الكمية المعروضة تساوي الكمية المطلوبة ($Q_d = Q_s$) وبالتالي يمكن ايجاد ثمن التوازن (P) جبرياً كما يلي:

$$100 - 5P = 20 + 3P$$

$$100 - 20 = 3P + 5P$$

$$80 = 8P$$

$$P = 80 / 8 = 10$$

لايجاد كمية التوازن جبرياً نعوض ثمن التوازن الذي تم ايجاده ($P=10$) في أحد الدالتين كما يلي:

$$Q_d = 100 - 5(10) = 50$$

أو

$$Q_s = 20 + 3(10) = 50$$

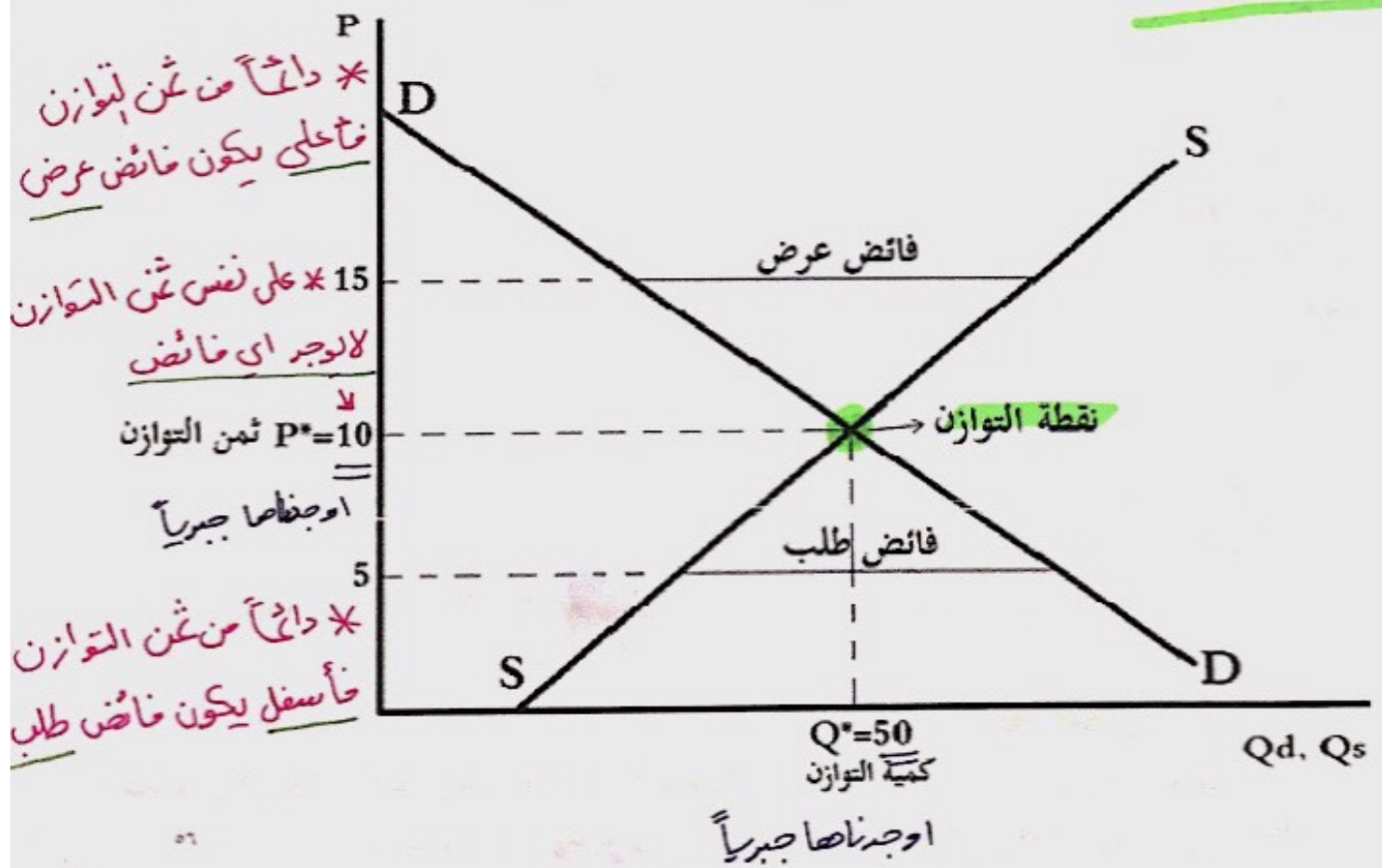
ثمن التوازن 10 وكمية التوازن 50

٢) أكمل الفراغات في الجدول التالي (ملاحظة: الفراغات في الجدول تمثل الأرقام الموجود تحتها خط):
 يتم تعبئة الفراغات في الجدول التالي عن طريق عملية التعويض في دالتي الطلب والعرض حيث يتم إيجاد الكمية المطلوبة عن طريق تعويض الأسعار الموجودة في الجدول في دالة الطلب وهي $Q_d = 100 - 5P$ ويتم إيجاد الكمية المعروضة عن طريق تعويض الأسعار الموجودة في الجدول في دالة العرض وهي $Q_s = 20 + 3P$

السعر P	الكمية المطلوبة Qd	الكمية المعروضة Qs
0	100	20
5	75	35
10	50	50
15	25	65
17	15	71
20	0	80

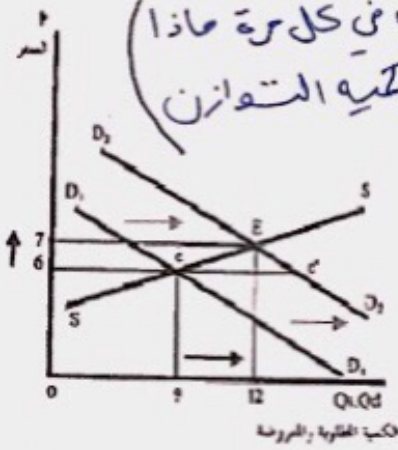
فقره تابعه كمثل ٣

٣) أرسم منحنى الطلب ومنحنى العرض (توازن السوق) موضحاً على الرسم نقطة التوازن وثمان التوازن وكمية التوازن وفائض العرض عند الثمن 15 وفائض الطلب عند الثمن 5



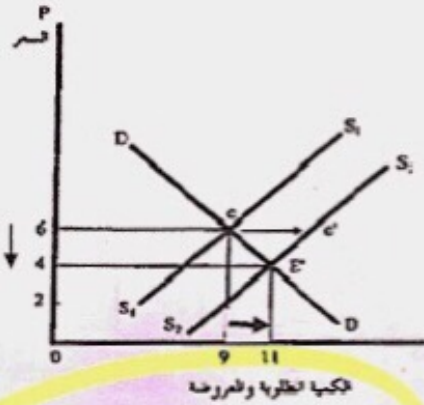
تغيرات وضع التوازن (حالات التغير في العرض والطلب):

أولاً: تغيير الطلب مع ثبات العرض (من هذه الحالات لازم نفرق في كل مرة ماذا يحدث لسعر التوازن وكمية التوازن (المن) مثال: زيادة الطلب مع ثبات العرض:



في حالة انتقال منحنى الطلب إلى اليمين (زيادة الطلب) نتيجة زيادة عدد السكان مثلاً، مع بقاء منحنى العرض على وضعه (ثابتاً)، ماذا يحدث لثمن التوازن وكمية التوازن؟ في حالة زيادة الطلب مع ثبات العرض؟
الحل: انتقال منحنى الطلب إلى اليمين يؤدي إلى ارتفاع ثمن التوازن وزيادة كمية التوازن كما هو مبين في الشكل المجاور $\uparrow Q, \uparrow P$

ثانياً: تغيير العرض مع ثبات الطلب:

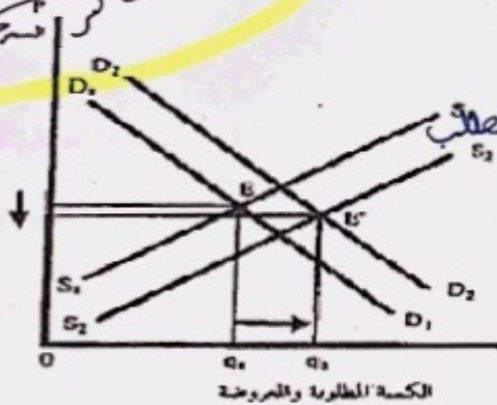


مثال: زيادة العرض مع ثبات الطلب في حالة زيادة العرض (انتقال منحنى العرض إلى اليمين) نتيجة تقديم الدولة إعانات لمنتجي المواد الغذائية أو بانعيتها مثلاً، مع بقاء منحنى الطلب على وضعه (ثابتاً)، ماذا يحدث لثمن (سعر) التوازن وكمية التوازن؟ من حالة الحل: انتقال منحنى العرض إلى اليمين يؤدي إلى انخفاض ثمن (سعر) التوازن وزيادة كمية التوازن كما هو مبين في الشكل المجاور $\uparrow Q, \downarrow P$

دائماً في كل حالات إذا زاد العرض انخفض السعر

ثالثاً: تغيير الطلب والعرض معاً (لها أربع حالات):

١) **زيادة الطلب وزيادة العرض:** لا حسنا العرض زاد أكثر بشوي عن الطلب مثال: في حالة انتقال منحنى العرض ومنحنى الطلب معاً إلى اليمين ماذا يحدث لثمن التوازن وكمية التوازن؟
الحل: الأثر على السعر وكمية التوازن يعتمد على مقدار انتقال كل منهما. على حسب سين زاد أكثر فمثلاً في الحالة الميمنة في الشكل المجاور نلاحظ انخفاض سعر التوازن وزيادة كمية التوازن $\uparrow Q, \downarrow P$



٢) **نقص الطلب ونقص العرض:** ماذا يحدث في حالة؟

كمية التوازن سوف تقل أما ماذا يحدث للسعر التوازني فذلك يعتمد على مقدار التغير في الطلب ومقدار التغير في العرض أيهما أكبر. يمكن للسعر ان ينخفض او يرتفع او يبقى ثابت

٣) **زيادة الطلب ونقص العرض:**

سعر التوازن سوف يرتفع أما ماذا يحدث للكمية التوازنية فذلك يعتمد على مقدار التغير في الطلب ومقدار التغير في العرض. من هذه الحالة يمكن الجزم ان سعر التوازن سوف يرتفع

٤) **نقص الطلب وزيادة العرض:**

سعر التوازن سوف ينخفض أما ماذا يحدث للكمية التوازنية فذلك يعتمد على مقدار التغير في الطلب ومقدار التغير في العرض. يمكن الجزم بأن سعر التوازن سوف ينخفض

غير مطلوب استخراج كمية التوازن من الرسم

حائز (العرض او الطلب) في حالة الزيادة

يذهب لليمين

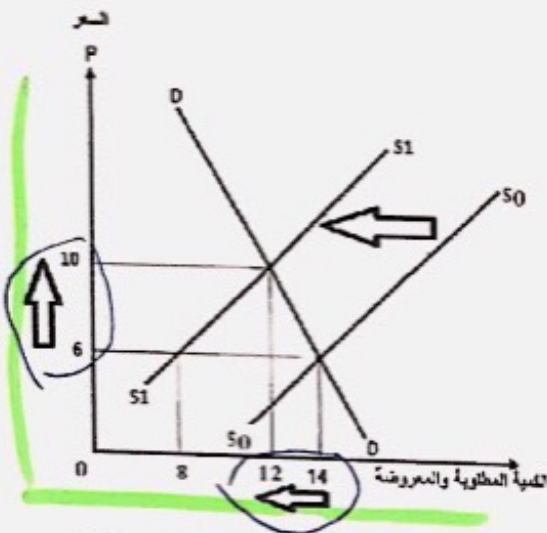
حائز (العرض او الطلب) في حالة التقصان

يذهب لليسار

* دائما في كل الحالات اذا زاد العرض انخفض السعر
والعكس والدليل التفرقة
* الطلب مربوط بالكمية Q طوييه

* العرض مربوط بالسعر P عكسيه

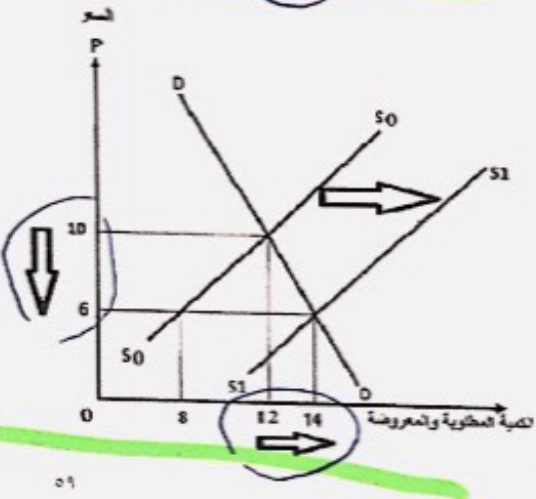
* قاعدة اثنان حايينطبق عليه هذا الكلام



تطبيقات عملية على الكلام اللي ورا

مهمة

في حالة فرض ضرائب أو رسوم على الإنتاج ينتقل منحنى العرض الى اليسار وهذا يؤدي إلى ارتفاع سعر التوازن وانخفاض كمية التوازن كما هو مبين في الشكل المجاور



مهمة

في حالة منح إعانات إنتاجية ينتقل منحنى العرض الى اليمين وهذا يؤدي إلى انخفاض سعر التوازن وزيادة كمية التوازن كما هو مبين في الشكل المجاور

نظرية سلوك المستهلك:

- منحنى الطلب هو خلاصة دراسة منفعة المستهلك وأي نقطة عليه تعتبر نقطة توازنه بالنسبة للمستهلك لأنه يعظم منفعته (عند توازن المستهلك يتحقق أقصى منفعة أو إشباع ممكن) أي أن المستهلك لا يستطيع أن يحصل على نقطة أفضل من النقاط الموجودة على منحنى الطلب في حدود دخله المتاح والأسعار المعطاة.
- الافتراض الأساسي في نظرية سلوك المستهلك هو أن المستهلك رشيد (عقلاني) ويسعى إلى تعظيم منفعته في حدود دخله المتاح والأسعار المعطاة. أي أن المستهلك يختار بين البدائل المتاحة بطريقة يعظم فيها منفعته أو إشباعه في حدود الدخل المتاح لديه لشراء السلع والخدمات.

يَعْتَمِدُ السَّلْعُ التَّوَسُّطِيَّ عَلَى
صَنْفَعِهِ وَأَقْلَ سَعْرِ

هناك أسلوبين أو طريقتين للمنفعة هما:

أولاً: طريقة المنفعة العددية: Cardinal Utility Method

تفترض إمكانية قياس المنفعة أو الإشباع كميًا أو عدديًا أي أن المنفعة قابلة للقياس الكمي، وتستخدم فيها فكرة المنفعة الحدية لتحليل المنفعة، وهذه الطريقة تمثل الطريقة القديمة أو التقليدية في تحليل سلوك المستهلك. من أخذ لها مسائل

ثانياً: طريقة المنفعة الترتيبية: Ordinal Utility Method

تفترض استحالة (عدم إمكانية) قياس المنفعة أو الإشباع كميًا أو عدديًا، وبالتالي تقوم على ترتيب تفضيلات المستهلك، وتستخدم فيها فكرة منحنيات السواء كوسيلة أو أداة لتحليل المنفعة الترتيبية وهذه الطريقة تمثل الطريقة الحديثة في تحليل سلوك المستهلك.

لا تقاس
بالارقام
وإنما ترتب على حسب
الأصح إلى الأقل أهمية

توازن المستهلك باستخدام فكرة المنفعة الحدية:

(١) المنفعة الكلية (TU) Total Utility الإجمالي للوحدة

هي إجمالي وحدات المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من استهلاكه لوحدات معينة من السلعة.

(٢) المنفعة الحدية (MU) Marginal Utility الوحدة الأخيرة

هي مقدار المنفعة التي تضيفها الوحدة الأخيرة المستهلكة من السلعة أو بعبارة أخرى هي مقدار التغير في المنفعة الكلية نتيجة لتغير عدد الوحدات المستهلكة من السلعة بمقدار وحدة واحدة.

المقمة الحدية الأولى
المنفعة الحدية الثانية

قياس المنفعة الحدية (MU)

$$MU = \frac{\Delta TU}{\Delta Q} = \frac{TU_2 - TU_1}{Q_2 - Q_1}$$

المنفعة الحدية = التغير في المنفعة الكلية من السلعة / التغير في عدد الوحدات المستهلكة من السلعة

* قاعدة: عندما تكون القيمة [] تكون القيمة الكلية = المنفعة الحدية

مثال (١): المنفعة الكلية والمنفعة الحدية

المنفعة الحدية MU	المنفعة الكلية TU	عدد أكواب الشاي Q
6	6	1
5	11	2
4	15	3
3	18	4
2	20	5
1	21	6
0	21	7
-1	20	8

$$MU = \frac{\Delta TU}{\Delta Q} = \frac{TU_2 - TU_1}{Q_2 - Q_1}$$

دائماً الفرق بين قيم العمل: نفوس بالطاقون

$$MU = \frac{6-0}{1-0} = 6$$

$$5 = \frac{TU_2 - 6}{2-1} \rightarrow TU_2 - 6 = 5 \rightarrow TU_2 = 5 + 6 = 11$$

$$MU = \frac{15-11}{3-2} = 4$$

$$3 = \frac{TU_2 - 15}{4-3} \rightarrow TU_2 - 15 = 3 \rightarrow TU_2 = 3 + 15 = 18$$

$$MU = \frac{20-18}{5-4} = 2$$

$$1 = \frac{TU_2 - 20}{6-5} \rightarrow TU_2 - 20 = 1 \rightarrow TU_2 = 1 + 20 = 21$$

$$MU = \frac{21-21}{7-6} = 0$$

المطلوب: لا تقطع الأشباع لأن (١) أكمل الفراغات في جدول المنفعة أعلاه المنفعة الحدية = صفر (ملاحظة: الفراغات بالجدول تمثل الأرقام الموجودة تحتها خط) (٢) ارسم منحنى المنفعة الكلية ومنحنى المنفعة الحدية

↓ مثال ! جدول المنفعة الكلية والكردية

طريقه حلوه لكل : بدل تطبيق القانون

اذا كانت المنفعة الكلية غير معروفه بمخرج المنفعة الكلية السابقة مع المنفعة الكردية المجاورة

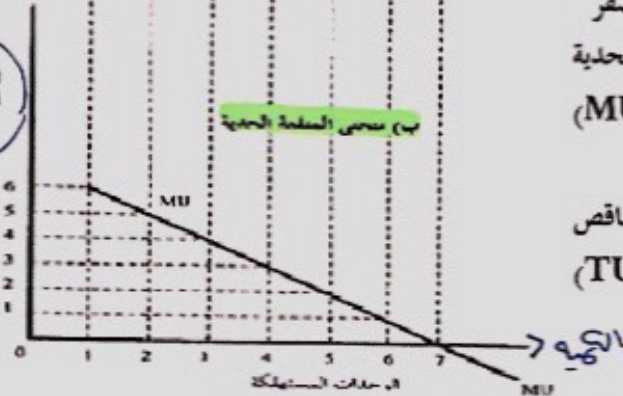
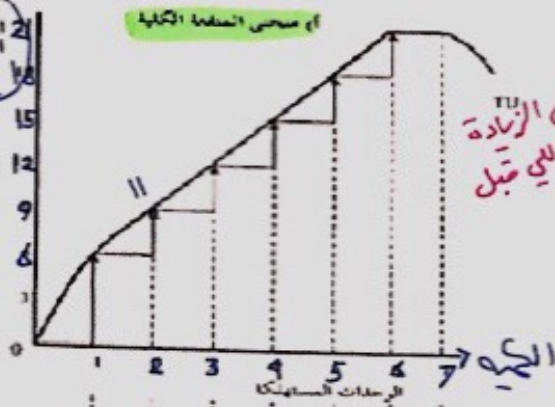
و اذا كانت المنفعة الكردية غير معروفه نطرح المنفعة الكلية المجاورة من المنفعة الكلية السابقة

* فقط اذا كان فيه جدول تقدير هذي لطريقه

٢) رسم منحنى المنفعة الكلية ومنحنى المنفعة الحدية

كما هو مبين في الشكل المجاور **الزيادة التي بعد تكون أمل من الزيادة** TU تتزايد المنفعة الكلية (TU) بمعدلات متناقصة إلى أن تصل إلى **التي قبل** أقصى نقطة (قيمة) لها ثم تبدأ بالتناقص.

- ✓ تتناقص المنفعة الحدية (MU) مع تزايد الكمية المستهلكة حتى تصل إلى الصفر ثم تصبح سالبة.
- ✓ عندما تصل المنفعة الكلية (TU) إلى أقصى نقطة (قيمة) لها وهي نقطة التشبع تكون المنفعة الحدية (MU) مساوية للصفر
- ✓ عندما تتناقص المنفعة الكلية (TU) تصبح المنفعة الحدية (MU) سالبة ، أي أن (TU) تتناقص عندما تكون (MU) سالبة.
- ✓ عندما تتزايد المنفعة الكلية (TU) بمعدلات متناقصة تتناقص المنفعة الحدية (MU) ولكنها تكون موجبة ، أي أن (TU) تتزايد بمعدلات متناقصة عندما تكون (MU) موجبة.
- ✓ منحنى المنفعة الحدية (MU) ينحدر من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين معبراً عن قانون تناقص المنفعة الحدية.



* ↑ كلها متوحد ثابتة

مثال على الاستدلال عليها : عندما تكون المنفعة الكلية عند أقصى صمم لها فإن المنفعة الحدية :

قانون تناقص المنفعة الحدية: (٢- صفر) ب- موجب ج- سالبه

عندما تزداد الكمية المستهلكة من سلعة ما فإن المنفعة التي تعود على المستهلك منها تميل إلى التناقص . أي أن المنفعة الحدية تتناقص مع زيادة استهلاك وحدات إضافية من السلعة حتى تعادل الصفر عند وصول المستهلك إلى مستوى التشبع أي عندما تصل المنفعة الكلية إلى أعلى مستوى لها (مستوى التشبع) تكون المنفعة الحدية تساوي الصفر. (كما هو مبين في جدول المنفعة السابق والشكل البياني السابق).

ثم من بعدها أصبح سالبه أي صرر **العلاقة بين المنفعة الكلية (TU) والمنفعة الحدية (MU):**

- ١) تصل المنفعة الكلية أعلى مستوى لها (مستوى التشبع) عندما تكون المنفعة الحدية تساوي صفر
- ٢) تتزايد المنفعة الكلية عندما تكون المنفعة الحدية موجبة
- ٣) تتناقص المنفعة الكلية عندما تكون المنفعة الحدية سالبة

مثال آخر:

- إذا كانت المنفعة الكلية تتناقص فإن المنفعة الحدية تكون

٢- موجب | ب- سالبه | ج- صفر

- عندما تكون المنفعة الحدية موجبة فإن المنفعة الكلية :

٢- تتزايد | ب- تتناقص | ج ثابتة

مثال (٢): إذا كانت المنفعة الكلية (TU) من استهلاك كوب من الشاي 6 والمنفعة الكلية من استهلاك كوبين من الشاي 11 احسب المنفعة الحدية للكوب الثاني من الشاي؟
الحل: TU_2

$$MU = \frac{\Delta TU}{\Delta Q} = \frac{TU_2 - TU_1}{Q_2 - Q_1} = \frac{11 - 6}{2 - 1} = 5$$

مثال (٣) تمرين (تكليف للطلبة) المنفعة الكلية والمنفعة الحدية
أكمل الفراغات في جدول المنفعة التالي:

الوحدات المستهلكة	المنفعة الحدية	المنفعة الكلية
Q	MU	TU
1	9	9 ←
2	7	16
3	6	22
4	5	27
5	3	30
6	1	31
7	0	31
8	-2	29
9	-4	25

∴ لأن القيمة = 1 ∴ المنفعة الحدية = المنفعة الكلية

(طريقه حله مثل مثال 1)

توازن المستهلك:

الهدف من استخدام أسلوب المنفعة هو الوصول إلى توازن المستهلك. ونفترض أن المستهلك شخص رشيد يهدف إلى تحقيق أقصى إشباع أو منفعة ممكنة من استهلاكه لمختلف السلع والخدمات التي ينفق عليها دخله

ومن نقاط توازن المستهلك نحصل (نشتق) منحنى الطلب لأي نقطة على منحنى الطلب تعتبر نقطة توازنه بالنسبة للمستهلك لأنه يعظم منفعته (عند توازن المستهلك يتحقق أقصى منفعة أو إشباع ممكن) أي أن المستهلك لا يستطيع أن يحصل على نقطة أفضل من النقاط الموجودة على منحنى الطلب في حدود دخله المتاح والأسعار المعطاة.

يواجه المستهلك قيدتين أساسيتين عند سعيه لتعظيم منفعته:

- 1) أن تكون السلعة بالمجان: في هذه الحالة توازن المستهلك (أقصى منفعة أو إشباع ممكن) يحصل عندما تكون المنفعة الحدية تساوي صفر ، لأنه عندما تكون المنفعة الحدية تساوي صفر تكون المنفعة الكلية قد وصلت إلى أعلى مستوى لها (نقطة التشبع) وأي نقطة خلاف ذلك لا تحقق أقصى منفعة أو إشباع لأنه إذا قام المستهلك بزيادة استهلاكه ستكون المنفعة الحدية بالسالب وبالتالي فإن المنفعة الكلية تتناقص ولو قام بتقليل استهلاكه سنجده أنه لم يصل إلى أقصى مستوى من المنفعة لأن المنفعة الكلية تكون في تزايد
- 2) أن تكون السلعة لها سعر (السعر السائد في السوق): في هذه الحالة سوف يختار المستهلك السلعة التي تعطيه أعلى (أقصى) مستوى من المنفعة والشرط الضروري في هذه الحالة لتحقيق توازن المستهلك (لتعظيم منفعة المستهلك) هو أن المستهلك سيستمر في استهلاكه من السلعة ما دامت منفعة السلعة التي يشتريها أكبر من منفعة الثمن الذي يدفعه من أجلها. وسوف يتوقف عن استهلاكه من السلعة عندما يصل إلى نقطة التساوي أي عندما تكون منفعة الثمن الذي دفعه من أجل هذه السلعة مساوية لمنفعة آخر وحدة يشتريها من السلعة وهنا يصل المستهلك إلى نقطة تعظيم المنفعة (التوازن).

اللقاء العاشر بتاريخ ١٤٣٨ / ٢ / ٢١ هـ

عند شراء المستهلك للسلعة ودفعه ثمناً لها يواجه قيدين مهمين هما:
 (١) الدخل: أي أن للمستهلك دخل محدد وثابت ولا يستطيع أن يشتري بأعلى منه.
 (٢) الأسعار: أي أن المستهلك لا يستطيع تغيير الأسعار. لأن الذي يكرها العرض والطلب

شرط توازن المستهلك (في حالة أن المستهلك ينفق جميع دخله على شراء أو استهلاك سلعة واحدة) هو:
 المنفعة الحدية للسلعة = منفعة المبلغ المنفق على الوحدة الواحدة. \checkmark هذا غير واقعي ولكن ضرباً من التوضيح
 المنفعة الحدية للسلعة = منفعة الريال X ثمن السلعة
 أي أن شرط توازن المستهلك (في حالة أن المستهلك ينفق جميع دخله على شراء أو استهلاك سلعة واحدة) مبدئياً هو:

$$\text{منفعة الريال الواحد} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة}}{\text{ثمن السلعة}} = \text{MU/P}$$

$$\text{منفعة الريال الواحد} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة}}{\text{ثمن السلعة}} = \frac{\text{MU}}{\text{P}}$$

شرط توازن المستهلك (في حالة أن المستهلك ينفق جميع دخله على شراء أو استهلاك سلعتين X و Y) هو:
 المنفعة الحدية للسلعة (X) / ثمن السلعة (X) = المنفعة الحدية للسلعة (Y) / ثمن السلعة (Y)

الشروط الأولى $\leftarrow \text{MU}_Y / P_Y = \text{MU}_X / P_X$

حيث:

MU_Y المنفعة الحدية للسلعة Y	MU_X المنفعة الحدية للسلعة X
P_Y ثمن (سعر) السلعة Y	P_X ثمن (سعر) السلعة X

هناك شرط ثاني لتوازن المستهلك (لتحقيق أقصى منفعة أو اشباع) وهو:

دخل المستهلك محدد وثابت وسوف ينفق جميع دخله على السلعتين (X) و (Y) ويجب أن لا يزيد إنفاقه عن دخله المحدد.

دخل المستهلك = الإنفاق على السلعة (X) + الإنفاق على السلعة (Y)

دخل المستهلك = ثمن السلعة (X) . الكمية المستهلكة منها + ثمن السلعة (Y) . الكمية المستهلكة منها

الشرط الثاني $\leftarrow I = P_X X + P_Y Y$ (معادلة قيد الميزانية أو معادلة خط الدخل)

حيث:

I دخل المستهلك
 P_X ثمن السلعة (X)
 X كمية السلعة (X)
 P_Y ثمن السلعة (Y)
 Y كمية السلعة (Y)

توضيح
كتابي في
الصفحة المقابلة

مثال تطبيقي (1): اشتق منحنى الطلب لأحمد إذا علمت أن منفعة الريال لدى أحمد هو (3) وحدات وأن دخله (13) ريال علماً بأن هناك سعرين للسلعة هما 3 ريال و 2 ريال؟

6	5	4	3	2	الكمية Q
6	7.5	9	15	21	المنفعة الحدية MU

الحل: لاشتقاق منحنى الطلب نحسب منفعة الريال الواحد عند السعر 3 ريال (MU/3) وكذلك عند السعر 2 ريال (MU/2) باستخدام شرط توازن المستهلك التالي:

$$\frac{MU}{P} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة}}{\text{ثمن السلعة}} = \text{منفعة الريال الواحد}$$

وجود
في
السؤال

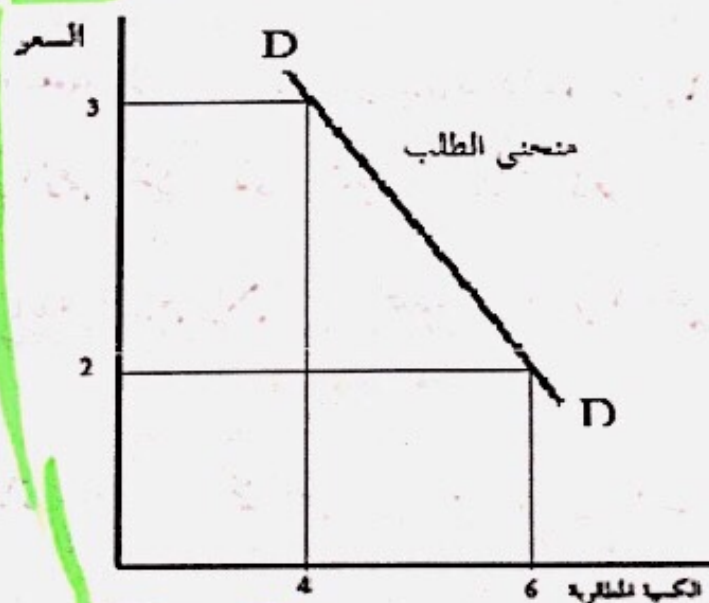
6	5	4	3	2	الكمية Q
6	7.5	9	15	21	المنفعة الحدية MU
2	2.5	3	5	7	MU/3
3	3.75	4.5	7.5	10.5	MU/2

أيضاً
نلاحظ

الكمية التي يشتريها أحمد من السلعة عند السعر 3 ريال لكي يعظم منفعته تساوي 4 وحدات والكمية التي يشتريها أحمد من السلعة عند السعر 2 ريال لكي يعظم منفعته تساوي 6 وحدات

٦٦

نرسم منحنى الطلب من خلال نقاط توازن المستهلك أحمد التي تم التوصل إليها وهما النقطة الأولى: الكمية عند السعر 3 ريال تساوي 4 وحدات والكمية عند السعر 2 ريال تساوي 6 وحدات ونوصل بين النقطتين على الرسم فنحصل على منحنى الطلب الذي يمثل سلوك المستهلك أحمد كما يلي:



مثال ١٦ | اشتق ماخض الطالب لاجد ...
خطوات حلّه :

١- تقسم المنفعة الكلية للسلعة مرة عند السعر P_1 ومرة اخرى عند P_2

٢- تبحث عن الارقام المتشابهة في العمودين التي اشتقناهم
(الرقم المتشابهة هو P_2 وصورتنازن المستهلك)

٣- اخذ الحية المقابلة للرقم P_2 في العمودين [٦٠٤]

٤- نرسم ماخض الطالب من خلال النقاط التي اوجدناها (نوازن المستهلك لاجد)

مثال تطبيقي (٢): في حالة أن هناك سلعتين هما X و Y أكمل الفراغات في جدول المنفعة التالي علماً بأن سعر السلعة X يساوي 10 ريال وسعر السلعة Y يساوي 30 ريال ، وما هي الكميات من السلعتين X و Y التي تحقق توازن المستهلك (تعظيم منفعة المستهلك) بافتراض أن دخل المستهلك المخصص للإتفاق على السلعة (x) والسلعة (y) هو 180 ريال

(ملاحظة: الفراغات في الجدول تمثل الأرقام الموجود تحتها خط) ليست 1 يجب الانتباه

منفعة الريال Muy/Py	المنفعة الحدية MUy	المنفعة الكلية TUy	عدد الوحدات Y	منفعة الريال Mux/Px	المنفعة الحدية MUx	المنفعة الكلية TUx	عدد الوحدات X
4	120	500	4	6.5	65	65	1
3	90	590	5	4.5	45	110	2
2	60	650	6	3	30	140	3
1	30	680	7	1.5	15	155	4

تم تعبئة الفراغات في الجدول باستخدام قانون المنفعة الحدية التالي والذي تم عمل تطبيقات عليه سابقاً:

$$MU = \frac{TU2 - TU1}{Q2 - Q1} = \frac{110 - 65}{2 - 1} = 45$$

$$\text{منفعة الريال} = Mux/Px = 65/10 = 6.5$$

الكميات من السلعتين X و Y التي تحقق توازن المستهلك (تعظيم منفعة المستهلك) هي الكميات التي تحقق شروط توازن المستهلك وهما:

$$1) MUy/Py = Mux/Px \leftarrow \text{شروط التوازن الأول}$$

$$2) I = Px X + Py Y \leftarrow \text{شروط التوازن الثاني}$$

الكميات التي يشتريها المستهلك من السلعة (x) والسلعة (y) لكي يعظم منفعته يجب أن تحقق شرطي التوازن الأول والثاني معاً:

نلاحظ من الجدول السابق أن شرط التوازن الأول يتحقق عند نقطتين هما:

$$\underline{3} = \underline{3} \text{ أي عند شراء 3 وحدات من السلعة X (X=3) و 5 وحدات من السلعة Y (Y=5)}$$

أما شرط التوازن الثاني ($I = Px X + Py Y$) وبافتراض أن دخل المستهلك المخصص للإتفاق على السلعة (x) والسلعة (y) هو 180 ريال ($I = 180$) فقد تحقق أيضاً كما يلي:

$$180 = 180 \quad I = 10(3) + 30(5) = 180$$

وبالتالي فإن الكميات التي يشتريها المستهلك من السلعة (x) والسلعة (y) التي تحقق توازن المستهلك (تعظيم منفعة المستهلك) هي 3 وحدات من السلعة (x) و 5 وحدات من السلعة (y).

مثال ١٢٦ بي حال ان هناك سلعتين ...

المطلوب: (١) إيجاد التوازن في جدول منفعة الريال

مختصر الخطوات لحله:

(٢) إيجاد الكميات من السلعتين X و Y التي تحقق توازن المستهلك

1) نحدد سعر السلعة $P_X = 10$ ، $P_Y = 30$ من السؤال

2) نوجد المنفعة الحدية لـ X و Y كما تعلمنا في السابق ونكمل تزيان الجدول

ملاحظه: المنفعة الكلية والحدية لـ X عند القيمة 11

تكون متساوية 65 كما تعلمنا

3) نوجد منفعة الريال لـ X و Y = $\frac{\text{المنفعة الحدية}}{\text{سعر السلعة}}$
 $P_X = 10$ ، $P_Y = 30$

4) ندرج على محور منفعة الريال الذي اوجدناه للسلعتين ونبحث عن الارحام المتشابهه
= 3 وهو الرقم الذي يحقق شرط التوازن الامثل

5) نأخذ القيمة المقابله للرقم 3 من العمودين = (٥٦٣)

6) نحقق شرط التوازن الثاني كما هو موضح في ط المسأله $180 = 180$

ثانياً: طريقة المنفعة الترتيبية: Ordinal Utility Method

تفترض استحالة (عدم إمكانية) قياس المنفعة أو الإشباع كمياً أو عددياً. وبالتالي تقوم على ترتيب تفضيلات المستهلك، وتستخدم فيها فكرة منحنيات السواء كوسيلة أو أداة لتحليل المنفعة الترتيبية وهذه الطريقة تمثل الطريقة الحديثة في تحليل سلوك المستهلك وهو النهج السائد في دراسة المنفعة.

افتراضات صحة سلوك المستهلك عندما نستخدم المنفعة الترتيبية:

(١) أن المستهلك رشيد، وأنه يسعى لتعظيم منفعة.

(٢) المقدرة على ترتيب تفضيلات المستهلك.

ولهذا نستبعد شريحة الأطفال لأنهم قد يكونون في كثير من الأحيان ليس لديهم المقدرة على ترتيب تفضيلاتهم.

(٣) فرضية الانتقال والتعدي.

مفهوم فرضية الانتقال أو التعدي هو أنه لو كان عندنا ثلاث مجموعات مثلاً مجموعة (a) ومجموعه (b)

ومجموعه (c) فإذا قال المستهلك أن المجموعة (a) أفضل بالنسبة له من المجموعة (b) وقال أن المجموعة

(b) أفضل من المجموعة (c) نستنتج من ذلك أن المجموعة (a) أفضل من المجموعة (c) بكل تأكيد. وهذا هو

المقصود بالتعدي أي يعني أنك تستطيع الحصول على نتيجة تلقائية من خلال ترتيب تفضيلات المستهلك.

(٤) فرضية الاستزادة خير، أو الأكثر أفضل من الأقل. ونستبعد هنا حالتين هما:

(أ) قد تكون الاستزادة ليست بخير، فإذا وصل المستهلك إلى نقطة التشبع (وهي نقطة وصول المنفعة إلى

أعلى لها) فإذا استزاد أو زاد من استهلاكه للسلعة فإن الاستزادة ليست بخير لأنها ستضر به. أي أن

الاستزادة تكون خير عندما يكون المستهلك لم يصل إلى درجة الإشباع الكامل أما إذا وصل إلى درجة

الإشباع الكامل فالاستزادة في هذه الحالة فلن تكون الاستزادة خير لأنها ستضر به

(ب) الاستزادة ليست بخير من السلع الضارة. وهذا يعتبر بديهياً ومنطقي أي أن الاستزادة تكون خير عندما

يكون ما يستهلكه المستهلك هو من السلع الطيبة والمرغوبة.

فكرة منحنيات السواء:

سميت بهذا الاسم لأن أي نقطة على منحنى السواء تعطي نفس المستوى من المنفعة أو

الإشباع (أي سيات لا فرق بين نقاط موجودة على نفس منحنى السواء)

هذه نقطة جوهرية، لأن مستوى المنفعة على منحنى السواء ثابت أي أنه عندما تنتقل من

نقطة إلى نقطة أخرى (أي عندما تنتقل من أعلى إلى أسفل والعكس) على نفس المنحنى

فإن مستوى المنفعة يكون ثابت لا يتغير وبالتالي أي نقطة على نفس منحنى السواء تعتبر

سيان (نفس الشيء) بالنسبة للمستهلك.

تعريف منحنى السواء:

هو المنحنى الذي يربط بين توليفات مختلفة (مزيج مختلف) من السلعتين (x)

و (y) والتي تعطي نفس المستوى من المنفعة وجميع النقاط الموجودة على نفس

منحنى السواء تعطي نفس المستوى من المنفعة.

خصائص منحنيات السواء:

(١) هناك عدد لا نهائي من منحنيات السواء. (كل منحنى سواء أعلى يعطي

منفعة أو إشباع أكبر على خريطة سواء المستهلك)

(٢) منحنيات السواء لا تتقاطع أبداً. إذا تقاطعت ما شبهها بمنحنيات سواء

(٣) ميلها سالب أي أنها تنحدر من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين.

(٤) منحنيات السواء محدبة تجاه نقطة الأصل أو مقعرة إلى أعلى.

بدرستها

بالتفصيل

في الصفحات

التي بعدها

اللقاء المباشر بتاريخ ٢٢/٢/٢٠١٤ هـ

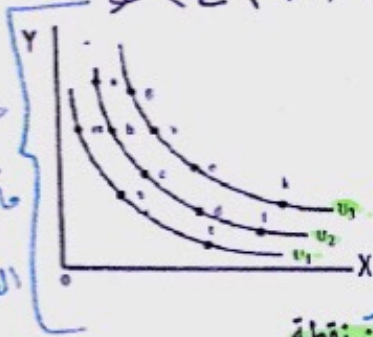
الخاصية الأولى: هناك عدد لا نهائي من منحنيات السواء

وكل منحنى سواء أعلى يعطي منفعة أو اشباع أكبر على

خريطة سواء المستهلك فنلاحظ في الرسم المجاور

أن U3 يعطي منفعة أكبر من U2 بينما يعطي U1 المنفعة الأقل

خريطة
منحنيات
السواء



خاصة من
الاجل القصير

الخاصية الثانية: منحنيات السواء لا تتقاطع أبداً.

ما دما نفترض ثبات ذوق المستهلك فإن تقاطع منحنيات السواء غير ممكن لأن نقطة

التقاطع التي هي على منحنيين سواء تعطي مستويين مختلفين من المنفعة وهذا غير ممكن

وكذلك تقاطع منحنيات السواء يتعارض مع افتراضات صحة سلوك المستهلك وخاصة فرضية

الانتقالية والتعدي وفرضية الاستزادة خير فقبول أحد الافتراضات يتطلب رفض الأخرى.

الخاصية الثالثة: منحنيات السواء ميلها سالب أي أنها تنحدر من أعلى إلى أسفل

ومن اليسار إلى اليمين.

وتعني هذه الخاصية أن زيادة الاستهلاك من سلعة على نفس منحنى السواء يتطلب نقص الاستهلاك من

الأخرى حتى يبقى مستوى المنفعة ثابتاً والقيمة المطلقة لميل منحنى السواء تسمى معدل الاحلال الحدي

أي القيمة المطلقة

للسلعة (x) محل السلعة (y) ويرمز له بالرمز MRS_{xy}

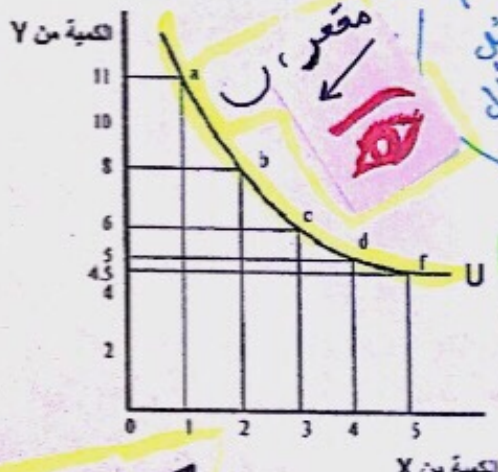
معدل الاحلال الحدي للسلعة x محل السلعة y (MRS_{xy}) هو مقدار عدد الوحدات التي يجب

التنازل عنها من السلعة (y) مقابل الحصول على وحدة واحدة من السلعة الأخرى (x) للحصول على نفس

المستوى من الاشباع وهو عبارة عن القيمة المطلقة لميل منحنى السواء.

$$MRS_{xy} = - \frac{\Delta Y}{\Delta X}$$

هنا الإشارة لانه الميل / ثم سالب x سالب = موجب



من خلال الشكل المجاور نلاحظ أن MRS_{xy} يتناقص كلما

اتجهنا من أعلى إلى أسفل.

فعند الانتقال من النقطة a مثلاً إلى النقطة b نجد أن:

$$MRS_{xy} = - \frac{\Delta Y}{\Delta X} = - \left(\frac{8 - 11}{2 - 1} \right) = - \left(\frac{-3}{1} \right) = 3$$

وعند الانتقال من النقطة b إلى النقطة c نجد أن:

$$MRS_{xy} = - \frac{\Delta Y}{\Delta X} = - \left(\frac{6 - 8}{3 - 2} \right) = - \left(\frac{-2}{1} \right) = 2$$

الخاصية الرابعة: منحنيات السواء محدبة تجاه نقطة الأصل أو مقعرة إلى أعلى:

وتعني هذه الخاصية أن الأهمية النسبية للسلعة تقل مع تزايد توفرها لدى المستهلك

أي أن المنفعة الحدية للسلعة تقل مع وفرتها والعكس مع ندرتها ويتضمن تحذب

منحنيات السواء تجاه نقطة الأصل تناقص معدل الاحلال الحدي للسلعة X محل السلعة Y

مع تزايد الاستهلاك من X وتناقصه من Y

إذا نظرنا للفض
من هذا الجانب
يكون محذب
النسبية

مثل الذهب والاحماس
تزيد اهميتها النسبية
لانها نادرة

وهذا حسب تسميتها بمنحنيات السواء

العلاقة بين المنافع الحدية ومعدل الاحلال الحدي:

عند الانتقال من نقطة الى نقطة أخرى على نفس منحنى السواء ، حيث يكون مستوى المنفعة ثابت
فإن الكمية المنفعة المضحي بها نتيجة لتخفيض استهلاك السلعة (Y) تساوي المنفعة المكتسبة
نتيجة زيادة استهلاك السلعة (X) أي أن:

$$MRS_{XY} = - \frac{\Delta Y}{\Delta X} = \frac{MU_X}{MU_Y}$$

(X و Y زياده احدها تؤدي الى نقص الآخر)

المنفعة الحدية لـ X و Y

خط الدخل (أو قيد الميزانية):

يعني لوعدي سلعتين ولكل منهما سعر معين ولي التبع معين فكم
يقصد بخط الدخل أو قيد الميزانية ذلك الخط الذي تمثل كل نقطة عليه توليفة معينة من السلعتين X و Y

والتي يمكن شرائها بالثمن السائد في السوق وفي حدود دخل ثابت (أو ميزانية ثابتة).
مثال: ارسم خط الدخل (أو قيد الميزانية) إذا كان دخل المستهلك = 1000 ريال ، وكان ينفق دخله الشراء
على سلعتين فقط هما X و Y وكان ثمن السلعة X = 20 ريال و ثمن السلعة Y = 40 ريال من كلا السلعتين

$$I = P_x X + P_y Y$$

الحل: معادلة خط الدخل (أو قيد الميزانية) هي:

(أ) في حالة شراء المستهلك بكامل دخله السلعة X (فإن الكمية المشتراة من السلعة Y يكون
صفر (Y = 0) وبتطبيق معادلة خط الدخل نجد أن:

$$I = P_x X + P_y (0)$$

$$X = \frac{I}{P_x} = \frac{1000}{20} = 50$$

إعادة
I = دخل المستهلك = 1000
P_x = سعر السلعة X = 20
X = كمية السلعة X = ؟
P_y = سعر السلعة Y = صفر
Y = كمية السلعة Y = صفر

(ب) في حالة شراء المستهلك بكامل دخله السلعة Y (فإن الكمية المشتراة من السلعة X
يكون صفر (X = 0) وبتطبيق معادلة خط الدخل نجد أن:

$$I = P_x (0) + P_y Y$$

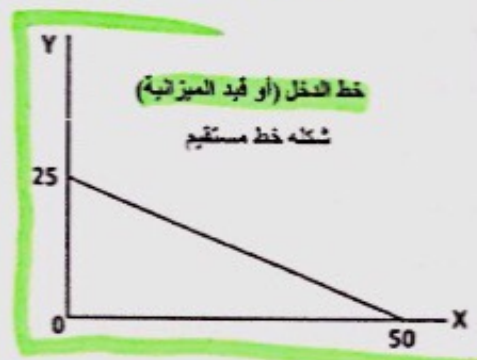
$$Y = \frac{I}{P_y} = \frac{1000}{40} = 25$$

صانعكس نضرض ان
كل المبلغ شربنا حنه لـ Y فقط
و X صفر ونطبق القانون

مما سبق نجد أنه عندما تكون (Y = 0) فإن (X = 50) وعندما تكون (X = 0) فإن (Y = 25)
نمثل هاتين النقطتين على الرسم ونصل بينهما فنحصل على خط الدخل (أو قيد الميزانية) كما يلي:

$$\text{ميل خط الدخل (قيد الميزانية)} = \frac{\text{التغير في العمود Y}}{\text{التغير في العمود X}} = \frac{\Delta Y}{\Delta X}$$

$$\text{ميل خط الدخل (قيد الميزانية)} = \frac{\text{التغير في العمود Y}}{\text{التغير في العمود X}} = \frac{\Delta Y}{\Delta X}$$



ميل خط الدخل (قيد الميزانية) ثابت عند أي نقطة عليه (لأن شكله خط مستقيم).

الفرق بين منحنى السواء وخط الدخل (قيد الميزانية):

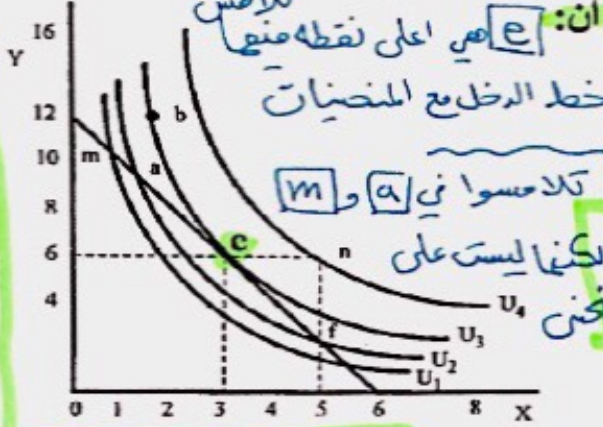
منحنى السواء يربط بين توليفات مختلفة من السلعتين (X) و (Y) والتي تعطي نفس المستوى من المنفعة بينما خط الدخل (قيد الميزانية) يربط بين توليفات مختلفة من السلعتين (X) و (Y) والتي يستطيع المستهلك الحصول عليها أو شراءها عند دخل معين وعند الأسعار السائدة في السوق.

توازن المستهلك باستخدام فكرة منحنيات السواء:

توازن المستهلك (أقصى منفعة أو إشباع في حدود دخله المتاح) يتحقق عند النقطة التي يمس

(يتلامس) فيها خط الدخل (أو قيد الميزانية) أعلى منحنى سواء ممكن وعندها يتساوى معدل الاحلال

الحدّي MRS_{XY} مع النسبة بين سعري السلعتين أي أن: نقطة التوازن

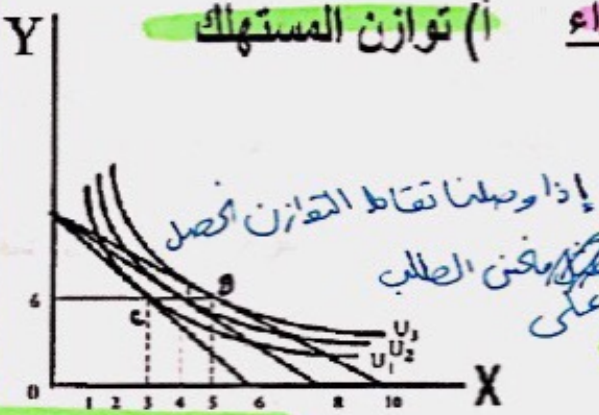


$$MRS_{XY} = \frac{\Delta Y}{\Delta X} = \frac{MU_X}{MU_Y} = \frac{P_X}{P_Y}$$

المنفعة الكمية
شرط توازن المستهلك: $MRS_{XY} = \frac{MU_X}{MU_Y} = \frac{P_X}{P_Y}$ لكنها ليست على أعلى منحنى

توازن المستهلك (أقصى منفعة أو إشباع ممكن في حدود دخله المتاح) يتحقق في الشكل أعلاه عند النقطة e (وهي النقطة التي يمس فيها خط الدخل (قيد الميزانية) أعلى منحنى سواء ممكن)

(أ) توازن المستهلك



اشتقاق منحنى الطلب من منحنيات السواء

وخطوط الدخل باستخدام تحليل المنفعة

الترتيبية:

ينتقل خط الدخل (قيد الميزانية) بشكل غير

متواز إلى اليسار (في حالة ارتفاع سعر

السلعة X) وإلى اليمين (في حالة انخفاض

سعر السلعة X) مع بقاء الدخل وسعر

السلعة Y ثابت. وينتج عن ذلك نقاط توازن

جديدة للمستهلك وذلك عند تلامس خطوط

الدخل مع منحنيات السواء (كما في الشكل أ).

تمثل نقاط توازن المستهلك (نقاط تلامس

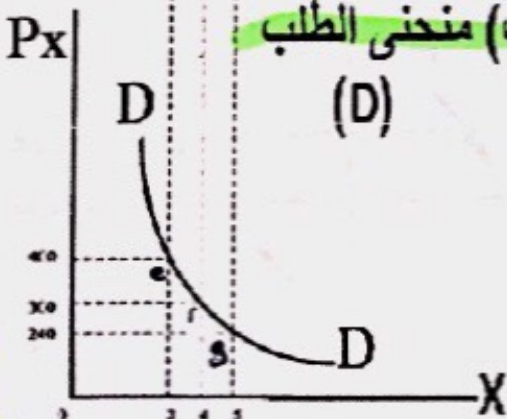
خطوط الدخل مع منحنيات السواء) التي تم

الحصول عليها نتيجة تغير سعر السلعة X

منحنى الطلب (كما هو مبين في الشكل ب)

(ب) منحنى الطلب

(D)



الفرق بين \varnothing =

خط الدخل ماكنش السواء

- خط مستقيم

- ماكنش حائل

- قتل في الرسمه الخطين 2-6

- يعطينا عنفه

نفس بعض

- قتل في الرسمه المكنش u_1, u_2, u_3, u_4

- يعطينا كم استطيع ان اشترى من

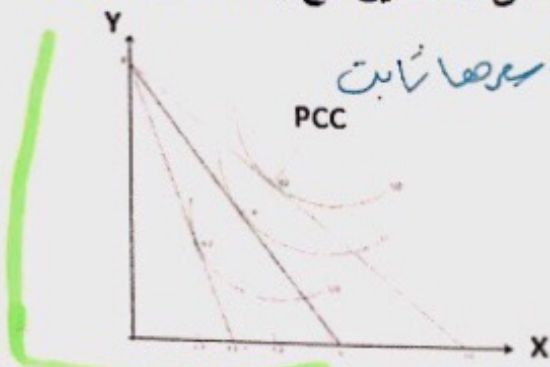
- يعطينا كم نشترى من سلصين ابيث تعطينا

السلصين في حدود دخل و اسعار السلع
السائده في السوق

نفس مستوى المنفعه

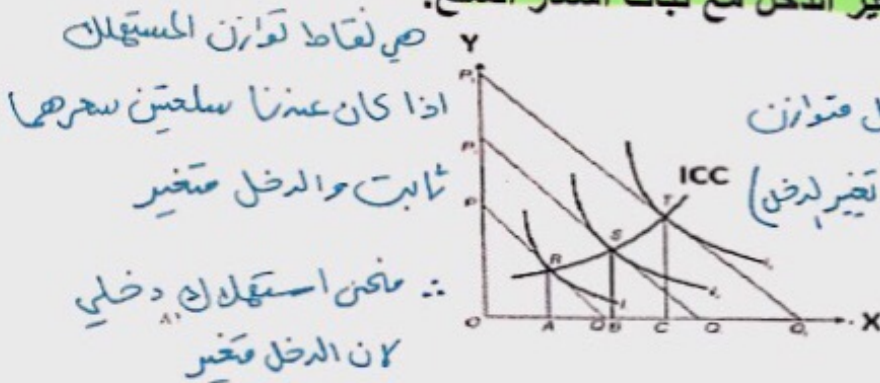
- لا يعين المنفعه
ايضاً الفرق في تعريف ~~ال~~ للاشئ

تعريف منحني الاستهلاك السعري (PCC): هو عبارة عن المنحني الذي يربط بين التوليفات التوازنية المختلفة من السلعتين (X) و (Y) والتي يختارها المستهلك عندما يتغير سعر إحدى السلعتين مع بقاء الدخل ثابتاً.



هي نقاط توازن المستهلك إذا كان عينا سلعه سعرها ثابت
وسلعه سعرها متغير وإيضاً الدخل ثابت
∴ منحني استهلاك سعري لان سعر هو المتغير

تعريف منحني الاستهلاك الداخلي (ICC): هو عبارة عن المنحني الذي يربط بين التوليفات التوازنية المختلفة من السلعتين (X) و (Y) والتي يختارها المستهلك عند تغير الدخل مع ثبات أسعار السلع.



هي نقاط توازن المستهلك
إذا كان عينا سلعتين سعرهما
ثابت والدخل متغير
∴ منحني استهلاك داخلي
لان الدخل متغير

ينهب لليمين بشكل متوازن
ولليسار بشكل متوازن (عند تغير لدخل)

منحني طلب السوق (منحني الطلب الاجمالي على السلعة):

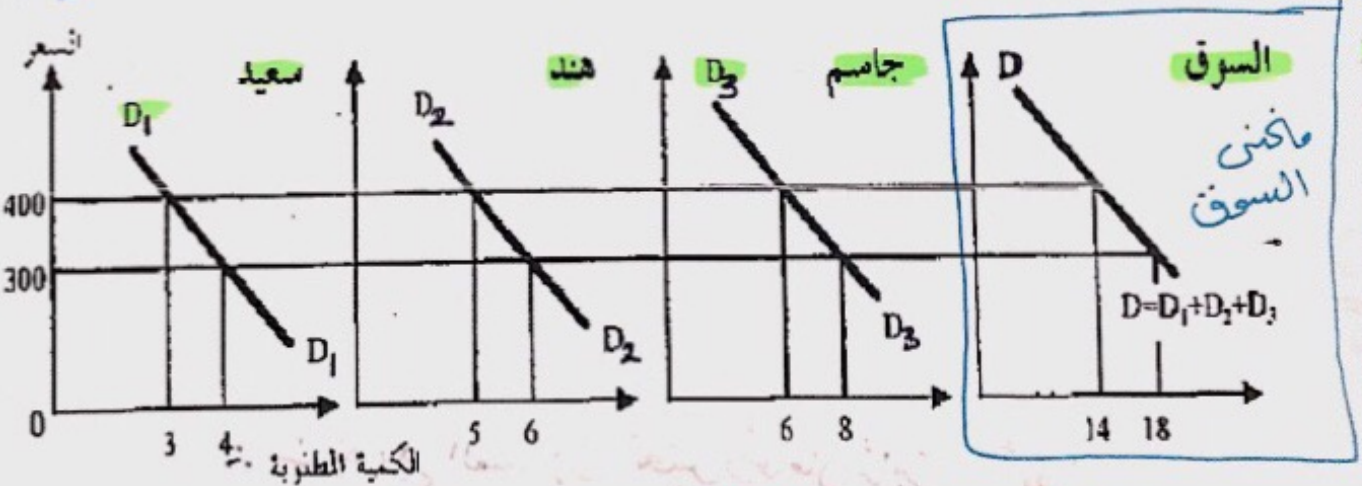
طالما أن الأفراد يختلفون في أذواقهم وفي مقدار دخولهم فلا بد أن تختلف الكميات التي يطلبها أي منهم عند كل سعر. بمعنى أنه سيكون لدى كل مستهلك جدول طلب ومنحني طلب خاص به يعبر عن تفضيلاته وعن الدخل المتوفر لديه.

التجميع الأفقي لمنحنيات الطلب لكل منهم يبين منحني طلب السوق كما هو مبين في الشكل أدناه.

عند إسر 300 $4 + 6 + 8 = 18$

تعريف منحني طلب السوق:

هو التجميع الأفقي لمنحنيات طلب الأفراد عند كل سعر. عند إسر 400 $3 + 5 + 6 = 14$



$D_1 + D_2 + D_3 = D$

سلوك المنتج (نظرية الإنتاج)

الهدف من دراسة سلوك المنتج هو الوصول إلى منحنى عرض المنتج. مفهوم الإنتاج هو عملية تحويل مختلف عناصر الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم) إلى سلع وخدمات يكون المستهلك على استعداد لدفع ثمن لها، ويسمى الإنتاج أيضاً مخرجات.

عناصر الإنتاج (مدخلات الإنتاج أو الموارد الاقتصادية): يقصد بعناصر الإنتاج مجموعة من العوامل التي تتضافر فيما بينها للإسهام في إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية. أو هي الموارد الاقتصادية التي تجعل من إنتاج السلعة أو الخدمة أمراً ممكناً وبدونها يستحيل القيام بهذا الإنتاج.

عناصر الإنتاج الأساسية هي: (١) الأرض (٢) العمل (٣) رأس المال (٤) التنظيم.

(١) عنصر الأرض (الموارد الطبيعية):

أرض (Land) في معناها الضيق والمحدود تتمثل في التربة ولكن من الناحية الاقتصادية هي تعبير مختصر للموارد الطبيعية ويقصد بها جميع الموارد المستمدة من الطبيعة والتي تستخدم في الإنتاج. فهي تشمل على الصفات الطبيعية والحيوية والكيميائية والجغرافية لسطح الأرض فضلاً عما تحتويه في باطنها من معادن ومناجم ومياه جوفية وما يكتنفها من ثروة مائية تتمثل في البحيرات والأنهار والمحيطات وما في أعماقها من ثروة سمكية وهي كذلك تشمل الظروف المناخية المحيطة بها.

(٢) عنصر العمل (الموارد البشرية): وكل ما على سطحها أرضي باطنها مثل النفط والمعادن

لعمل (Labor) هو ذلك الجهد أو النشاط الإنساني الموجه نحو الإنتاج بصرف النظر عن كونه جسدياً أو ذهنياً. ويعتبر العمل عنصراً ضرورياً لا يمكن الاستغناء عنه مهما تطور عنصر رأس المال، فهو الذي يقوم بتشغيل الآلات وصيانتها وإصلاحها. الأستاذ الجامعي ← مجهود عقلي المزارع ← مجهود جسدي

(٣) عنصر رأس المال (الموارد الرأسمالية):

رأس المال (Capital) هو العنصر الذي ينتجه الإنسان لمساعدته في العملية الإنتاجية متمثلاً في جميع أنواع الآلات والمعدات والتسهيلات والسلع التي يصنعها الإنسان لهذا الغرض. فبعض الثروة يستعمل كأصل رأسمالي وبعضها لا يستعمل وبالتالي كل رأس مال ثروة ولكن ليست كل ثروة رأس مال حيث أن الثروة أعم وأشمل من رأس المال.

رأس المال جزء من ثروة

* رأس المال لا يعبر به النقود فقط .. بل كل ما يعبر بالعملية الإنتاجية
وضير مثل لها : الآلات والمعدات

السبولة = لفلوس

تقسيمات رأس المال:

(أ) رأس المال النقدي ورأس المال الحقيقي:

رأس المال النقدي (Money Capital) هو المفهوم الأقرب عند الناس لرأس المال والذي يأخذ صورة تملك عدد معين من الوحدات النقدية، وله صفة السيولة التامة. أما رأس المال الحقيقي (Real Capital) أو العيني فيتمثل في الآلات والمعدات والمباني والأصول المختلفة والتي تستخدم في العمليات الإنتاجية.

(ب) رأس المال الإنتاجي ورأس المال الإيزادي:

إن تحول رأس المال النقدي إلى رأس مال عيني أو حقيقي يسهم في العملية الإنتاجية ويجعل منه رأس مال إنتاجي (Productive Capital)، أما رأس المال الإيزادي فيتمثل في صورة أسهم أو سندات مصدرة من شركات أو من الدولة للاكتتاب العام.

(ج) رأس المال الخاص ورأس المال المقرض: الخاص = فلوس تملك للشخص المقرض/ فلوس اقترضها ليس ملك له

رأس المال الخاص (Private Capital) هو مجموع رؤوس الأموال المملوكة للمنشأة والتي تخصص للإنتاج، أما رأس المال المقرض (Borrowing Capital) فهو الذي يعمل على استكمال احتياجات المشروع من رؤوس الأموال عن طريق الاقتراض سواء من الأفراد أو البنوك.

(د) رأس المال الأصلي ورأس المال المكتسب: الأصلي = التي بدت فيه المشروع المكتسب = الصافي (الربح) ثم استثمره يمثل رأس المال الأصلي (Original Capital) مجموع الأموال التي ساهمت في تكوين المشروع في مرحلته الأولى وأثناء تكوينه، بينما رأس المال المكتسب يمثل مجموع الأرباح الغير موزعة التي تضاف إلى رأس المال الأصلي ويعاد استثمارها معه.

(هـ) رأس المال الثابت ورأس المال المتداول:

رأس المال الثابت (Fixed Capital) هو السلع والمعدات والآلات والمنشآت التي تعطي خدماتها على مدى فترة طويلة من الزمن. أما رأس المال المتداول (Circulating Capital) فهو عبارة عن السلع غير تامة الصنع والتي في طريقها إلى الخطوات الإنتاجية النهائية وتأخذ شكل تدفقات Flows مستمرة، ويستوفى الغرض منها بمجرد استخدامها، ولذلك تدخل قيمتها بأكملها في تكلفة إنتاج السلعة بخلاف رأس المال الثابت والذي توزع قيمته في تكلفة إنتاج السلعة على فترات الإنتاج المختلفة.

(٤) عنصر التنظيم: المرادو المسئولين

التنظيم هو ما يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد للتأليف والمزج بين عناصر الإنتاج في شكل علاقة منظمة ونسب محددة ونوعية معينة، واستخدامها كمدخلات في العملية الإنتاجية لمخرجات معينة، ويتحملوا في سبيل ذلك مخاطر الإنتاج، ويقوم المنظم بعملية المزج بين عناصر الإنتاج وبالتالي الوصول إلى إنتاج حقيقي.

أقله للتوضيح: (رأس المال لتثبيت) مثل أجهزة تم أسلاكها
لسنوات وانت جئنا عنها .. ما يحتاج قبل كل عملية تصنيع
نشتري أجهزة جديدة .. أي أنها ثابتة (رأس مال ثابت)
(رأس المال المتداول) مثل صلعة الحديد نبيع ثمولة لسيارة
كم عملية تصنيع يدخل فيها الحديد لين ما يصح سيارة كما طاه
وأيضاً الزجاج والأبواب والأجهزة التي داخل السيارة كلها
رأس مال متداول يحتاج خطوات ليكون جاهز للاستثمار

:: شركة بيع السيارات تعتبر رأس مال ثابت لأنها
تستقر السيارات ما صنعتها

افتراضات نظرية الإنتاج في الأجل القصير:

- 1) إنتاج ثابتة. وفي الأجل القصير نفترض الأرض ورأس المال ثابت والعمل يتغير. في الأجل الطويل جميع العناصر متغيرة.
- 2) أي أننا نفترض في الأجل القصير أن جميع عناصر الإنتاج ثابتة ما عدا عنصراً إنتاجياً واحداً يتغير (وهو عنصر العمل في هذه الحالة).
- 3) إن عناصر الإنتاج المستخدمة في عملية الإنتاج متجانسة: حيث يشابهها وهذا الافتراض غير واقعي والغرض منه تسهيل التحليل بغية الوصول إلى استنتاجات حول العلاقة بين عناصر الإنتاج وحجم الإنتاج.
- 4) غياب أثر العوامل الطارئة التي تؤثر على الإنتاج (الإنتاج يتم في ظروف عادية): أي غياب الظروف الطارئة مثل الفيضانات والأفات الزراعية والإضرابات أو السياسات الحكومية وغيرها.

قانون تناقص الغلة (قانون تناقص الإنتاجية الحدية للعمل):

إذا كان هناك عنصرين من عناصر الإنتاج، أحدهم ثابت والآخر متغير فإن زيادة العنصر المتغير بوحدة متتالية يؤدي بعد حد معين إلى تناقص في الناتج الحدي. أي أن العنصر المتغير المضاف يسهم في زيادة الإنتاج بمقدار أقل مما سبقه.

ثلاث أنواع للإنتاج:
الإنتاج (الناتج) الكلي (Total Production (Q)

هو إجمالي الكميات التي تنتج باستخدام كمية معينة من عناصر الإنتاج وفي ظل مستوى معين من التقنية.

الإنتاج (الناتج) الحدي للعمل (MP_L) Marginal Product of Labor

هو مقدار ما يضيفه العامل الأخير للإنتاج أو مقدار التغير في الإنتاج الكلي نتيجة لتغير الوحدات المستخدمة من العنصر الإنتاجي المتغير (العمل) بوحدة واحدة.

L = عدد العمال

Δ = التغير في ناتج العمل

$$MP_L = \frac{\Delta Q}{\Delta L}$$

التغير في الإنتاج الكلي

التغير في الوحدات المستخدمة من عنصر العمل

= الإنتاج الحدي للعمل

الإنتاج (الناتج) المتوسط للعمل (AP_L) Average Product of Labor

هو مقدار متوسط ما ينتجه العنصر الإنتاجي الواحد (العامل) بمعنى أنه عبارة عن الناتج الكلي مقسوماً على الوحدات المستخدمة من العمل.

$$AP_L = \frac{Q}{L}$$

الإنتاج الكلي

الوحدات المستخدمة من عنصر العمل

= الإنتاج المتوسط للعمل

حيث: Q الإنتاج (الناتج) الكلي

L عدد العمال

Δ مقدار التغير

مثال حسابي (1) : يمثل الجدول التالي دالة الإنتاج في الأجل القصير

الأرض R	عدد العمال L	الإنتاج الكلي Q	الإنتاج الحدي MP _L	الإنتاج المتوسط AP _L
2	1	50	50	50
2	2	120	70	60
2	3	180	60	60
2	4	220	40	55
2	5	250	30	50
2	6	270	20	45
2	7	280	10	40
2	8	280	0	35
2	9	270	-10	30

$$MP_L = \frac{\Delta Q}{\Delta L} = \frac{Q_2 - Q_1}{L_2 - L_1}$$

$$AP_L = \frac{Q}{L}$$

في الأجل القصير:

يكون عنصر الأرض ثابت

يكون عنصر رأس المال ثابت

(1) أكمل الفراغات في الجدول أعلاه (ملاحظة: الفراغات بالجدول تمثل الأرقام الموجود تحتها خط) \rightarrow تطبق في القوانين

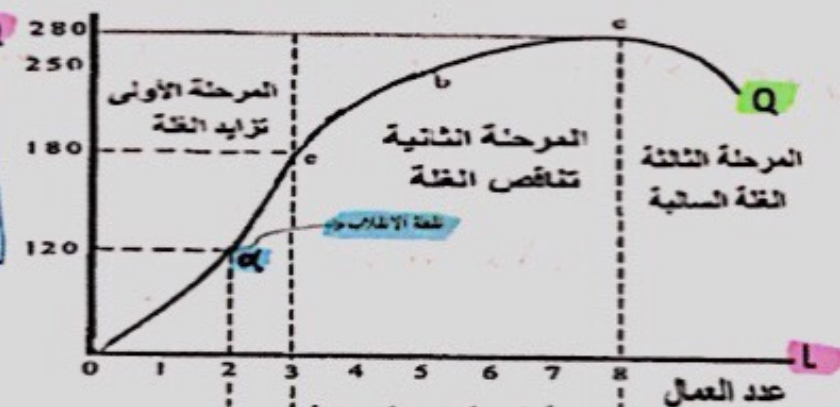
(2) ارسم منحنيات الإنتاج الكلي (Q) والإنتاج الحدي للعمل (MP_L) والإنتاج المتوسط للعمل (AP_L)

(3) حدد بوضوح مراحل الإنتاج (مراحل قانون تناقص الغلة) على الرسم.

كلها (2)

* دائما إذا كان $L=1$ يكون الإنتاج الكلي = الإنتاج الحدي = الإنتاج المتوسط

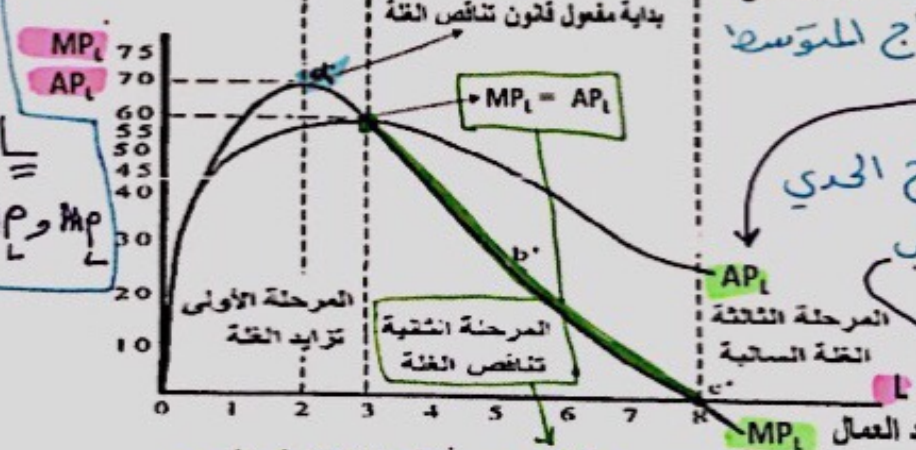
لرسم ماكن Q
L على المكون الأفقي
Q على المكون الرأسي



لرسم MP_L و AP_L

L على المكون الأفقي

AP_L و MP_L على المكون العمودي



* مكن الإنتاج المتوسط

صحيح

* مكن الإنتاج الحدي

يصبح سالب

وتكون من نقطة التقاطع إلى صفر

شرح المرحلة الأولى والثالثة في الصفحة التي بعدها

من الصفر

شرح
الرسمة:
اللقاء الثاني عشر بتاريخ ١٤٣١/٢/٢٩ هـ
(في هذا اللقاء الجزء النظري مكرر فيه المعلومات لكن بطرق مختلفة)

الرسمة الاولى - ولكن

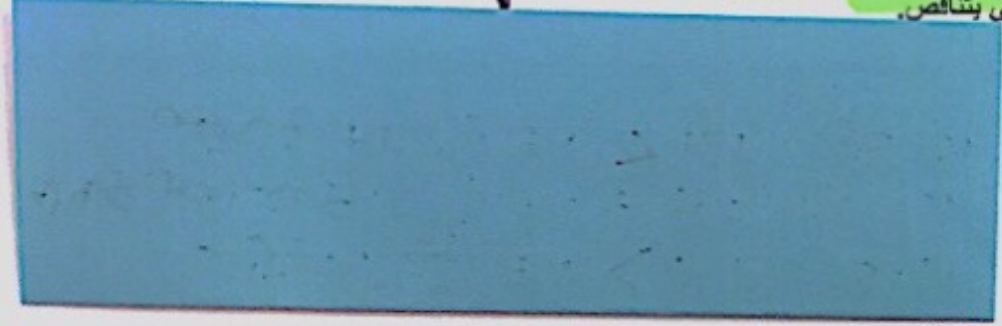
تزايد الغلة (تزايد الإنتاج الكلي بمعدل متزايد) يحدث بسبب أن هناك تخصص وتقسيم للعمل بين العمال فالطاقة الإنتاجية أو المقطرة الإنتاجية للعنصر الثابت ما زالت لم تستغل أي لم تصل إلى الاستغلال الجيد وبالتالي نجد أن العامل المضاف (الإضافي) يتسبب في زيادة الإنتاج بمقدار أكبر ممن سبقه ، لأننا لم نصل إلى التوظيف الكفاء أو الاستخدام للعنصر الثابت (الأرض).
تناقص الغلة (تزايد الإنتاج الكلي بمعدل متناقص) وسبب حدوثه هو تزامم العنصر المتغير (العمل) على العنصر الثابت (الأرض) وبالتالي نجد أن العامل المضاف (الإضافي) يتسبب في زيادة الإنتاج بمقدار أقل ممن سبقه.
الغلة السالبة (تناقص الإنتاج الكلي إذا كان الإنتاج الحدي بالسالب) أي أن العامل المضاف (الإضافي) يتسبب في تناقص الإنتاج.
حدوث تزايد وتناقص الغلة هو بسبب أننا في الأجل القصير لأنه في الأجل القصير لا بد أن يكون هناك على الأقل عنصر انتاجي ثابت (كالأرض)

العلاقة بين الإنتاج الحدي والإنتاج المتوسط:

- (أ) إذا كان الإنتاج الحدي يتزايد فلا بد أن يكون الإنتاج المتوسط أقل من الإنتاج الحدي.
- (ب) إذا وصل الإنتاج المتوسط إلى أعلى قيمة (نقطة) له فلا بد أن يتساوى مع الإنتاج الحدي.
- (ج) إذا كان الإنتاج المتوسط يتناقص فلا بد أن يكون الإنتاج الحدي أقل منه.
- (د) الإنتاج الحدي (MP) يبدأ بالتناقص قبل الإنتاج المتوسط (AP).

العلاقة بين الإنتاج الحدي والإنتاج الكلي:

- (أ) إذا كان الإنتاج الحدي موجباً فإن الإنتاج الكلي لا بد أن يتزايد.
- (ب) إذا كان الإنتاج الحدي يتزايد نجد أن الإنتاج الكلي يتزايد بمعدل متزايد.
- (ج) إذا كان الإنتاج الحدي يتناقص ولكنه ما زال موجباً نجد أن الإنتاج الكلي يتزايد بمعدل متناقص.
- (د) إذا كان الإنتاج الحدي يساوي الصفر فإن الإنتاج الكلي يكون عند أعلى مستوى له.
- (هـ) إذا كان الإنتاج الحدي بالسالب فإن الإنتاج الكلي يتناقص.



مراحل الإنتاج (مراحل قانون تناقص الغلة):

مرحلة الإنتاج الأولى (مرحلة تزايد الغلة): خصائصها

- ✓ يتزايد الإنتاج المتوسط (AP) حتى يصل أعلى مستوى (نقطة) له.
- ✓ يكون خلالها الإنتاج الحدي (MP) أعلى من الإنتاج المتوسط (AP).
- ✓ تنتهي هذه المرحلة عندما يتقاطع الإنتاج الحدي (MP) مع الإنتاج المتوسط (AP) حيث يكون الإنتاج المتوسط (AP) عند أعلى مستوى له.

مرحلة الإنتاج الثانية (مرحلة تناقص الغلة): خصائصها

- ✓ يتناقص فيها الإنتاج المتوسط (AP) حيث يكون الإنتاج الحدي (MP) أقل من الإنتاج المتوسط (AP).
- ✓ تنتهي عندما يصل الإنتاج الحدي (MP) إلى الصفر.
- ✓ تعتبر هذه المرحلة هي المرحلة المهمة (الاقتصادية أو الرشيدة) في الإنتاج والتي سيكون الإنتاج الفعلي داخل هذه المرحلة فقط. (مستثت ذلك لاحقاً عند الحديث عن شروط تعظيم أرباح المنافسة الكاملة).

مرحلة الإنتاج الثالثة (مرحلة الغلة السالبة): خصائصها

- ✓ يكون الإنتاج الحدي (MP) في هذه المرحلة بالسالب ، أي أن العامل المضاف يتسبب في نقصان الإنتاج وليس زيادته.
- ✓ منطقياً لا يمكن أن تدخل المنشأة في هذه المرحلة لأنها لن توظف عاملاً تدفع له أجر وهو يتسبب في نقصان الإنتاج الكلي للمنشأة.

الرسمة الثانية - ولكن AP و MP

تأخذه لملء قفه بين
الإنتاج الكلي والإنتاج المتوسط
AP و MP

إذا كان $AP < MP$ فإن AP تزيد

إذا كان $AP = MP$ فإن AP عند أقصى قيمه له

إذا كان $AP > MP$ فإن AP تناقص

(طريقه الاسئله على هذا كجزء النظري :)

* اذا كان الانتاج الكمي يتزايد فإن الانتاج الكلي :

تزايد معدل متزايد - تزايد معدل متناقص - تناقص

* عندما يتقاطع الانتاج الكمي مع الانتاج المتوسط يكون الانتاج بمتوسط :

عند ادنى مستوى له - **عند اعلى مستوى له** - ثابت

* اذا كان الانتاج الكمي سالب فإن الانتاج الكلي :

تناقص - تزايد - ثابت

* اذا كان الانتاج الكمي يساوي صفر فإن الانتاج الكلي :

عند ادنى مستوى له - عند الصفر - **عند اعلى مستوى له**

وهكذا ...

علاقة الناتج الكلي بالناتج الحدي:

- 1) يتزايد الناتج الكلي بمعدل متزايد طالما أن الناتج الحدي يتزايد (المرحلة الأولى للإنتاج: تزايد الغلة).
- 2) يتزايد الناتج الكلي ولكن بمعدل متناقص طالما أن الناتج الحدي يتناقص ولكنه ما زال موجباً (المرحلة الثانية للإنتاج: تناقص الغلة).
- 3) يكون الناتج الكلي عند أقصى نقطة (قيمة) له عندما يكون الناتج الحدي مساوياً للصفر.
- 4) عندما يبدأ الناتج الكلي بالتناقص يصبح الناتج الحدي سالباً (المرحلة الثالثة للإنتاج: الغلة السالبة).

العلاقة بين الناتج الحدي والناتج المتوسط:

- 1) يكون الناتج الحدي أكبر من الناتج المتوسط عندما يكون الناتج المتوسط متزايداً (أي إذا كان $MP > AP$ فإن AP يتزايد).
- 2) يبدأ الناتج الحدي في التناقص قبل الناتج المتوسط.
- 3) يتساوى الناتج الحدي والناتج المتوسط عندما يبلغ الناتج المتوسط أقصى مستوى له (نقطة تقاطعهما تعني أن الإنتاج المتوسط وصل أعلى مستوى له أي إذا كان $MP = AP$ فإن AP يكون عند أقصى قيمة له).
- 4) يكون الناتج الحدي أقل من الناتج المتوسط عندما يكون الناتج المتوسط متناقصاً (أي إذا كان $MP < AP$ فإن AP يتناقص).

المرحلة الثانية

مثال حسابي (2): إذا زاد عدد العمال من 6 إلى 7 عمال وزاد الناتج الكلي من 108 إلى 112 طنناً احسب الناتج الحدي للعمال السابع؟
الحل:

$$MP_L = \frac{\Delta Q}{\Delta L} = \frac{Q_2 - Q_1}{L_2 - L_1} = \frac{112 - 108}{7 - 6} = \frac{4}{1} = 4$$

مثال حسابي (3): إذا كان عدد العمال المستخدمين 4 عمال والناتج الكلي 60 طنناً احسب الناتج المتوسط؟
الحل:

$$AP_L = \frac{Q}{L} = \frac{60}{4} = 15$$

تكاليف الإنتاج في الأجل القصير:

في تكاليف عناصر الإنتاج التي ساهمت في الإنتاج ، فكل عنصر انتاجي لا بد أن يكون له ميزانية أو دخلاً ، فمثلاً الأيدي العاملة تحتاج رواتب ورأس المال إذا كان مقرضاً يحتاج إلى فوائد ربوية «مالية» ، والمنظم يحتاج إلى حصة من الربح أو يدفع لتأجير بعض المعدات.

المنشأة والخسائر:

لمنشأة تهتم بدراسة تكاليفها وتقارنها بإيراداتها للتعرف على مركزها المالي من حيث الأرباح والخسائر ، وكذلك لمعرفة الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج والذي يحقق أكبر إنتاج ممكن عند مستوى معين من التكاليف (وهذا هو الهدف الأول) أو إنتاج كمية معينة من الإنتاج بأقل قدر من التكاليف (هذا هو الهدف الثاني).

مقارنة التكاليف بالإيرادات من أهم المؤشرات التي يهتدي بها المشروع وهو يصدد اتخاذ قراراته المتعلقة بعرض كميات معينة من السلعة عند سعر معين أو التوسع في نشاطه الإنتاجي أو تصفيته ، وغير ذلك من القرارات المتعلقة من الإنتاج. المقارنة بين التكاليف والإيرادات هو ما تسميه بالربح الاقتصادي.

الربح الاقتصادي = الإيرادات الكلية - التكاليف الكلية → عثمان نرفون راجه اوضراره

مقارنة بين التكاليف في الأجل القصير والأجل الطويل:

في الأجل القصير يكون هناك على الأقل عنصر انتاج ثابت وعناصر انتاج متغيرة وبالتالي توجد في الأجل القصير تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة حيث أن تكلفة عنصر الإنتاج الثابت تسمى تكاليف ثابتة وتكلفة عنصر الإنتاج المتغير تسمى تكاليف متغيرة. أما في الأجل الطويل تكون جميع عناصر الإنتاج متغيرة وبالتالي في الأجل الطويل تكون جميع التكاليف متغيرة أي لا توجد تكاليف ثابتة في الأجل الطويل.

تكلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost

هي تكلفة الاستخدامات البديلة لعناصر الإنتاج المستخدمة في المشروع ، فكل عنصر انتاجي له استخدام بديل وبالتالي له تكلفة في هذا الاستخدام البديل. ولتكلفة الفرصة البديلة أهمية بارزة عند حساب التكاليف الاقتصادية التي تعتمد على تكلفة الفرصة البديلة.

مثل الأرض ← تستخدم للزراعة
← تستخدم للبناء

أولاً: التكاليف النقدية (الصریحة) أو التكاليف الضمنية:

التكاليف النقدية أو الصريحة هي تلك المدفوعات التي تتحملها المنشأة وترد صراحة وبوضوح في دفاتر الحسابات. فهي عبارة عما تدفعه المنشأة من نفقات نقدية تلتزم بها تجاه عناصر الإنتاج المملوكة للغير.
أما التكاليف الاقتصادية (الضمنية) فهي التكاليف التي يتحملها المشروع ولكنها لا ترد صراحة في دفاتر الحسابات إنما تدخل ضمن صافي الأرباح كجزء من الأرباح المحاسبية.
التكاليف الاقتصادية والتي تعتمد على تكلفة الفرصة البديلة تحسب التكاليف الصريحة والتكاليف الضمنية، أما التكاليف المحاسبية فتعتمد على التكاليف الصريحة فقط.

التكاليف الاقتصادية تشمل على التكاليف الصريحة (المحاسبية) وكذلك التكاليف الضمنية أي تعتمد على تكلفة الفرصة البديلة، أما التكاليف المحاسبية فتعتمد على حساب التكاليف الصريحة فقط. وبالتالي فإن التكاليف الاقتصادية تكون أكبر من التكاليف المحاسبية.
الأرباح الاقتصادية تبني على حساب التكاليف الاقتصادية والأرباح المحاسبية تبني على حساب التكاليف المحاسبية وبالتالي فإن الأرباح المحاسبية تكون أكبر من الأرباح الاقتصادية لأن التكاليف الاقتصادية تكون أكبر من التكاليف المحاسبية كما ذكرنا سابقاً. حيث أن: الأرباح = الإيرادات الكلية - التكاليف الكلية (الإيرادات الكلية تمثل قيمة المبيعات أي تمثل الكمية المبيعة X سعر البيع) أي أن $TR = P \cdot Q$

ثانياً: التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة:

التكاليف في الأجل (المدى) القصير والتكاليف في الأجل (المدى) الطويل:

الأجل (المدى) القصير Short-Run: هو فترة زمنية تكون من القصر بحيث لا يتمكن المشروع خلالها من تغيير بعض عناصر الإنتاج المستخدمة (كالأرض والمباني والتجهيزات الضخمة). ولذلك فإن تكاليف الإنتاج في الأجل (المدى) القصير تنقسم إلى:

(أ) التكاليف الثابتة (Fixed Cost) (FC): هي تكاليف عناصر الإنتاج الثابتة والتي يظل مبلغها الكلي ثابتاً عند مستواه في الأجل القصير بغض النظر عن حجم الإنتاج (أي أنها لا تتغير بتغير حجم الإنتاج). وهي الأرض والمراس المال.

(ب) التكاليف المتغيرة (Variable Cost) (VC): هي تكاليف عناصر الإنتاج المتغيرة والتي يتغير مبلغها الكلي مع كل تغير في حجم الإنتاج (أي أنها تتغير بتغير حجم الإنتاج).

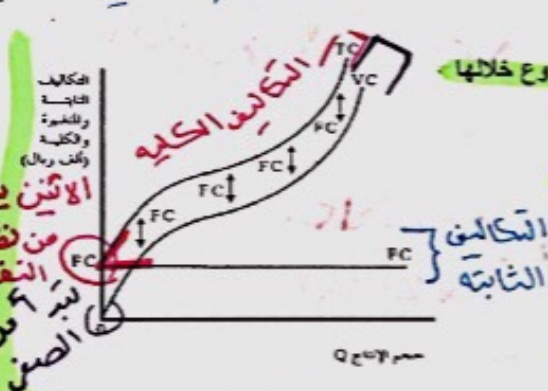
التكاليف الكلية (Total Cost) (TC): هي إجمالي التكاليف التي يتحملها المشروع (سواء كانت ثابتة أو متغيرة) لإنتاج كمية معينة من السلعة وبذلك تنقسم التكاليف الكلية إلى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة في الأجل القصير أي أن $TC = FC + VC$

TC و VC نفس الشكل

الفرق ان C تبدأ من الصفر

و TC تكون أعلى من VC

لحكمة التكاليف الثابتة



أما الأجل (المدى) الطويل Long-Run: فهو فترة زمنية تكون من الطول بحيث يتمكن المشروع خلالها من تغيير جميع عناصر الإنتاج المستخدمة ومن ثم تصبح جميع التكاليف متغيرة وبالتالي لا توجد في الأجل الطويل تكاليف ثابتة.

وضح الشكل المجاور التكاليف الثابتة (FC) والتكاليف المتغيرة (VC) والتكاليف الكلية (TC).

خصائص التكاليف الثابتة (FC):

- 1) لا تتغير مهما تغير حجم الإنتاج
- 2) يستنفدها المنشأة سواء كانت تنتج أم لا تنتج أي أنها ليست مرتبطة بعدد الوحدات المنتجة وشكلها خط مستقيم موازي للمحور الأفقي كما هو مبين في الشكل المجاور.

خصائص التكاليف المتغيرة (VC):

- 1) تتزايد مع تزايد الإنتاج: حيث نلاحظ من الشكل المجاور أنها تتزايد في البداية بمعدل متناقص وهذا يعود لقانون تناقص الغلة (تناقص الإنتاج الحدي) ثم بعد ذلك تتزايد بمعدل متزايد حيث يبدأ مفعول قانون تناقص الغلة (تناقص الإنتاج الحدي).
- 2) أنها تبدأ من نقطة الأصل (الصفر) وهذا يعني أنه إن لم يكن هناك إنتاج فلن يكون هناك تكاليف متغيرة. كما هو مبين في الشكل فإن التكاليف المتغيرة (VC) تعتمد على عدد الوحدات المنتجة وهي تبدأ من الصفر حيث تساوي الصفر عندما يكون الإنتاج يساوي الصفر ثم تبدأ في التزايد في البداية بمعدل متناقص ثم بعد ذلك بمعدل متزايد مع تزايد الإنتاج.

ما نلاحظ من الشكل أن المسافة الرأسية بين التكاليف الكلية (TC) والتكاليف المتغيرة (VC) هي التكاليف الثابتة (FC) أي أن: $FC = TC - VC$ ولماذا فإن التكاليف الكلية لا تبدأ من نقطة الأصل (الصفر) إلا إذا لم يكن هناك تكاليف ثابتة. لكن في ظل وجود تكاليف ثابتة فالتكاليف الكلية تبدأ من نقطة التكاليف الثابتة ثم تزيد بعد ذلك عن التكاليف المتغيرة بمقدار التكاليف الثابتة (FC).

ثالثاً: التكاليف المتوسطة والتكاليف الحدية:

ونقسم متوسط التكاليف إلى ثلاثة أقسام:

(1) متوسط التكاليف الثابتة (AFC): وهي التكاليف الثابتة مقسومة على حجم الإنتاج وهي تتناقص مع تزايد الوحدات المنتجة أي: $AFC = \frac{FC}{Q}$

(2) متوسط التكاليف المتغيرة (AVC): وهي حاصل قسمة التكاليف المتغيرة على حجم الإنتاج أي: $AVC = \frac{VC}{Q}$

* أي متوسط اريده سواء للتكاليف (ثابتة او متغيرة) بشكل عام اعتم التكاليف على

الكمية

في الاجل القصير : الارض : ثابتة
راس المال

العمل ← يتغير

في الاجل الطويل : جميع عناصر الانتاج ← متغيرة

∴ لا يوجد تكاليف ثابتة في الاجل الطويل

* التكاليف الثابتة تبقى ثابتة حتى لو تغير حجم الانتاج

بعكس

متوسط التكاليف الثابتة فهو غير ثابت

للموضوع فقط ← لاننا نقسم (مقدار ثابت) الذي هي التكاليف الثابتة على

(مقدار متغير) الذي هي الوحدات المنتجة -- اذا كان البسط ثابت

والمقام متغير أو متزايد فهذا يعني ان متوسط التكلفة الثابتة

تتناقص بتزايد حجم الانتاج

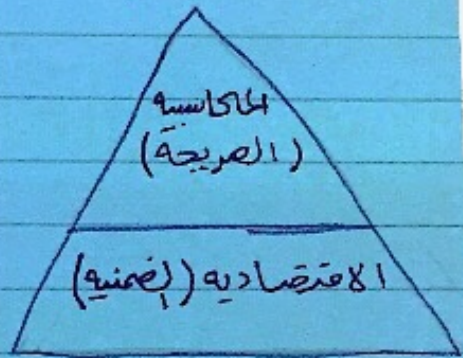
ولكنه لا يمكن ان يصل للصفر لان البسط ذو قيمه موجبه

والمقام قيمه متزايدة وحاصل قسمتهم سيكون عدد متناقص

(الأرباح)



(التكاليف)



التكاليف في المكاسبية اقل والاقتصادية أكثر (الأرباح) في الاقتصادية اقل والمكاسبية أكثر

للفهم فقط

مثال

(للتفريق بين مصطلح التكلفة المحاسبية و التكلفة الاقتصادية :-)

لدينا مشروع .. ومالك المشروع هو لذي :
١- يديره - ٢- يملك المشروع - ٣- وأستخدم في مشروع رأس ماله الخاص

والتكاليف هي اجور عنصر العمل فقط (أي رواتب الموظفين)

لونسأل كم تكلفة المشروع ؟

فالشخص المحاسب يقول :

مادام هذا المقر ملك لمدير المشروع فلن نعطيه ايجار .. ومادام انه يعمل مدير فلن نعطيه أجر .. ومادام وظف رأس ماله الخاص فستكون تكلفة رأس المال مساوية للصفر

:: في التكلفة المحاسبية نجهه بحتم بالتكلفة الصريحة فقط وهي التي يعرفها صاحب المشروع لمن ساعده في العملية الانتاجية

أما الشخص الاقتصادي يقول :

اختلف تماماً مع المحاسب .. دام مالك المشروع مدير له نعطيه افضل راتب وكأنه يعمل في مشروع مشابه له في شركة اخرى .. ويحسب من التكاليف راتب المقر وكأننا نأجره لشركة اخرى واختار افضل ايجار يحصل عليه .. وايضاً بالنسبة لرأس المال نعامله و كأنه قرص من بنك ونأخذ عليه افضل فائدة وتسجل في التكاليف باسم (عوائد)

:: التكاليف الاقتصادية عكس التكاليف المحاسبية

:: التكاليف الاقتصادية كبيرة وتشمل التكاليف الضمنية والصريحة (رواتب العمال)

التكاليف الكلية = التكاليف المتغيرة + التكاليف الثابتة

القانون الذي أتت أما متوسط التكاليف الكلية = التكاليف المتغيرة + التكاليف الثابتة

التكاليف

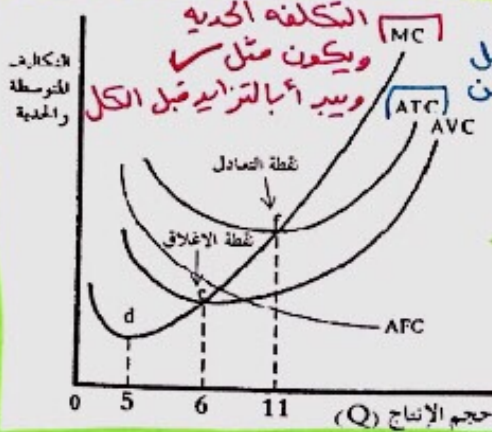
1) متوسط التكاليف الكلية (ATC): وهي عبارة عن ما يتحمله المشروع من تكاليف لإنتاج الوحدة الواحدة من السلعة أي أن التكلفة المتوسطة الكلية تساوي التكلفة الكلية مقسومة على عدد الوحدات المنتجة (الإنتاج الكلي) أي أن:

$$ATC = \frac{TC}{Q} = \frac{FC + VC}{Q} = \frac{FC}{Q} + \frac{VC}{Q} = AFC + AVC$$

التكاليف الحدية (Marginal Cost (MC): هي مقدار التغير في التكاليف الكلية نتيجة لتغير الإنتاج بمقدار وحدة واحدة أو التكاليف التي يتحملها مشروع عند إنتاج وحدة إضافية واحدة من الإنتاج.

$$MC = \frac{\Delta TC}{\Delta Q} = \frac{\Delta (FC + VC)}{\Delta Q} = \frac{\Delta FC}{\Delta Q} + \frac{\Delta VC}{\Delta Q} = \frac{\Delta VC}{\Delta Q} = \frac{VC_2 - VC_1}{Q_2 - Q_1}$$

لأن التكاليف الثابتة لا تتغير مع تغير الإنتاج $\frac{\Delta FC}{\Delta Q} = 0$



بين الشكل المجاور منحنيات: التكاليف الحدية (MC) ومتوسط التكاليف الكلية (ATC) ومتوسط التكاليف المتغيرة (AVC) ومتوسط التكاليف الثابتة (AFC) ونلاحظ من الشكل ما يلي:

- 1) التكلفة المتوسطة المتغيرة (AVC) تقترب من التكلفة المتوسطة الكلية (ATC) مع تزايد الإنتاج لماذا؟ لأن الفرق بين التكلفة المتوسطة المتغيرة (AVC) تقترب من التكلفة المتوسطة الكلية (ATC) هو متوسط التكلفة الثابتة (AFC) والتي تتناقص مع تزايد الإنتاج.
- 2) متوسط التكلفة الثابتة يتناقص مع تزايد الإنتاج ولهذا نلاحظ أنه يقترب من المحور الأفقي لكنه لا يمكن أن يقطعه لماذا؟ لأن $AFC = \frac{FC}{Q}$ وما دام البسط ثابتاً وذا قيمة موجبة فإن (AFC) لا يمكن أن يكون صفراً مهماً ازدادت قيمة (Q).

3) التكلفة الحدية (MC) تبدأ في التزايد قبل التكلفة المتوسطة المتغيرة لماذا؟ لأن قانون تناقص الغلة (تزايد التكلفة الحدية) يبدأ في السريان والإنتاج المتوسط ما زال يتصاعد (متوسط التكلفة المتغيرة ما زال يتناقص).

د) نلاحظ أن (AVC) وكذلك (ATC) بدأت في التناقص إلى أن وصلت نهائيتها الصغرى ثم بدأت في التزايد. يمكن استنتاج العلاقة بين التكلفة الحدية والتكلفة المتوسطة على النحو التالي:

1) في حالة تناقص (AVC) وكذلك (ATC) نجد أن (MC) أقل منهما. وهذا يعني أن التكلفة الحدية (MC) هي القوة الساحبة لـ (ATC) إلى أسفل. وب نفس الطريقة يمكن النظر إلى العلاقة بين (MC) و (AVC).

2) منحنى (MC) يقطع كلاً من منحنى (AVC) و (ATC) عند أدنى نقطة لهما (كما هو مبين في الشكل السابق) وعلى النحو التالي:

نقطة التعادل Break-even point: هي النقطة التي يتقاطع عندها منحنى التكلفة الحدية ومنحنى التكلفة المتوسطة الكلية عند أقل مستوى لمنحنى التكلفة المتوسطة الكلية (تمثل النقطة f في الشكل السابق).

نقطة الإغلاق Shut-down point: هي النقطة التي يتقاطع عندها منحنى التكلفة الحدية ومنحنى التكلفة المتوسطة المتغيرة عند أقل مستوى لمنحنى التكلفة المتوسطة المتغيرة (تمثل النقطة c في الشكل السابق).

3) في حالة تزايد (AVC) وكذلك (ATC) نجد أن (MC) أكبر منهما. وهذا يعني أن التكلفة الحدية (MC) هي القوة الساحبة لـ (ATC) إلى أعلى.

4) (AFC) تتناقص مع تزايد الإنتاج.

5) متوسط التكلفة المتغيرة (AVC) تصل إلى أدنى نقطة لها قبل وصول متوسط التكلفة الكلية (ATC) إلى أدنى نقطة لها (فمثلاً في الشكل السابق وصلت (AVC) إلى أدنى نقطة لها عند حجم إنتاج 6 (نقطة الإغلاق)، في حين أن (ATC) وصلت إلى أدنى نقطة لها عند حجم إنتاج 11 (نقطة التعادل) لأن $ATC = AFC + AVC$ أي أن هناك قوتان تحذان: (ATC) للأسفل أو الأعلى، وهما القوة الأولى (AFC) تجذبها للأسفل والقوة الثانية (AVC) تجذبها للأعلى كما يلي:

القوة الأولى (AFC) دائماً تتناقص مع تزايد حجم الإنتاج (Q) يعني أنها تستمر في التناقص فتسببها قوة مخفضة لـ (ATC) (أي أن (AFC) قوة تجذب (ATC) إلى الأسفل).

القوة الثانية (AVC) (القوة الرافعة) والتي تبدأ بالعمل بقوة رافعة عندما تبدأ بالتزايد أو التصاعد (أي أن (AVC) قوة تجذب (ATC) إلى الأعلى).

وبهذا يتحدد مسار (ATC) على أي القوتين تتغلب على الأخرى. ففي البداية تكون الغلبة لـ (AFC) (القوة الخافضة) حيث تستمر (AFC) (القوة الخافضة) في الانخفاض إلى أن تصل إلى أدنى مستوى لها، وبعد ذلك يكون معدل الزيادة في (AVC) (القوة الرافعة) أكبر من معدل الانخفاض في (AFC) (القوة الخافضة).

فينعكس مسار (ATC) من الاتجاه النازل إلى الاتجاه الصاعد.

للفهم فقط

شرح اشتقاق قانون التكلفة الحدية MC:

علنا ان التكاليف الكلية هي: التكاليف الثابتة + التكاليف المتغيرة

وعلنا ان التكاليف الثابتة = صفر ، لانها لا تتغير

∴ لدينا فقط التكاليف المتغيرة

يصعب ∴ قانون التكاليف الحدية ايجاد لتغير في التكاليف المتغيرة ΔVC على التغير في الكمية ΔQ

$$MC = \frac{\Delta VC}{\Delta Q} \rightarrow \text{نفكها} \rightarrow \frac{VC_2 - VC_1}{Q_2 - Q_1}$$

هذا لقانون في الاجل القصير فقط

لان التكاليف تكون ثابتة في الاجل القصير

بينهم علاقة عكسية

رابعاً: العلاقة بين التكلفة الحدية (MC) والإنتاج الحدي (MP_L):

بما أن التكلفة المتغيرة (تكلفة العمالة) = أجر العامل الواحد X عدد العمال أي أن: $VC = W.L$ وعليه فإن:

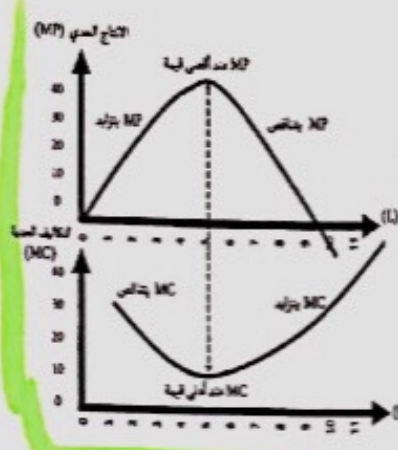
اشتقاق ليس مهم
أخذنا هنا بكل

$$MC = \frac{\Delta VC}{\Delta Q} = \frac{\Delta (W.L)}{\Delta Q} = W \frac{\Delta L}{\Delta Q} = W \frac{1}{MP_L} = \frac{W}{MP_L}$$

أجر العمال = W

عدد العمال = L

ويمكن استنتاج ما يلي من هذه العلاقة المهمة (كما هو مبين في الشكل المجاور):



(1) عند تزايد الإنتاجية الحدية (فتكون تزايد الغلة) فإن التكلفة الحدية تتناقص (أي أن MC تتناقص عندما MP_L يتزايد).

(2) عندما يبدأ فتكون تتناقص الغلة في السريان (تتناقص الإنتاجية الحدية) نجد أن التكلفة الحدية تتزايد (أي أن MC تتزايد عندما MP_L يتناقص (بداية فتكون تتناقص الغلة)).

(3) عندما تصل الإنتاجية الحدية إلى أعلى نقطة لها فإن التكلفة الحدية تكون عند أدنى نقطة لها (أي أن MC تكون عند أدنى قيمة (نقطة) لها عندما يكون MP_L

خامساً: العلاقة بين التكلفة المتوسطة المتغيرة (AVC) والإنتاج المتوسط (AP_L):

بقسمة معادلة التكاليف المتغيرة $VC = W.L$ على Q ينتج ما يلي:

$$AVC = \frac{VC}{Q} = \frac{W.L}{Q} = \left[\frac{W}{\frac{Q}{L}} \right] = \left[\frac{W}{AP_L} \right] = \frac{W}{AP_L}$$

ويمكن استنتاج ما يلي من هذه العلاقة:

(1) في حالة تزايد الإنتاج المتوسط AP_L (المرحلة الأولى من مراحل الإنتاج) فإن متوسط التكلفة المتغيرة AVC يتناقص.

(2) في حالة تناقص الإنتاج المتوسط AP_L فإن متوسط التكلفة المتغيرة AVC يتزايد.

(3) عندما يصل الإنتاج المتوسط AP_L أعلى مستوى له فإن متوسط التكلفة المتغيرة AVC يكون عند أدنى نقطة له.

اللقاء الرابع عشر بتاريخ ١٤٢٨/٣/٧

سادساً: مثال (1) تطبيقي على كيفية حساب التكاليف في الأجل القصير: مثال على كل لقوانين الغائته

التكلفة الحدية MC	التكلفة المتوسطة الكلية ATC	التكلفة المتوسطة المتغيرة AVC	التكلفة المتوسطة الثابتة AFC	التكلفة الكلية TC	التكلفة المتغيرة VC	التكلفة الثابتة FC	كمية الإنتاج Q
-	∞	-	∞	14	0	14	0
6	20	6	14	20	6	14	1
4	12	5	7	24	10	14	2
3	9	4.33	4.67	27	13	14	3
2	8.5	5	3.50	34	20	14	4
10	8.80	6	2.80	44	30	14	5
12	9.33	7	2.33	56	42	14	6

المطلوب أكمل الفراغات في الجدول أعلاه (ملاحظة الفراغات في الجدول تمثل الأرقام الموجود تحتها خط؟)

القوانين المستخدمة في تعبئة الفراغات في الجدول أعلاه هي:

- دائماً لم يتكلفه الثابتة في نفسها تكرر
- 1) إذا كانت $Q = 0$ فإن $VC = 0$ → ساعده ثابتة مثل المربح الاولي في VC
 - 2) $TC = FC + VC$ → القانون للمامود الربح وصعب عباره عن المامود
 - 3) $AFC = \frac{FC}{Q}$ → تقسيم المامود لعدد المامود
 - 4) $AVC = \frac{VC}{Q}$
 - 5) $ATC = \frac{TC}{Q}$ أو $ATC = AFC + AVC$ → هناك طريقتين
 - 6) $MC = \frac{\Delta VC}{\Delta Q} = \frac{VC_2 - VC_1}{Q_2 - Q_1}$ → تضار و صفة

اصلة من دون جدول ↓

مثال تطبيقي (٢): إذا كانت التكاليف الثابتة 150 ريالاً والتكاليف الكلية 600 ريالاً احسب التكاليف المتغيرة؟

$$\begin{aligned} \text{الحل:} \\ TC &= FC + VC \\ 600 &= 150 + VC \\ VC &= 600 - 150 = 450 \end{aligned}$$

مثال تطبيقي (٣) إذا كانت كمية الإنتاج (عدد الوحدات المنتجة) 6 أطنان والتكاليف الكلية 1200 ريالاً احسب التكاليف المتوسطة الكلية؟

$$\text{الحل: } ATC = \frac{TC}{Q} = \frac{1200}{6} = 200$$

مثال تطبيقي (٤) إذا زادت كمية الإنتاج من 4 إلى 5 أطنان وزادت التكاليف المتغيرة من 700 إلى 1000 ريالاً احسب التكاليف الحدية؟

$$\text{الحل: } MC = \frac{\Delta VC}{\Delta Q} = \frac{VC_2 - VC_1}{Q_2 - Q_1} = \frac{1000 - 700}{5 - 4} = 300$$

مثال تطبيقي (٥): إذا كانت التكاليف الثابتة 200 ريالاً والتكاليف المتغيرة 800 ريالاً احسب التكاليف الكلية؟

$$\begin{aligned} \text{الحل:} \\ TC &= FC + VC \\ TC &= 200 + 800 = 1000 \end{aligned}$$

مثال تطبيقي (٦) إذا كانت كمية الإنتاج (عدد الوحدات المنتجة) 3 أطنان والتكاليف الثابتة 600 ريالاً احسب التكاليف المتوسطة الثابتة؟

$$\text{الحل: } AFC = \frac{FC}{Q} = \frac{600}{3} = 200$$

تكاليف الإنتاج في الأجل الطويل:

في الأجل الطويل لا توجد تكاليف ثابتة لأن جميع عناصر الإنتاج تكون متغيرة وبالتالي تكون جميع التكاليف متغيرة. وبالتالي فإن قانون التكلفة الحدية في الأجل الطويل يصبح كما يلي:

$$MC = \frac{\Delta TC}{\Delta Q} = \frac{TC_2 - TC_1}{Q_2 - Q_1}$$

مثال تطبيقي: إذا زادت كمية الإنتاج من 2 إلى 3 أطنان وزادت التكاليف الكلية من 650 إلى 900 ريالاً احسب التكاليف الحدية؟

$$\text{الحل: } MC = \frac{\Delta TC}{\Delta Q} = \frac{TC_2 - TC_1}{Q_2 - Q_1} = \frac{900 - 650}{3 - 2} = 250$$

العلاقة بين عناصر الإنتاج
↓ وحجم الإنتاج

غلة الحجم: → من خصائص الأجل الطويل فقط

غلة الحجم من خصائص الأجل الطويل وهناك ثلاث حالات لغلة الحجم:

الحالة الأولى: ثبات غلة الحجم: وهي زيادة حجم الإنتاج بنفس نسبة الزيادة في عناصر الإنتاج وهذا يعني أنه إذا زادت المنشأة مثلاً

عناصر الإنتاج بنسبة 10% فزاد حجم الإنتاج بنفس النسبة 10% فإن المنشأة تمر بحالة ثبات غلة الحجم.

الحالة الثانية: تزايد غلة الحجم: وهي زيادة حجم الإنتاج بنسبة أكبر من الزيادة في عناصر الإنتاج وهذا يعني أنه إذا زادت المنشأة مثلاً

عناصر الإنتاج بنسبة 10% فزاد حجم الإنتاج بنسبة 20% فإن المنشأة تمر بحالة تزايد غلة الحجم.

الحالة الثالثة: تناقص غلة الحجم: وهي زيادة حجم الإنتاج بنسبة أقل من الزيادة في عناصر الإنتاج وهذا يعني أنه إذا زادت المنشأة مثلاً

عناصر الإنتاج بنسبة 10% فزاد حجم الإنتاج بنسبة 5% فإن المنشأة تمر بحالة تناقص غلة الحجم.

* تناقص الغلة لا يعني تناقص الإنتاج لأن في كل الأحوال الإنتاج سيزيد نتيجة زيادة

عناصر الإنتاج

إيرادات الإنتاج: هي المبالغ التي يحصل عليها المشروع نتيجة بيع منتجاته في السوق وهناك ثلاث مقاييس للإيرادات وهي:

1) **الإيراد الكلي (Total Revenue (TR):** هو إجمالي المبالغ التي يحصل عليها المشروع نتيجة لبيعه عدد معين من الوحدات المنتجة وبذلك فإن الإيراد الكلي = الكمية المنتجة \times ثمن الوحدة أي $TR = P \cdot Q$ بالإيراد المتوسط

2) **الإيراد المتوسط (Average Revenue (AR):** هو نصيب الوحدة المنتجة من الإيرادات ويساوي دائماً الثمن أي أنه عبارة عن:

$$P = AR \text{ دائماً} \quad AR = \frac{TR}{Q} = \frac{P \cdot Q}{Q} = P$$

الإيرادات الكلية
الإيراد المتوسط = عدد الوحدات المنتجة

3) **الإيراد الحدي (Marginal Revenue (MR):** هو مقدار التغير في الإيراد الكلي الناتج عن تغير كمية الوحدات المنتجة بوحدة واحدة.

$$MR = \frac{\Delta TR}{\Delta Q}$$

التغير في الإيراد الكلي
الإيراد الحدي = التغير في كمية الوحدات المنتجة

المقارنة بين الإيرادات الكلية والتكاليف الكلية:

الأرباح = الإيرادات الكلية - التكاليف الكلية أي أن: $\pi = TR - TC$ ربح الأرباح ينطق بروع

- أ) إذا كانت الإيرادات الكلية أكبر من التكاليف الكلية فإن ذلك يعني وجود أرباح.
- ب) إذا كانت الإيرادات الكلية أقل من التكاليف الكلية فإن ذلك يعني وجود خسائر.
- ج) إذا كانت الإيرادات الكلية تساوي التكاليف الكلية فإن ذلك يعني عدم وجود أرباح وعدم وجود خسائر (الأرباح = صفر)

عن الجدول

* دائماً في سوق المنافسة الكاملة يكون مثل ما قلنا الإيراد المتوسط = السعر

السعر = الإيراد المتوسط = الإيراد الحدي $P = AR$

مثال تطبيقي: مثال لتطبيق قوانين الأجل الطويل (إماني بصره الأسواق: السعر = الإيراد المتوسط)

الأرباح π	التكاليف الحدية MC	الإيراد الحدي MR	الإيراد المتوسط AR	التكاليف الكلية TC	الإيراد الكلي TR	السعر P	الكمية المعارة Q
-480	-	-	-	480	0	244	0
-346	110	244	244	590	244	244	1
-182	80	244	244	670	488	244	2
7	55	244	244	725	732	244	3
176	75	244	244	800	976	244	4
280	140	244	244	940	1220	244	5
336	188	244	244	1128	1464	244	6
336	244	244	244	1372	1708	244	7
272	308	244	244	1680	1952	244	8
126	390	244	244	2070	2196	244	9
-100	470	244	244	2540	2440	244	10

المطلوب أكمل الفراغات في الجدول أعلاه (ملاحظة الفراغات في الجدول تمثل الأرقام الموجودة تحتها خط)؟

القوانين المستخدمة في تعبئة الفراغات في الجدول أعلاه هي:

- 1) $TR = P \cdot Q$
- 2) $AR = \frac{TR}{Q}$
- 3) $MR = \frac{\Delta TR}{\Delta Q} = \frac{TR_2 - TR_1}{Q_2 - Q_1}$
- 4) $MC = \frac{\Delta TC}{\Delta Q} = \frac{TC_2 - TC_1}{Q_2 - Q_1}$
- 5) $\pi = TR - TC$

توازن المنتج (المنشأة) أو المشروع (تعظيم الأرباح أو تدنية الخسائر يتحقق عندما تكون:

أ) التكلفة الحدية = الإيراد الحدي.

ب) التكلفة الحدية في حالة تزايد.

ج) السعر أكبر أو على أقل تقدير يساوي متوسط التكلفة المتغيرة. → هذا بشرط غير موجود في الجدول

السطر المظلل في الجدول يحقق هذه الشروط

ويمثل توازن المنتج (المنشأة)

التوازن دائماً يحقق أعلى الأرباح

الأرقام التي تكون بالسالب تمثل الخسائر أما الأرقام بالموجب تمثل الأرباح

(لتسهيل حفظ لقوانين في هذه البروس الاخير)

* التكلفة المتوسطة سواء كانت (ثابتة - متغيرة - كلية) ← على طول قسمة ÷
دام فيها كلمة (متوسطة)

* الانتاج كحدي او لتكلفة الحدي او الايراد كحدي ← على طول فرق متغيرين طرح -
دام فيها كلمة (حدي)

اختصار

مقامها

في لقوانين التي يكون بسطها فرق لتغيرين الحية (Δ Q)
نستطيع حذف هذه الخطوط ونكتفي باجراء العمليه التي في بسط

لماذا؟!

لان دائماً الفرق بين Q₂ و Q₁ = 1

وأي رقم نضمه على 1 يكون لنا ناتج لض الرقم

يجب الانتباه و لتفرقه بين مانحن التكلفة كحدي في
الاجل الطويل ←
الاجل القصير ←

* في الاجل القصير اخذنا فرق التكاليف المتغيره

* في الاجل الطويل اخذنا فرق التكاليف الكلية → لا يوجد تكاليف متغيره في الاجل
ثابته الطويل

سوق المنافسة الكاملة (التامة): اخذناه من قبل

أولاً: خصائص سوق المنافسة الكاملة (التامة):

(١) كثرة عدد البائعين والمشتريين

حيث لا يؤثر أي من البائعين أو المشتريين على سعر السلعة أي يكون كل منهما أخذاً أو متلقياً للسعر. أي أن المنشأة في سوق المنافسة الكاملة تكون أخذة أو متلقية للسعر Price Taker وهذا يعني أن المنشأة لوحدتها لا يكون لها أي قدرة في التأثير في السعر السائد في السوق.

(٢) تجانس السلع يعني متشابهة

أي أن جميع المنشآت تباع سلع متجانسة لا يرى المستهلك أي فرق بين منتجات هذه المنشآت.

(٣) حرية الدخول والخروج من السوق

أي ليس هناك أية قيود تشريعية أو غيرها فهناك حرية تامة فتمتى وجدت المنشأة أن هناك أرباح مغرية تدخل بدون قيود وتمتى وجدت أن هناك خسائر تخرج بدون قيود. (خاصية الأجل الطويل).

(٤) العلم التام بأحوال السوق

أي توافر المعلومات الكاملة لجميع الأطراف (البائعين والمشتريين) حول المنتجات وأسعارها.

* السعرات ← في سوق المنافسة

ثانياً: توازن المنتج (المنشأة) أو المشروع في ظل المنافسة الكاملة (التامة):

توازن المنتج (المنشأة) أو المشروع في الأجل القصير:

منحنى الطلب الذي يواجهه المنشأة التي تعمل في ظل المنافسة التامة هو عبارة عن خط مستقيم بوازي المحور الأفقي (ويسمى أيضاً منحنى الإيراد الحدي أو منحنى السعر) حيث سيادة ثمن واحد في السوق أي أن جميع المنشآت تباع عند ثمن واحد يتحدد من خلال توازن السوق (العرض والطلب في السوق) أي أن المنشأة في سوق المنافسة الكاملة (التامة) تكون متلقية أو أخذة للسعر.

في ظل المنافسة الكاملة يكون: الثمن = الإيراد الحدي = الإيراد المتوسط أي أن $(P = MR = AR)$ مثل الجدول

عندما يكون الثمن = الإيراد الحدي $(P = MR)$ فهذه القاعدة تكون فقط في المنشآت التي تعمل في سوق المنافسة الكاملة وذلك نظراً لكون الإيراد الكلي (TR) يزيد بمعدل ثابت (أي يكون على شكل خط مستقيم ينبثق من نقطة الأصل)، فهذا يعني أن الإيراد الحدي (MR) يبقى ثابت ومساوياً للثمن. أما عندما يكون الثمن = الإيراد المتوسط $(P = AR)$ فهذه قاعدة عامة لكل منشأة وليست خاصة بسوق المنافسة الكاملة.

نلاحظ من الشكل المجاور أن:

- دالة التكاليف الكلية تتزايد بمعدل متناقص في البداية ثم تتزايد بمعدل متزايد وذلك بسبب مفعول قانون تناقص العائد.

- دالة الإيراد الكلي تتزايد بمعدل ثابت (خط مستقيم).

- الأرباح تتزايد إلى أن تصل لأقصى قيمة لها، حيث تمثل المسافة الرأسية بين الإيراد الكلي والتكاليف الكلية (ab) أقصى قيمة للأرباح عند حجم الإنتاج 7 حيث تساوي الأرباح 400. $(400 = 1280 - 1680)$

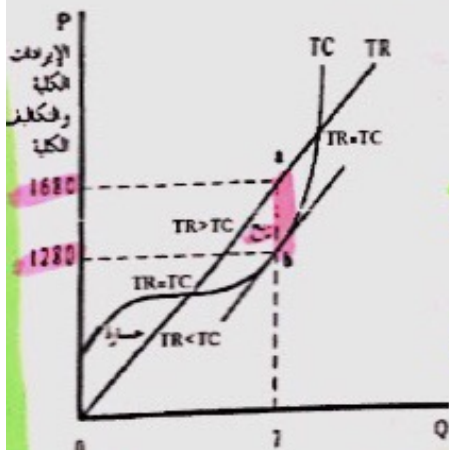
✓ إذا كانت الإيرادات الكلية أكبر من التكاليف الكلية $(TR > TC)$ فإن المنشأة تحقق أرباح

(تسمى ربح غير عادي)

✓ إذا كانت الإيرادات الكلية = التكاليف الكلية $(TR = TC)$ فإن المنشأة لا تحقق لا أرباح ولا خسائر

(ويمكن القول أيضاً بأنها تحقق ربح عادي يمثل التكاليف الثابتة (FC))

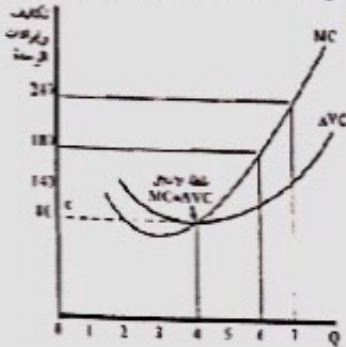
✓ إذا كانت الإيرادات الكلية أقل من التكاليف الكلية $(TR < TC)$ فإن المنشأة تحقق خسائر



تعريف منحني عرض المشروع

منحني عرض المشروع (المنشأة) في الأجل القصير: لا

منحني عرض المشروع (المنشأة) في الأجل القصير هو منحنى التكلفة الحدية (MC) من نقطة الإغلاق فأعلى



منحني عرض المشروع (المنشأة) في الأجل القصير هو منحنى التكلفة الحدية (MC) من نقطة الإغلاق فأعلى
 نقطة الإغلاق (Shut-down point): هي النقطة التي يتقاطع عندها منحنى التكلفة الحدية ومنحنى التكلفة المتوسطة المتغيرة عند أقل مستوى لمنحنى التكلفة المتوسطة المتغيرة (كما هو مبين في الشكل المجاور).
 إذا كان منحنى طلب المشروع هو منحنى الإيراد الحدي (MR) ومنحنى عرض المشروع هو منحنى التكلفة الحدية من نقطة الإغلاق فأعلى (لأنه يمثل العلاقة بين الكمية المعروضة والسعر التوازني)، فإن:
 أوزن المنتج (المنشأة) أو المشروع (تعظيم الأرباح أو تكدية الخسائر) يتحقق عندما تكون (شروط التوازن أو شروط تعظيم الأرباح أو تكدية الخسائر):

- (أ) التكلفة الحدية = الإيراد الحدي
- (ب) التكلفة الحدية في حالة تزايد
- (ج) السعر أكبر أو على أقل تقدير يساوي متوسط التكلفة المتغيرة.

أوزن المنشأة (المنتج):

تحقق المنشأة أقصى الأرباح (أو أقل الخسائر) عندما تتساوى التكاليف الحدية مع الإيراد الحدي والذي يساوي السعر (في حالة المنافسة الكاملة) أي عندما تكون:

$MR=MC=P$ (نقطة توازن المنشأة وهي النقطة التي تعظم فيها المنشأة أرباحها أو تكدية خسائرها) الشرط الضروري لتحقيق تعظيم الأرباح أو تكدية الخسائر هو تساوي التكلفة الحدية مع السعر ($MC=P$)

شرط توازن المنتج في سوق المنافسة الكاملة

كفاءة لتوازن أو ماذا نقصد بتوازن المنتج أو الشرط الضروري لتعظيم الأرباح

اللقاء الخامس عشر

أي عندما تكون الإيرادات الكلية أكبر من التكاليف الكلية

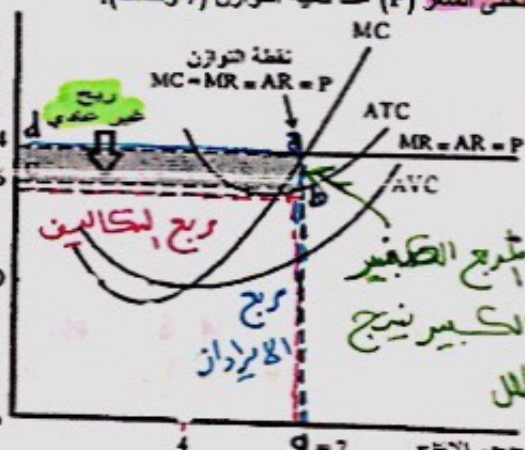
حالة الأولى: توازن المنشأة مع تحقيق ربح غير عادي (نلاحظ من الشكل أنناه ما يلي):

عند النقطة (a) والتي تمثل نقطة توازن المنشأة حيث: $MC=MR=AR=P$ يتحقق أقصى الأرباح عند كمية إنتاج 7 وحدات، أي عند تقاطع منحنى MC وهي تزايد (صاعدة) مع منحنى MR (أو منحنى السعر p).
 عند تلك الكمية (7 وحدات) تكون التكاليف المتوسطة الكلية (ATC) عند النقطة (b) وتساوي 196 ريال ← لأنها تحس منحنى التكلفة المتوسطة عند تلك الكمية (7 وحدات) = الإيراد المتوسط (AR) - التكاليف المتوسطة الكلية (ATC) وتمثل المسافة (ab) وتساوي $196-244=48$ ريال.
 إجمالي حجم الأرباح = ربح الوحدة الواحدة × كمية الإنتاج = $7 \times 48 = 336$ ريال وتعبّر عنها مساحة المستطيل المظللة (abcd). (أقصى أرباح ممكنة الكلية عند إنتاج 7 وحدات عند السعر 244 ريال) حيث منحنى السعر P أعلى من منحنى ATC عند نقطة التوازن (a)

التكاليف الكلية (TC) = التكاليف المتوسطة الكلية (ATC) × كمية الإنتاج = $7 \times 196 = 1372$ ريال. تمثل مساحة المستطيل (ocbq)
 الإيراد الكلي (TR) = الإيراد المتوسط (AR) × كمية الإنتاج = $7 \times 244 = 1708$ ريال. يمثل مساحة المستطيل (odaq)
 إجمالي حجم الأرباح = الإيراد الكلي (TR) - التكاليف الكلية (TC) = $1708-1372=336$ ريال. تمثل مساحة المستطيل المظللة (abcd)
 النقطة b الموجودة على منحنى ATC تقع أسفل منحنى السعر (P) عند كمية التوازن (7 وحدات).

صنادق طريقين

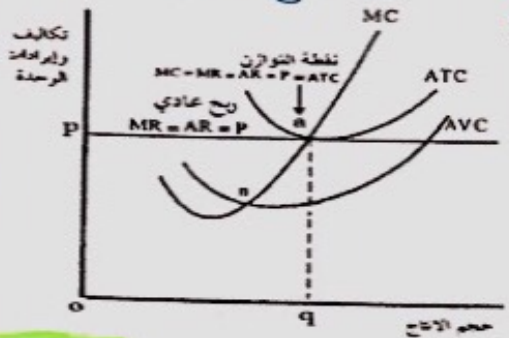
لإيجاد إجمالي حجم الأرباح
 1) نحسب ربح الوحدة الواحدة ونضربها في الكمية وهي الطريقة الأولى $336 = 7 \times 48$
 2) نضرب تكاليف الوحدة الواحدة في الكمية ثم نضرب الإيراد المتوسط في الكمية ونطرح الناتجين من بعضنا البعض ونطالع لنا إجمالي الأرباح وهي الطريقة الثانية $1708-1372=336$



هذه النقطة التي يتقاطع عندها كل المنحنيات

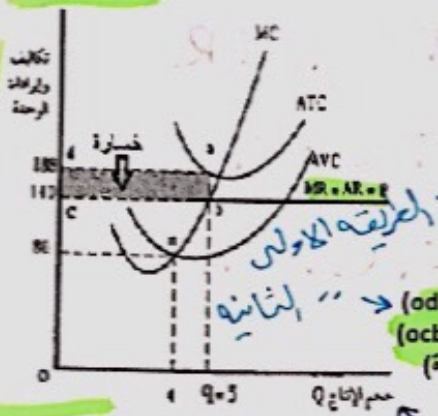
عند طرح الربح الصغير من المربع الكبير نربح المربح المظلل

* نلاحظ ان صريح التكاليف الكلية
صورتها صريح الايرادات الكلية
الربح عادي



الحالة الثانية: توازن المنشأة مع تحقيق ربح عادي: نلاحظ من الشكل المجاور ما يلي:
عند النقطة (a) والتي تمثل نقطة توازن المنشأة بتحقيق تعظيم الأرباح حيث: $MC=MR=AR=P$
أي عند تقاطع منحنى MC وهي تتزايد (صاعدة) مع منحنى MR (أو منحنى السعر p).
كمية التوازن تمثل المسافة oq وسعر التوازن يمثل المسافة op والإيرادات الكلية تمثلها مساحة المستطيل oqap والتكاليف الكلية تمثلها نفس مساحة المستطيل oqap أي أن الإيرادات الكلية = التكاليف الكلية وبالتالي فإن المنشأة (المنتج) تحقق أرباحاً عادية عندما يمس منحنى ATC نقطة تقاطع السعر p مع منحنى MC وهي تتزايد (صاعدة) عند نقطة التوازن (a).
النقطة (a) الموجودة على منحنى ATC تسمى منحنى السعر (P) عند كمية التوازن.

الحالة الثالثة: توازن المنشأة مع تحقيق خسارة: نلاحظ من الشكل المجاور ما يلي:



عند النقطة (b) والتي تمثل نقطة توازن المنشأة حيث: $MC=MR=AR=P$ يتحقق أقل خسارة ممكنة عند كمية إنتاج 5 وحدات، أي عند تقاطع منحنى MC وهي تتزايد (صاعدة) مع منحنى MR (أو منحنى السعر p).
عند تلك الكمية (5 وحدات) تكون التكاليف المتوسطة الكلية (ATC) عند النقطة (b) وتساوي 188 ريال.
ربح (أو خسارة) الوحدة الواحدة = الإيراد المتوسط (AR) - التكاليف المتوسطة الكلية (ATC) وتمثل المسافة (ab) وتساوي $188 - 140 = 48$ ريال (تمثل خسارة كون الإشارة سالبة).
اجمالي حجم الأرباح (الخسائر) = ربح (خسارة) الوحدة الواحدة × كمية الإنتاج = $5 \times -48 = -240$ ريال.
وتعبر عن هذه الخسارة مساحة المستطيل المظلة abcd (أقل خسارة ممكنة عند إنتاج 5 وحدات عند سعر 140 ريال) حيث منحنى ATC أعلى من منحنى P.
التكاليف الكلية (TC) = التكاليف المتوسطة الكلية (ATC) × كمية الإنتاج = $5 \times 188 = 940$ ريال. تمثل مساحة المستطيل (odaq).
الإيراد الكلي (TR) = الإيراد المتوسط (AR) أو السعر (p) × كمية الإنتاج = $5 \times 140 = 700$ ريال. يمثل مساحة المستطيل (ocbq).
اجمالي حجم الأرباح (الخسائر) = الإيراد الكلي (TR) - التكاليف الكلية (TC) = $700 - 940 = -240$ ريال (أقل خسارة) وتمثلها مساحة المستطيل المظلة (abcd).
النقطة (a) الموجودة على منحنى ATC تقع أعلى منحنى السعر (P) عند كمية التوازن (5 وحدات).

* التكاليف أكبر من الإيرادات
∴ خسارة

المنشأة وقرار التوقف عن الإنتاج في الأجل القصير:

عند تحقيق المنشأة خسارة يبرز تساؤل هل تتوقف المنشأة عن الإنتاج أم تستمر في الإنتاج؟ إن الإجابة على هذا التساؤل (قرار التوقف أو الاستمرار في الإنتاج) تعتمد على المقارنة بين سعر بيع الوحدة المنتجة (P) والتكاليف المتوسطة المتغيرة (AVC) كما يلي:
✓ إذا كان سعر البيع أكبر من متوسط التكاليف المتغيرة ($P > AVC$) للوحدة الواحدة فإن القرار المناسب (تنصح المنتج) الاستمرار في الإنتاج لأنه استطاع تغطية تكاليف الإنتاج المتغيرة وجزء من التكاليف الثابتة ومع المزيد من الإنتاج فإن متوسط التكاليف الكلية للوحدة الواحدة سوف ينخفض وبالتالي يتمكن المنتج من البيع بسعر يفوق تكاليف الإنتاج الكلية.
✓ إذا كان سعر البيع أقل من متوسط التكاليف المتغيرة ($P < AVC$) للوحدة الواحدة فإن القرار المناسب (تنصح المنتج) التوقف عن الإنتاج وذلك لعدم تمكن المنتج (المنشأة) من تغطية التكاليف المتغيرة وتحملها التكاليف الثابتة وبالتالي فإن الاستمرار في الإنتاج سوف يؤدي إلى خسائر متزايدة.

لمقارنة بين الأجل القصير والطويل:

ن الاختلاف بين الأجل الطويل والقصير يكمن كما ذكرنا سابقاً في أن التكاليف الثابتة تصبح متغيرة في الأجل الطويل وبذلك يكون منحنى لتكلفة المتوسطة الكلية (ATC) هو نفسه منحنى التكلفة المتوسطة المتغيرة (AVC) حيث تنحصر المشكلة التي تواجه المشروع في المدى لقصير في تحديد الحجم المناسب للإنتاج والذي يحقق التوازن في حين أن المشكلة تمتد لتشمل بالإضافة إلى ذلك اختيار حجم الطاقة الإنتاجية لمشروع والتي تحقق توازنه.
في الأجل القصير يمكن للمنشأة أن تتحمل خسائر لكن أقل من التكاليف الثابتة أما في الأجل الطويل فلا يمكن أن تتحمل خسائر ففي الأجل طويل إذا كانت الصناعة فيها أرباح ستكون مغرية للمنشآت الأخرى للدخول للحصول على ربح وإذا كان هناك خسائر لهذه الصناعة سيكون ذلك خروج لبعض المنشآت ويستقر الوضع عندما يكون السعر مساوياً للتكلفة الحدية ومساوياً لمتوسط التكلفة الكلية ($MC=P=ATC$) والتي تمثل نقطة التعادل يعني لا أرباح ولا خسائر (أو يعني حدوث ربح عادي).

مادري مين صاحبة الصورة اعجبتني وارفتها

مقارنة بين الأجل الطويل والقصير :-

الأجل الطويل

- نقطة تكاليف متغيرة AVC
- كل عناصر الإنتاج متغيرة
- تغير جميع عناصر الإنتاج
- منحني ATC يمس نفسه منحنى AVC

المشكلة :-

المخافة التي: قد يربطهم الطامة الإنتاجية
للمسروع والتي يتحقق بها التوازن

الحسائر:

لا تدخل حسائر بل إذا كانت خامسة
تخرج من السوق

الأجل القصير

- تكاليف ثابتة AFC ومتغيرة AVC
- رأس المال والأرض ثابتة / إعمل متغير
- تغير حجم الإنتاج (العرض)

المشكلة :-

تحدد الحجم المناسب للمسروع والذى
يتحقق به التوازن

الحسائر:

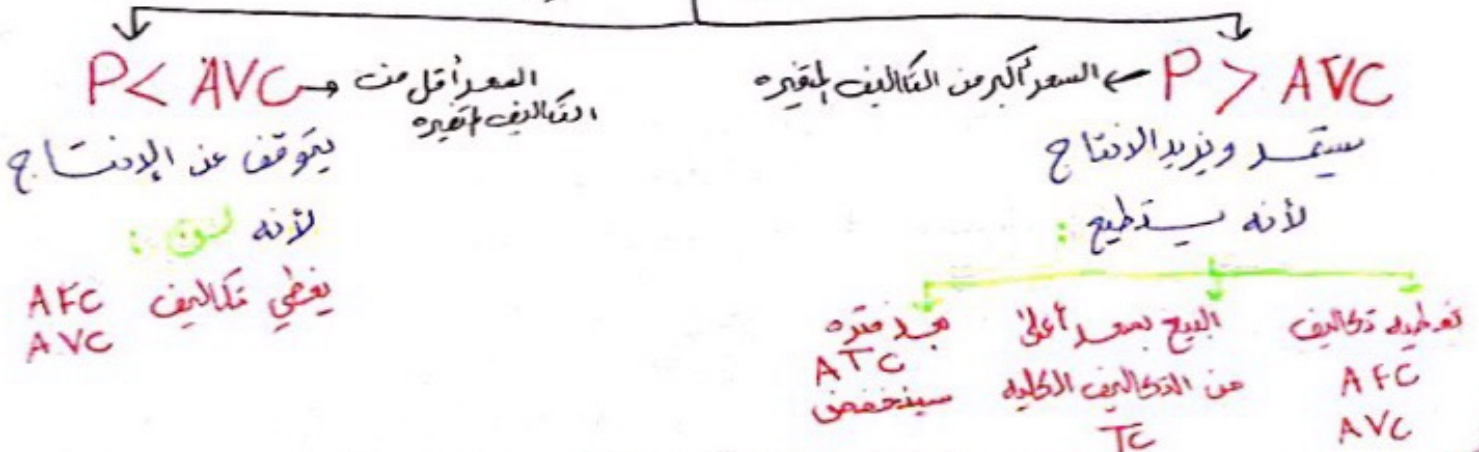
تستطيع المنشأة تحمل حسائر مسرعة
حسائر > تكاليف ثابتة

متى يستقر العرض؟؟

نقطة تعادل $P = MC = ATC$ ←
لأرباح ولا خسائر



* المنشأة وقدر التوقف أو الإستمرار في
الأجل القصير



سوق الاحتكار التام (المطلق): درسه من قبل

مفهوم الاحتكار:

هو تفرد منتج في انتاج سلعة لا يكون لها بديل قريب أي لا يمكن الاستغناء عنها ولا يمكن إحلال سلعة محلها. مثل شركة الكهرباء أو الماء أو ارامكو

اسباب حدوث الاحتكار المطلق:

- 1) حقوق الامتياز: أن الدولة تجعل جهة معينة كمنتج شركة
- 2) براءة الاختراع: أي أحد أو جهة نضرب شرح تصككه لها فقط
- 3) الاحتكار الطبيعي (مع التوسع في الإنتاج تنخفض متوسط التكلفة الكلية للمشروع) مثل منظمة اوبك
- 4) نظام كارتل (وهو تكتل أو تجمع بعض المنشآت بحيث تتبنى قراراً موحداً فيما يتعلق بالإنتاج والأسعار)
- 5) تملك أحد المواد الخام الضرورية في انتاج السلعة المحتكرة.
- 6) العلامات المميزة التي تحدد وكلاء وحيدين في الاستيراد بحيث يمنع من سواهم من الاستيراد لهذه السلعة.

خصائص سوق الاحتكار التام:

- 1) هناك منتج واحد للسلعة أو الخدمة: أي تكون المنشأة (المنتج) المحتكرة صانعة للسعر Price Maker أي لها قدرة تأثيرية كبيرة على السعر.
- 2) يقوم المنتج ببيع سلع ليس لها مثيل في السوق
- 3) عدم امكانية دخول منتجين آخرين للصناعة والسوق ممنوعين قانونياً وإدارياً

منحنى طلب المنتج المحتكر هو نفسه منحنى طلب السوق الذي يتجه من أعلى إلى أسفل نحو اليمين وهو نفسه منحنى الإيراد المتوسط في حالة الاحتكار التام دائماً الإيراد الحدي أقل من السعر (والذي يساوي الإيراد المتوسط) $MR < P (=AR)$ بينما في حالة المنافسة الكاملة دائماً الإيراد الحدي يساوي السعر (والذي يساوي الإيراد المتوسط) $MR = P (=AR)$

* عندي احساس بيجي منها سؤال في الاختبار *

* ماخذي الطلب والإيراد الحدي هما اللذان يواجهان الاحتكار
بينهم علاقة عكسية

العلاقة بين الإيراد الحدي والمرونة: $MR = P(1 + \frac{1}{E})$ الإيراد بسيط - مرونة مقام: علاقة عكسية

حيث E ترمز إلى مرونة الطلب وقيمتها دوماً سالبة طالما أن منحنى الطلب ينحدر من أعلى إلى أسفل، وعلى ضوء ذلك نستطيع استنتاج العلاقات التالية بين الإيراد الحدي والمرونة (حيث هناك علاقة عكسية بين الإيراد الحدي والمرونة):

1) عندما يكون الطلب مرناً فإن الإيراد الحدي يكون موجب، أي أن الإيراد الكلي يتزايد.

2) عندما يكون الطلب غير مرناً فإن الإيراد الحدي يكون سالب، أي أن الإيراد الكلي يتناقص.

3) عندما يكون الطلب متكافئ المرونة فإن الإيراد الحدي يساوي الصفر، أي أن الإيراد الكلي ثابت.

أي عندما يكون الإيراد الكلي عند أعلى مستوى له يكون الإيراد الحدي مساوياً للصفر والطلب متكافئ المرونة وبعدها يبدأ الإيراد الكلي بالتناقص.

4) عندما يكون الطلب تام المرونة فإن معامل المرونة يقترب من ما لا نهاية مما يجعل الإيراد الحدي مساوياً للصفر.

يبين الشكل أدناه منحنى الطلب (منحنى الإيراد المتوسط أو السعر) لمنحنى الإيراد الحدي الذي يواجهه المنشأة المحتكرة يتخذ خط مستقيم وينطلق من نفس نقطة المحور الرأسي التي ينطلق منها منحنى الطلب مما يجعل الإيراد الحدي بعد ذلك دائماً أقل من الإيراد المتوسط أو السعر حيث نلاحظ من الشكل أن الإيراد الحدي يقع أسفل منحنى الطلب (منحنى الإيراد المتوسط أو السعر) لأن الإيراد الحدي في حالة الاحتكار يكون دوماً أقل من السعر (أو الإيراد المتوسط). أما الإيراد الكلي فإنه يتزايد طالما أن الإيراد الحدي موجباً ولكن عندما يصبح الإيراد الحدي سالباً فإن الإيراد الكلي يتناقص وذلك بعد أن يكون الإيراد الكلي قد بلغ أعلى قيمة له عندما يكون الإيراد الحدي يساوي صفرًا.

توازن المنتج (المنشأة) المحتكر: هناك 3 حالات يمكن أن تحققها المنشأة:

أ) إذا كان الإيراد المتوسط (AR) < متوسط التكاليف الكلية (ATC) فإن المنشأة تحقق ربح غير عادي

ب) إذا كان الإيراد المتوسط (AR) = متوسط التكاليف الكلية (ATC) فإن المنشأة تحقق ربح عادي لفصحة تعادل

ج) إذا كان الإيراد المتوسط (AR) > متوسط التكاليف الكلية (ATC) فإن المنشأة تحقق خسارة

ويجب مراعاة أنه في حالة الاحتكار يكون $P=AR > MR$ (طالما أن منحنى الطلب الذي يواجهه المحتكر ينحدر من أعلى إلى أسفل).
وليس كما هو الحال في سوق المنافسة الكاملة حيث $P=AR=MR$ (منحنى الطلب تام المرونة أو لانهاشي المرونة (منحنى طلب أفقي)

مقارنة توازن المنشأة في الاجل إقصير :

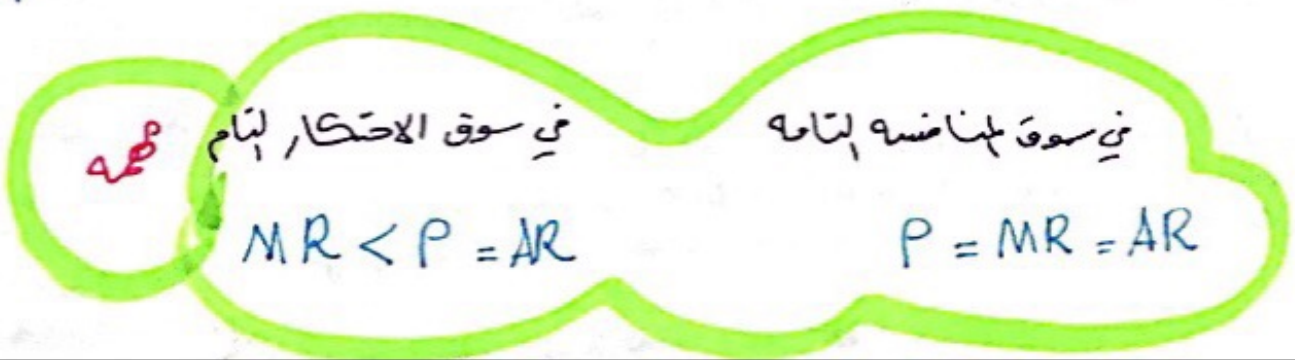
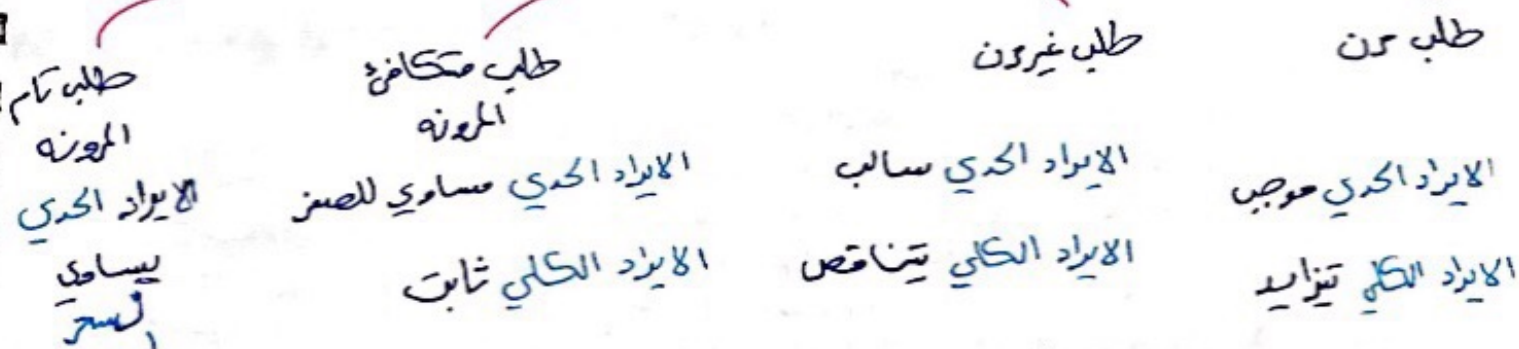
سوق بمناضه التامه (الكامله) سوق الاختكار (البتام) (المطلق)

$ATC < AR \Rightarrow$ ارباح غير عادي $\leftarrow TC < TR$

$ATC = AR \Rightarrow$ لا ارباح ولا ضائر (ربح عادي) $\leftarrow TC = TR$

$ATC > AR \Rightarrow$ ضائر $\leftarrow TC > TR$

مختصر لعلاقه بين الارباد الكمي و الربونه



* **بفرض الضروي لتوازن المحتكر : الكلف الحدي = الإيراد الحدي**
 ومبغاطفون من نقطه حاصره (MR = MC) وهي نقطه توازن للمحتكر

بين الشكل أناه توازن المنشأة المحتكرة في الأجل القصير مع تحقيق ربح غير عادي: حيث نلاحظ من الشكل أناه ما يلي:

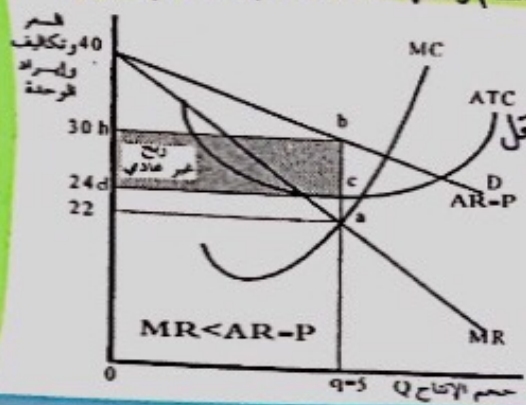
توازن المنشأة المحتكرة في الأجل القصير (أقصى الأرباح) يتحقق عند النقطة **a** (الشرط الضروي لتوازن المحتكر MR=MC) أي عند تقاطع منحنى MC وهي تتزايد (صاعدة) مع منحنى MR حيث يكون عندها حجم (كمية) الإنتاج 5 وحدات عند السعر 30 (الذي حصلنا عليه ببساطة من منحنى الطلب). عند تلك الكمية (5 وحدات) تكون التكاليف المتوسطة الكلية (ATC) عند النقطة (c) وتساوي 24 ريال.

→ **طريقة الأولى**

ربح الوحدة الواحدة = الإيراد المتوسط (AR) - التكاليف المتوسطة الكلية (ATC) وتمثل المسافة (bc) وتساوي 6 = 24 - 30 ريال.
 إجمالي حجم الأرباح = ربح الوحدة الواحدة × كمية الإنتاج = 6 × 5 = 30 ريال ويعبر عنها مساحة المستطيل المظللة (bcdh).
 أقصى أرباح ممكنة تكون عند إنتاج 5 وحدات بسعر 30 ريال حيث منحنى السعر P (والذي يساوي الإيراد المتوسط) أعلى من منحنى ATC عند نقطة التوازن (a). أي منحنى ATC يقع أسفل منحنى السعر P (والذي يساوي الإيراد المتوسط) عند نقطة التوازن.

→ **طريقة الثانية**

التكاليف الكلية (TC) = التكاليف المتوسطة الكلية (ATC) × كمية الإنتاج = 24 × 5 = 120 ريال. تمثل مساحة المستطيل (0qcd).
 الإيراد الكلي (TR) = الإيراد المتوسط (AR) × كمية الإنتاج = 30 × 5 = 150 ريال. يمثل مساحة المستطيل (0qbh).
 إجمالي حجم الأرباح = الإيراد الكلي (TR) - التكاليف الكلية (TC) = 150 - 120 = 30 ريال (أقصى أرباح ممكنة) وتمثلها مساحة المستطيل المظللة (bcdh).
 النقطة c الموجودة على منحنى ATC تقع أسفل منحنى السعر (P) عند كمية التوازن (5 وحدات).



الفرق بين المنافسة الكاملة والاحتكار التام:

- في المنافسة الكاملة تجد أن المنتج ينتج كمية أكبر ويبيع بسعر أقل ، أما المحتكر فينتج كمية أقل
- بكل سعر أعلى ، ولذلك فإن المستهلكين أو المجتمع بوجه عام يرحب بوجود أسواق المنافسة الكاملة ولا يرحب بوجود الاحتكارات وهناك دول تحارب الاحتكار لأنه يضر بالمستهلكين ويضر بالاقتصاد بشكل عام.
- في حالة المنافسة الكاملة يكون الإيراد الحدي يساوي الإيراد المتوسط ويساوي السعر أي أن (MR = AR = P)
- في حالة الاحتكار التام يكون الإيراد الحدي أقل من الإيراد المتوسط أو السعر أي أن (MR < AR = P)

* جزء اسئله لمسائل الاختبار
 مثل المراجعة التي آخر الكتاب
 * القوانين في المراجعة هي لقوانين المطلوبة فقط

إلى هنا تم الانتهاء من المقرر
مراجعة لقوانين المنهج

ملخص القوانين وتطبيقات عليها:

$$Es = \frac{\Delta Q}{\Delta P} \times \frac{P1}{Q1} = \frac{Q2 - Q1}{P2 - P1} \times \frac{P1}{Q1}$$

كثير يجنبون في فهمها
 اختلاف الإشارة لا يكون في القانون .. يكون في نتائج

مرونة الطلب السعرية (Ep) اشارتها سالبة بينما مرونة العرض السعرية (Es) اشارتها موجبة.

مثال (1): احسب قيمة مرونة الطلب السعرية اذا انخفض سعر السلعة من 50 ريال الى 40 ريالاً وزادت الكمية من 300 طن إلى 400 طن؟

$$Ep = \frac{400 - 300}{40 - 50} \times \frac{50}{300} = -1.7$$

سالبة

مثال (2): احسب قيمة مرونة العرض السعرية اذا ارتفع سعر السلعة من 80 ريال الى 90 ريالاً وزادت الكمية من 600 طن إلى 800 طن؟

$$Es = \frac{800 - 600}{90 - 80} \times \frac{80}{600} = 2.7$$

موجبة

تكليف (1): احسب قيمة مرونة الطلب السعرية اذا ارتفع سعر السلعة من 5 ريال الى 8 ريال ونقصت الكمية من 20 طن إلى 15 طن؟
 تكليف (2): احسب قيمة مرونة العرض السعرية اذا انخفض سعر السلعة من 9 ريال الى 4 ريال ونقصت الكمية من 17 طن إلى 12 طن؟

الحل في الجوه المقابله .. مثل حل مثال لآ و مثال لآ

* المرونة السعرية سواء كانت للطلب أو للعرض لها نفس القانون
 الفرق يكون من إجاب مرونة الطلب تكون سالبة ومرونة العرض موجبة

تكاليف 1 المعطيات: السعر الأول 5، السعر الثاني 8
 الكمية الأولى 20، الكمية الثانية 15

المطلوب قيمة مرونة الطلب السعرية
 تطبيق مباشر
 مع القانون

$$\frac{\Delta Q}{\Delta P} \times \frac{P_1}{Q_1} = \frac{15-20}{8-5} \times \frac{5}{20} = \boxed{-0.4}$$

الإشارة سالبة لأنها مرونة طلب

تكاليف 2 المعطيات: السعر الأول 9، السعر الثاني 4
 الكمية الأولى 17، الكمية الثانية 12

المطلوب قيمة مرونة العرض السعرية
 تطبيق مباشر
 مع القانون

$$\frac{\Delta Q}{\Delta P} \times \frac{P_1}{Q_1} = \frac{12-17}{4-9} \times \frac{9}{17} = \boxed{0.5}$$

مثال (٣) إذا كانت دالتي الطلب والعرض كما يلي:

دالة طلب لان P يميل (الرقم الذي يسبق المعرف) سالب $Q_d = 40 - 3P$

دالة عرض لان P يميل (الرقم الذي يسبق المعرف) موجب $Q_s = 5 + 2P$

أوجد كل من ثمن التوازن وكمية التوازن جبرياً ثم أكمل الفراغات في الجدول أدناه؟

الحل: توازن السوق يعني: $Q_d = Q_s$

→ تساوي المعادلتين

$$40 - 3P = 5 + 2P$$

$$40 - 5 = 2P + 3P$$

$$35 = 5P$$

$P = 7$ ثمن التوازن

لإيجاد كمية التوازن (Q) نعوض إما في دالة الطلب أو دالة العرض كما يلي:

$Q = 5 + 2(7) = 19$ أو $Q = 40 - 3(7) = 19$

الجواب: ثمن التوازن 7 وكمية التوازن 19

التي
→ لا إيجاد Q في جدول نعوض في معادلة Q فوق
نعوض سعر P كل مرة على حسب السعر المعطى في الجدول الأول

الكمية المعروضة (Q_s)	الكمية المطلوبة (Q_d)	سعر السلعة (P)
9	34	2
11	31	3
19	19	7
23	13	9
29	4	12
31	1	13

→ لا إيجاد Q_s نعوض P في معادلة Q_s التي فوق

في كل مرة نضع سعر على حسب المعطى في الجدول الأول

تكليف (٣) إذا كانت دالتي الطلب والعرض كما يلي: حلّه زي مثال ٣ ↑

$Q_d = 50 - 2P$

$Q_s = 20 + P$

أوجد كل من ثمن التوازن وكمية التوازن جبرياً ثم أكمل الفراغات في الجدول أدناه؟

الحل: توازن السوق يعني: $Q_d = Q_s$

$50 - 2P = 20 + P$

$$50 - 20 = P + 2P$$

$$30 = 3P$$

$P = 10$ ثمن التوازن

لإيجاد كمية التوازن (Q) نعوض إما في دالة الطلب أو دالة العرض كما يلي:

$Q = 20 + 10 = 30$ أو $Q = 50 - 2(10) = 30$

الجواب: ثمن التوازن 10 وكمية التوازن 30

الكمية المعروضة (Q_s)	الكمية المطلوبة (Q_d)	سعر السلعة (P)
22	46	2
26	38	6
30	30	10
34	22	14
38	14	18
40	10	20

$b < 0$ ميل دالة الطلب سالب
 $b > 0$ ميل دالة العرض موجب

$Q_d = a + bp$
 $Q_s = a + bp$

الصيغة الخطية لدالة الطلب السعرية هي
 الصيغة الخطية لدالة العرض السعرية هي

مثال (4):

(أ) الجدول التالي يمثل جدول طلب أم جدول عرض ولماذا؟
 (ب) أكتب (اشتق) الدالة أو المعادلة الممثلة لبيانات هذا الجدول التالي؟

الثلث	صفر	١	٢	٣	٤	٥
الكمية المعروضة Q_s	٣-	صفر	٣	٦	٩	١٢

الحل:

(إعادة)
 العلاقة طردية
 عندما تكون \uparrow تكون دالة عرض
 هذا جدول عرض

الكمية تزيد

(أ) الجدول أعلاه يمثل جدول عرض لوجود علاقة طردية بين السعر والكمية (حيث أن ارتفاع السعر يؤدي إلى زيادة الكمية كما هو مبين في الجدول أعلاه) والعكس

إذا كانت العلاقة عكسية
 يكون جدول طلب

(ب) الصيغة الخطية لدالة العرض هي $Q_s = a + bp$ نضع بهما قيم

إيجاد الدالة الممثلة لبيانات الجدول أعلاه يتم من خلال إيجاد قيمة a, b في المعادلة السابقة كما يلي:
 a هو الجزء الثابت ويمثل الكمية في الجدول عندما يكون السعر صفر وبالتالي فإن $a = 3$
 b هو ميل دالة العرض . والميل = التغير في الكمية / التغير في السعر
 لإيجاد b نختار من الجدول أي كميتين متتاليتين مثل الكمية ٦ والكمية ٩ وناخذ الفرق بينهما ($9 - 6 = 3$) ثم نأخذ الفرق بين سعري هاتين الكميتين ($3 - 2 = 1$)
 نقسم ناتج التغير في الكمية وهو (٣) على ناتج التغير في السعر وهو (١) أي ($3 / 1 = 3$) وبالتالي فإن $b = 3$
 ثم نضع في المعادلة بدل الحرف a رقم ٣ وبديل الحرف b رقم 3
 وبناءً على ما سبق فإن دالة العرض السعرية الممثلة لبيانات الجدول أعلاه هي: $Q_s = -3 + 3p$

الميل b وهو الرقم الذي سبقه (سعر موجب)

دالة عرض

إعادة

دائمًا عند القيمة [] المنفعة الكلية = المنفعة الحدية

مثال (5) أكمل الفراغات في جدول المنفعة التالي علماً بأن سعر السلعة (x) 1 ريال وسعر السلعة البرتقال (y) 2 ريال ، وانكر شروط توازن المستهلك في حالة شراء (استهلاك) المستهلك سلعة واحدة وفي حالة شرائه (استهلاكه) سلعتين هما (X) و (Y)

السلعة (y)				السلعة (x)			
MUy/Py	MUy	TUy	Qy	MUx/Px	MUx	TUx	Qx
66	132	132	1	21	21	21	1
18	36	168	2	18	18	39	2
16	32	200	3	15	15	54	3
14	28	228	4	12	12	66	4
12	24	252	5	9	9	75	5
10	20	272	6	6	6	81	6

$MU = \frac{\Delta TU}{\Delta Q} = \frac{TU_2 - TU_1}{Q_2 - Q_1}$

شروط توازن المستهلك في حالة استهلاكه سلعة واحدة: منفعة الريال الواحد = المنفعة الحدية للسلعة / ثمن السلعة MU/P

شروط توازن المستهلك في حالة استهلاكه سلعتين (X) و (Y): $MUy/Py = MUx/Px$
 معادلة قيد الميزانية أو معادلة خط الدخل: $I = P_x X + P_y Y$
 شرط توازن المستهلك باستخدام منحنيات السواء: $MRS_{xy} = \frac{\Delta Y}{\Delta X} = \frac{MU_x}{MU_y} = \frac{P_x}{P_y}$

مثال (6) إذا كانت المنفعة الكلية (TU) من استهلاك كوب من القهوة 21 والمنفعة الكلية من استهلاك كوبين من القهوة 39 احسب المنفعة الحدية للكوب الثاني من القهوة؟

الحل: $MU = \frac{\Delta TU}{\Delta Q} = \frac{TU_2 - TU_1}{Q_2 - Q_1} = \frac{39 - 21}{2 - 1} = 18$

تكليف (4): إذا كانت المنفعة الكلية (TU) من استهلاك كوب من الحليب 200 والمنفعة الكلية من استهلاك كوبين من الحليب 228 احسب المنفعة الحدية للكوب الثاني من الحليب؟ حله مثل مثال 6 ونفس القانون

$228 - 200 = 28$

* خدمت جرتية لتمام في القانون لان فرق الكمية دائماً يساوي [] واي رقم ينقسم على [] يساوي نفسه برقم

دائماً في الأجل القصير رأس المال ثابت

نقطة دائماً يساوي

مثال (٧) أكمل الفراغات في الجدول التالي والذي يمثل الإنتاج لإحدى المنشآت في الأجل القصير:

الإنتاج المتوسط (AP)	الإنتاج الحدي (MP)	الإنتاج الكلي (TP=Q)	عنصر العمل (L)	رأس المال (K)
-----	-----	0	0	5
50	50	50	1	5
60	70	120	2	5
60	60	180	3	5
55	40	220	4	5
50	30	250	5	5
45	20	270	6	5
40	10	280	7	5
35	0	280	8	5
30	-10	270	9	5

$$MP_L = \frac{\Delta Q}{\Delta L} = \frac{Q_2 - Q_1}{L_2 - L_1}$$

نقطة اختصارها

$$AP_L = \frac{Q}{L}$$

في الأجل القصير:

يكون عنصر رأس المال ثابت

يكون عنصر الأرض ثابت

مثال (٨) إذا زاد عدد العمال من 6 إلى 7 وعال وزاد الناتج الكلي من 270 إلى 300 طن احسب الناتج الحدي للعمال السابع؟

$$\text{الحل: } MP_L = \frac{\Delta Q}{\Delta L} = \frac{Q_2 - Q_1}{L_2 - L_1} = \frac{300 - 270}{7 - 6} = 30$$

مثال (٩) إذا كان عدد العمال المستخدمين 9 وعال والناتج الكلي 360 طن احسب الناتج المتوسط؟

$$\text{الحل: } AP_L = \frac{Q}{L} = \frac{360}{9} = 40$$

كلها قيمه وصمه = 1000 لانها تكلفه ثابتة

مثال (١٠) أكمل الفراغات في الجدول التالي والذي يمثل الإنتاج والتكاليف لمنشأة معينة في الأجل القصير:

MC	ATC	AVC	AFC	TC	VC	FC	Q
-	∞	-	∞	1000	0	1000	0
100	1100	100	1000	1100	100	1000	1
60	580	80	500	1160	160	1000	2
50	403.3	70	333.3	1210	210	1000	3
50	315	65	250	1260	260	1000	4
40	260	60	200	1300	300	1000	5
60	226.7	60	166.7	1360	360	1000	6
95	208	65	143	1450	455	1000	7
105	195	70	125	1560	560	1000	8
160	191.1	80	111.1	1720	720	1000	9
180	190	90	100	1900	900	1000	10
190	190	99.1	90.9	2090	1090	1000	11

القوانين المستخدمة في تعبئة الفراغات في الجدول أعلاه هي:

1) إذا كانت $Q = 0$ فإن $VC = 0$ ← أصل صريح في عمود VC

$$2) TC = FC + VC$$

$$3) AFC = \frac{FC}{Q}$$

$$VC = TC - FC$$

$$4) AVC = \frac{VC}{Q}$$

$$5) ATC = \frac{TC}{Q} \text{ أو } ATC = AFC + AVC$$

$$6) MC = \frac{\Delta VC}{\Delta Q} = \frac{VC_2 - VC_1}{Q_2 - Q_1}$$

مثال (١١) إذا كانت التكاليف الثابتة 8 ريال والتكاليف الكلية 20 ريال احسب التكاليف المتغيرة؟
الحل:

$$\begin{aligned} TC &= FC + VC \\ 20 &= 8 + VC \\ VC &= 20 - 8 = 12 \end{aligned}$$

مثال (١٢) إذا كانت التكاليف الثابتة 8 ريال والتكاليف المتغيرة 27 ريال احسب التكاليف الكلية؟
الحل:

$$\begin{aligned} TC &= FC + VC \\ TC &= 8 + 27 = 35 \end{aligned}$$

مثال (١٣) إذا كانت كمية الإنتاج (عدد الوحدات المنتجة) 2 طن والتكاليف الكلية 30 ريال احسب التكاليف المتوسطة الكلية؟

$$\text{الحل: } ATC = \frac{TC}{Q} = \frac{30}{2} = 15$$

مثال (١٤) إذا زادت كمية الإنتاج من 2 إلى 3 طن وزادت التكاليف الكلية من 550 إلى 850 ريال احسب التكاليف الحدية؟

$$\text{الحل: } MC = \frac{\Delta VC}{\Delta Q} = \frac{VC_2 - VC_1}{Q_2 - Q_1} = \frac{850 - 550}{3 - 2} = 300$$

مثال (١٥) إذا كانت كمية الإنتاج (عدد الوحدات المنتجة) 2 طن والتكاليف المتغيرة 40 ريال احسب التكاليف المتوسطة المتغيرة؟

$$\text{الحل: } AVC = \frac{VC}{Q} = \frac{40}{2} = 20$$

* جميع المسائل واضحة لا تحتاج لشرح

كما اخذنا في سوق المنافسة الكاملة
 $AR = P$

مثال (١٦) أكمل الفراغات في الجدول التالي (ملاحظة الفراغات في الجدول تمثل الأرقام الموجود تحتها خط)

الكمية المباعة Q	السعر P	الإيراد الكلي TR	التكاليف الكلية TC	الإيراد المتوسط AR	الإيراد الحددي MR	التكاليف الحدية MC	الأرباح π
0	131	0	100	-	-	-	-100
1	131	131	190	131	131	90	-59
2	131	262	270	131	131	80	-8
3	131	393	340	131	131	70	53
4	131	524	400	131	131	60	124
5	131	655	470	131	131	70	185
6	131	786	550	131	131	80	236
7	131	917	640	131	131	90	277
8	131	1048	750	131	131	110	298
9	131	1179	881	131	131	131	298
10	131	1310	1030	131	131	150	280

مثال (١٧) إذا كانت الكمية المباعة 5 طن والإيراد الكلي 1500 ريال احسب الإيراد المتوسط؟

$$AR = \frac{TR}{Q} = \frac{1500}{5} = 300$$

مثال (١٨) إذا زادت الكمية المباعة من 9 إلى 10 طن وزاد الإيراد الكلي من 2000 إلى 3000 ريال احسب الإيراد الحددي؟

$$MR = \frac{TR_2 - TR_1}{Q_2 - Q_1} = \frac{3000 - 2000}{10 - 9} = 1000$$

تم بحمد الله